
الصحيح
من سيرة الإمام علي عليه السلام
(المرتضى من سيرة المرتضى)

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف
الطبعة الأولى
1430هـ - 2009م.

المركز الإسلامي للدراسات

الصحيح

من سيرة الإمام علي ×
(المرتضى من سيرة المرتضى)

السيد جعفر مرتضى العاملي

الجزء السابع عشر

المركز الإسلامي للدراسات

بسم الله الرحمن الرحيم

الفصل الثالث:

محاولة نفي عمار..

هل ضرب عمار مرة أخرى؟!

ذكر الثقفى في تاريخه، عن سالم بن أبي الجعد، قال: خطب عثمان الناس، فقال: والله لأوثرن بني أمية، ولو كان بيدي مفاتيح الجنة لأدخلنهم إياها، ولكني سأعطيهم من هذا المال على رغم أنف من رغم. فقال عمار بن ياسر: أنفي والله ترغم من ذلك.

قال عثمان: فأرغم الله أنفك.

فقال عمار: وأنف أبي بكر وعمر ترغم.

قال: وإنك لهنالك يا بن سمية.. ثم نزل إليه فوطئه، فاستخرج من تحته وقد غشي عليه، وفتقه(1).

وبالإسناد من طريق أبي مخنف قال: كان في بيت المال بالمدينة سفت فيه حلي وجوهر، فأخذ منه عثمان، ما حلى به بعض أهله، فأظهر الناس الطعن عليه في ذلك، وكلموه فيه بكلام شديد حتى أغضبوه، فخطب فقال: لنأخذن حاجتنا من هذا الفيء وإن رغمت

(1) بحار الأنوار ج31 ص 279 و 280 والغدير ج9 ص18 عن العقد الفريد ج2 ص272 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص273.

أنوف أقوام.

فقال له علي: إذا تمنع من ذلك، ويحال بينك وبينه.

وقال عمار بن ياسر: أشهد الله أن أنفي أول راغم من ذلك.

فقال عثمان: أعلي يا ابن المتكاء تجترئ؟ خذوه.

فأخذ، ودخل عثمان ودعا به فضربه حتى غشي عليه، ثم أخرج فحمل حتى أتى به منزل أم سلمة زوج رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلم يصل الظهر والعصر والمغرب، فلما أفاق توضأ وصلى وقال: الحمد لله، ليس هذا أول يوم أؤذينا فيه في الله.

وقام هشام بن الوليد بن المغيرة المخزومي - وكان عمار حليفاً لبني مخزوم - فقال: يا عثمان، أما علي فاتقته وبني أبيه، وأما نحن فاجترأت علينا، وضربت أخانا حتى أشفيت به على التلف، أما والله لئن مات لأقتلن به رجلاً من بني أمية عظيم السرة.

فقال عثمان: وإنك لها هنا يا ابن القسرية؟

قال: فإنهما قسريتان. وكانت أمه وجدته قسريتين من بجيلة.

فشتمه عثمان، وأمر به فأخرج، فأتى أم سلمة فإذا هي قد غضبت لعمار، وبلغ عائشة ما صنع بعمار، فغضبت وأخرجت شعرا من شعر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وثوباً من ثيابه، ونعلاً من نعاله ثم قالت: ما أسرع ما تركتم سنة نبيكم، وهذا شعره وثوبه ونعله لم يبيل بعد.

فغضب عثمان غضباً شديداً حتى ما درى ما يقول، فالتج المسجد

(أي ارتفعت الأصوات) وقال الناس: سبحان الله، سبحان الله.
 وكان عمرو بن العاص واجداً على عثمان، لعزله إياه عن مصر،
 وتوليته إياها عبد الله بن سعد بن أبي سرح، فجعل يكثر التعجب
 والتسبيح.

وبلغ عثمان مصير هشام بن الوليد، ومن مشى معه من بني
 مخزوم إلى أم سلمة، وغضبها لعمار، فأرسل إليها: ما هذا الجمع؟
 فأرسلت إليه: دع ذا عنك يا عثمان! ولا تحمل الناس في أمرك
 على ما يكرهون(1).

ونقول:

أولاً: صحيح أن ثمة روايات عديدة تضمنت أن عثمان قد ضرب
 عماراً حتى أصابه الفتق، ولكنها قد اختلفت فيما بينها في تحديد سبب
 ذلك..

ويبدو أن عثمان قد ضرب عماراً أكثر من مرة، لكن بالنسبة
 للفتق الذي أصابه، يحتمل أمران:
 أحدهما: أن يكون قد أصابه الفتق أكثر من مرة..

(1) راجع: أنساب الأشراف ج5 ص48 وراجع ص88 وبحار الأنوار ج31
 ص193 والغدير ج8 ص285 وج9 ص15 وشرح نهج البلاغة
 للمعتزلي ج3 ص49 والدرجات الرفيعة ص262 والشافي في الإمامة ج4
 ص289 وسفينة النجاة للتكاكبي ص246.

الثاني: أن يكون قد ضرب عماراً أكثر من مرة، وأصيب عمار بالفتق مرة واحدة، لكن لم يستطع الرواة تحديد المناسبة التي حصل فيها ذلك بدقة فاختلفت أقوالهم فيه..

ثانياً: إننا لا نجد مبرراً لهذا الخطاب الناري العثماني إلا إرادة قمع إرادات الناس، والتحدي لأولئك الناصحين أو المنتقدين له.. وإلا، فإن بني أمية لا يستحقون هذا الإيثار من عثمان، إن لم نقل إنهم يستحقون الحرمان.. فإن الصالحين فيهم كانوا أقل منهم في غيرهم من الفئات والقبائل..

ثالثاً: إن عماراً قد عرض لعثمان بأن ما يفعله مخالف لسيرة أبي بكر وعمر، وقد اشترط عليه ابن عوف حين خصه بالخلافة: أن يعمل بسيرة الشيخين وسنتهما..

وهذا كلام صحيح، فلما يغضب منه عثمان؟! فإن التعريض بهذا الأمر لا يستوجب هذا الغضب العثماني الهائل.. بل هو تحذير له من أن يتخذ ذلك مناوئوه ذريعة للإقدام على خلعه، بحجة أنه خالف الشرط الذي أخذ عليه عند تخصيصه بالخلافة..

لماذا لم يدافع علي عليه السلام عن عمار؟!

إن عثمان قد تصرف بطريقة لا تسمح بتدخل علي عليه السلام» لمنع عثمان من ضرب عمار، فإن عثمان أمرهم بأخذ عمار، فأخذ وانقطع الإتصال به، ثم دخل عثمان البيت ودعا به، واعتدى عليه بالضرب.. فتم الأمر بسرعة، وبالخفاء، ولم يفسح المجال لإنفاذه

إلا بطريقة من شأنها إثارة معركة قد تؤدي إلى سقوط قتلى لم يكن من المصلحة أن يسقطوا في هذا الوقت على الأقل.

عثمان يحاول نفي عمار بن ياسر:

وذكر ابن أعثم والبلاذري وغيرهما - والنص لابن أعثم -: أنه لما مات أبو ذر بالربذة بلغ ذلك عثمان، فقال: رحم الله أبا ذر!

فقال عمار بن ياسر: فرحم الله أبا ذر من كل قلوبنا!

قال: فغضب عثمان ثم قال: يا كذا وكذا (يا عاض أير أبيه، كما ذكره البلاذري) أتظن أنني ندمت على تسييره إلى ربذة؟

قال عمار: لا والله ما أرى ذلك!

قال عثمان: ادفعوا في قفاه، وأنت فالحق بالمكان الذي كان فيه أبو ذر ولا تبرحه أبدا ما بقيت وأنا حي.

فقال عمار: والله إن جوار السباع لاحب إلي من جوارك، ثم قام عمار فخرج من عنده.

قال: وعزم عثمان على نفي عمار، (فلما تهيأ للخروج) أقبلت بنو مخزوم إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام» فقالوا: إنه يا أبا الحسن قد علمت بأننا أخوال أبيك أبي طالب، وهذا عثمان بن عفان قد أمر بتسيير عمار بن ياسر، وقد أحببنا أن نلقاه فنكلمه في ذلك، ونسأله أن يكف عنه، ولا يؤذينا فيه، فقد وثب عليه مرة ففعل به ما فعل، وهذه ثانية، ونخاف أن يخرج معه إلى أمر يندم ونندم نحن عليه.

فقال: أفعل ذلك، فلا تعجلوا، فوالله! لو لم تأتوني في هذا لكان ذلك من الحق الذي لا يسعني تركه، ولا عذر لي فيه.

قال: ثم أقبل علي «عليه السلام» حتى دخل على عثمان فسلم وجلس فقال: اتق الله أيها الرجل، وكف عن عمار وغير عمار من الصحابة، فإنك قد سيرت رجلا من صلحاء المسلمين، وخيار المهاجرين الأولين حتى هلك في تسييرك إياه غريبا، ثم إنك الآن تريد أن تنفي نظيره من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله»!

فقال عثمان: لانت أحق بالمسير منه، فوالله ما أفسد علي عمارا وغيره سواك!

فقال علي «عليه السلام»: والله يا عثمان! ما أنت بقادر على ذلك، ولا إليه بواصل، فرم ذلك إن شئت.

وأما قولك: إني أفسدهم عليك، فوالله ما يفسدهم عليك إلا نفسك، لأنهم يرون ما ينكروه (كذا)، فلا يسعهم إلا تغيير ما يرون.

قال: ثم وثب علي «عليه السلام» فخرج.

(زاد ابن أعثم قوله): واستقبله الناس فقالوا له: ما صنعت يا أبا الحسن؟

فقال: صنعت!! إنه قال لي كذا وكذا، وقلت له كذا.

فقالوا له: أحسنت والله وأصبت يا أبا الحسن!

فو الله لئن كان هذا شأن عثمان ورأيه فينا، كلما غضب على رجل منا نفاه إلى بلد غير بلده، فلا يموت أحد منا إلا غريبا في غير

أهل ولا عشيرة، وإلى من يوصي الرجل عند موته، وبمن يستعين فيما ينوبه؟! فيما ينوبه؟!

والله! لئن نموت في رحالنا خير لنا من حياة الأبد بالمكان الذي مات فيه أبو ذر «رحمه الله تعالى».

قال: ثم أقبل علي «عليه السلام» على عمار بن ياسر فقال له: اجلس في بيتك، ولا تبرح منه. فإن الله تبارك وتعالى مانعك من عثمان وغير عثمان، وهؤلاء المسلمون معك.

فقلت بنو مخزوم: والله يا أبا الحسن! لئن نصرتنا وكنت معنا لا وصل إلينا عثمان بشيء نكرهه أبداً.

وبلغ ذلك عثمان، فكف عن عمار، وندم على ما كان منه (1).

ونقول:

إن لنا مع النص المتقدم وقفات، نذكر منها ما يلي:

الألفاظ الفاحشة:

أولاً: إن التفوه بالألفاظ الفاحشة محظور من الناحية الشرعية،

(1) الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 162 - 164 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 378 والغدير ج 8 ص 294 و 372 وج 9 ص 18 وراجع: نهج السعادة ج 1 ص 173 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 1 ص 161 وأنساب الأشراف ج 5 ص 54 وعن تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 150 والأمالى للشيخ المفيد ص 72 وحياة الإمام الحسين «عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 366.

وكان من صفات رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنه لم يكن فاحشاً ولا متفحشاً⁽¹⁾. فالمفروض بمن يجعل نفسه في موقع خلافة رسول الله

(1) راجع: الشمانل المحمدية ص 187 والتواضع والخمول لابن أبي الدنيا ص 223 = = وكتاب الصمت وآداب اللسان ص 177 والعهود المحمدية ص 462 و 666 و 832 ومسند أحمد ج 2 ص 161 و 189 و 193 وج 2 ص 328 و 448 وج 6 ص 174 و 236 و 246 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 4 ص 166 و 218 وج 7 ص 81 و 82 وصحيح مسلم (ط دار الفكر) ج 7 ص 78 وسنن الترمذي ج 3 ص 249 والسنن الكبرى للبيهقي ج 10 ص 192 وشرح مسلم للنووي ج 16 ص 152 وفتح الباري ج 6 ص 419 وعمدة القاري ج 16 ص 111 ومسند أبي داود ص 214 و 297 و 305 والمصنف لابن أبي شيبة ج 6 ص 88 و 89 والكرم والجود للبرجلاني ص 32 و 33 ومسند ابن راهويه ج 3 ص 920 والأدب المفرد للبخاري ص 67 وحديث خيثمة ص 186 وصحيح ابن حبان ج 14 ص 354 ورياض الصالحين ص 323 ونظم درر السمطين ص 58 و 59 وكنز العمال ج 7 ص 162 و 220 و 222 وتفسير البغوي ج 2 ص 224 وج 4 ص 376 والدر المنثور ج 2 ص 74 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 1 ص 365 و 377 و 414 والكامل لابن عدي ج 4 ص 56 وتاريخ بغداد ج 6 ص 156 وتاريخ مدينة دمشق ج 3 ص 268 و 269 و 372 و 380 و 381 و 382 وج 16 ص 286 وج 54 ص 118 وميزان الاعتدال ج 2 ص 304 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 2 ص 607 و 637 وذكر أخبار إصبهان ج 2 ص 212 والبداية والنهاية ج 6 ص 41 وإمتاع الأسماع ج 2 ص 200 و 201 وعيون الأثر ج 2 ص 423 وسبل الهدى والرشاد ج 1 ص 482 وج 9 ص 70 وج 10 ص 435

«صلى الله عليه وآله» أن يكون كذلك أيضاً..

ثانياً: وعدا ذلك، فإن هذا الأمر مما لا يليق صدوره من الخليفة، والقدوة والمربي، بل هو لا يليق بأي إنسان يحترم نفسه، ولذلك فنحن لا نرى صحة نسبة شيء من ذلك إلى النبي «صلى الله عليه وآله»، أو إلى خلفائه من الأئمة الطاهرين صلوات الله عليهم أجمعين..

ثالثاً: روي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» قوله: من يحقر عماراً يحقره الله، ومن يسب عماراً يسبه الله، ومن ينتقص عماراً ينتقصه الله، ومن يعاد عماراً يعاده الله(1).

وج 11 ص 147.

(1) راجع: غوالي اللآلي ج 1 ص 113 و خلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 23 ومجمع الزوائد ج 9 ص 294 وفضائل الصحابة للنسائي ص 50 والمعجم الكبير للطبراني ج 4 ص 113 والسنن الكبرى للنسائي ج 5 ص 74 وتاريخ مدينة دمشق ج 43 ص 400 والغدير ج 1 ص 331 وج 9 ص 27 و 28 وكنز العمال ج 6 ص 185 وج 7 ص 71 - 75 و (ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 726 وج 13 ص 534 ومسند أحمد ج 4 ص 90 والمستدرک للحاكم ج 3 ص 390 - 391 وتاريخ بغداد ج 1 ص 163 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج 3 ص 1138 وأسد الغابة ج 4 ص 45 والبدایة والنهاية ج 7 ص 311 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 345 والإصابة ج 2 ص 512 و (ط دار الكتب العلمية) ج 4 ص 474 وتفسير الثعلبي ج 3 ص 335 وأسباب نزول الآيات ص 106 وتفسير القرآن العظيم ج 1 ص 530 وتهذيب الكمال ج 25 ص 366 و 652 وطرح التثريب ج 1 ص 88.

حتى نبرات الصوت:

1 - لقد غضب عثمان لمجرد أن عمار بن ياسر كرر نفس كلماته، وصادق عليها بقوة، فقال: فرحم الله أبا ذر من كل قلوبنا..

فما الذي أزعج عثمان من ذلك؟

هل أزعجه تصريح عمار بالترحم على أبي ذر؟!!

أم أزعجته إضافة كلمة: «من كل قلوبنا»، فاعتبر ذلك تعريضاً به، بأنه لا يترحم عليه من كل قلبه، بل هو يتظاهر بذلك ليغطي على ما صنعه به؟! فهو كالذي يقتل القاتل ثم يمشي في جنازته؟

أم أن الذي أزعجه هو نبرات صوت عمار المشيرة إلى أن موت أبي ذر غريباً قد كان بسبب عثمان نفسه..

كل ذلك محتمل.. وكله ليس في صالح عثمان..

2 - إن نبرات صوت عمار قد دفعت عثمان إلى أن يفضح نفسه، ويرى الناس أنه ليس نادماً عل ما فرط منه في حق أبي ذر، وذلك يدل على أن ترحمه عليه ما كان إلا لذر الرماد بالعيون، بالإعلان عن تخلصه من إحدى المشكلات التي كانت تواجهه، وتقض مضجعه..

ما الذي جنّاه عمار؟!:

1 - إن استعراض ما جرى يعطي: أن كلام عمار مع عثمان لم يتضمن أي شيء من التصعيد، أو التحدي، بل اقتصر على مجرد

إظهار الموافقة على كلام عثمان، أو إعادته وترديده..

فعثمان قد قال أولاً: رحم الله أبا ذر..

فكرر عمار كلامه قائلاً: فرحم الله أبا ذر من كل قلوبنا..

ثم قال عثمان بعد أن شتم عماراً: أتظن أنني ندمت على تسفيره إلى ربذة؟..

فقال عمار: لا والله ما أرى ذلك.. وهو جواب يتضمن الموافقة على ما يرمي إليه، فلماذا يشتبه على تردده لكلامه.. ثم يأمرهم بأن يدفعوا في قفاه، ثم يعلن قرار نفيه إلى نفس الموضع الذي نفى إليه أبا ذر، ووافته المنية فيه؟!!

2 - وقد يبدو أن رد فعل عمار على قرار عثمان بنفيه كان قاسياً في ظاهره، ولكنه أيضاً كان عين الواقع والحقيقة، حين قال له: جوار السباع أحب إلى من جوارك.. فعثمان يبطش بكل من تناله يده، ولا يراعي حرمان الناس، وهو يفعل ذلك مع علمه بأنه محظور عليه شرعاً، ومنافر للفطرة الإنسانية.. أما السباع، فإنها حين تبطش بفريستها، تنسجم بذلك مع فطرتها، وذلك هو مقتضى طبيعتها..

فجوار السباع يحتم التحرز منها، من دون أن يكون هناك أي عذاب روحي، أو جرح للمشاعر فيما عدا ما ينتاب الإنسان من خوف منها، فإذا أمكن للإنسان أن يتحرز منها زال خوفه، وعادت حياته إلى طبيعتها.. ولتصبح من ثم حياة رضية وهادئة وهائلة..

بخلاف جواز من يفعل ما يخالف فطرته، وما يناقض ما يحكم به

عقله، وضد ما يرتضيه وجدانه وضميره.

وهذا بالذات هو ما يريد عمار أن يقوله لنا، ولم نضف إليه شيئاً من عند أنفسنا.

تهديد هشام بن الوليد لا قيمة له:

بالنسبة لتهديد هشام بن الوليد بن المغيرة وبني مخزوم بقتل شيخ عظيم من بني أمية نقول:

أولاً: ربما يقال: إن هذا التهديد لم يكن لأجل الانتصار للحق وللمظلوم، بل هو للإلتزام العشائري، أو لأجل الحلف، أي أن بني المغيرة غضبوا لعمار لكونه حليفهم، كما أن بني مخزوم لم ينتصروا لعمار إلا لأنه من قبيلتهم..

ثانياً: إن عثمان لم يكثر بتهديدات هشام بن الوليد، بل هو قد تحداه بقوله: لست هناك.. ربما لأنه أدرك أن قومه الأمويين هم الأقوى، وأنه خليفة يملك السلاح والرجال، ويستطيع أن يحشد ما شاء من ذلك.

بنو مخزوم أخوال أبي طالب:

وقد صرحت النصوص بأن بني مخزوم قبيلة عمار بن ياسر لجأوا إلى علي ليحل المشكلة، وقد تقربوا إليه بخوولتهم لأبيه أبي طالب، وما ذلك إلا لعلمهم بما يراه «عليه السلام» لأبي طالب من حق عليه، حتى إنه لا يرد سائلاً يتوسل إليه به..

إستجابة علي × عملاً بالواجب:

ولكن علياً قد صرح لبني مخزوم بأنه مصمم على حسم هذه القضية، لا لأجل أن بني مخزوم طلبوا منه ذلك، ويريد أن يلبي طلبهم استجاباً لرضاهم، ولا لأجل علاقته الشخصية بأبي طالب، من حيث أنه أبوه، بل لأن ذلك من الحق الذي لا يسعه تركه، ولا عذر له فيه، على حد تعبيره.. فهو لم يتحرك إستجابة لمشاعره القلبية.. ولا تلبية لرغبة شخصية في أن يكون له فضل ومئة على بني مخزوم.. بل تحرك امتثالاً منه للواجب الإلهي، والتكليف الشرعي.. وهذا يعطي للناس درساً في العمل الرسالي، والطاعة لله تعالى، بروح صافية، ونية صالحة، وبدافع خالص من أية شائبة غير إلهية..

الحق مع عمار:

وقد يقول قائل: ما الذي يمنع من أن يكون عمار هو المتعدي على عثمان؟!

ونجيب: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» أخبرنا بخلاف ذلك.

فأولاً: قد رووا: أن رجلاً جاء إلى ابن مسعود، فقال: أرأيت إذا نزلت فتنة، كيف أصنع؟! فقال: عليك بكتاب الله..

قال: أرأيت: إن جاء قوم كلهم يدعون إلى كتاب الله؟!

فقال: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: إذا اختلف

الناس كان ابن سمية مع الحق (1)..

ثانياً: أخرج ابن عبد البر من طريق حذيفة: عليكم بابن سمية، فإنه لن يفارق الحق حتى يموت (2).

أو قال: فإنه يدور مع الحق حيث دار (3).

(1) تاريخ مدينة دمشق ج 43 ص 403 و 406 وسير أعلام النبلاء ج 1 ص 415 وج 3 ص 575 والبداية والنهاية ج 7 ص 270 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج 6 ص 239 وج 7 ص 300 وإمتاع الأسماع ج 12 ص 202 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 98 والغدير ج 9 ص 25 وج 1 ص 330 وج 10 ص 312 عن الطبراني، والبيهقي والحاكم، ومناقب أهل البيت للشيرازي ص 380 وخلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 54 ومجمع الزوائد ج 7 ص 243 والمعجم الكبير للطبراني ج 10 ص 96 وكنز العمال ج 11 ص 721 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج 2 ص 262 وغاية المرام ج 6 ص 127 وراجع: والإكمال في أسماء الرجال ص 203.

(2) الإستيعاب ج 2 ص 436 و (ط دار الجيل) ج 3 ص 1139 والغدير ج 9 ص 25 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 10 ص 105 والدرجات الرفيعة ص 257 وحليف مخزوم (عمار بن ياسر) لصدر الدين شرف الدين ص 75.

(3) الإستيعاب ج 2 ص 436 و (ط دار الجيل) ج 3 ص 1139 والغدير ج 9 ص 25 و 259 وج 10 ص 87 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 10 ص 105. وراجع: علل الشرائع ج 1 ص 223 ومناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج 2 ص 351 = = وكتاب الأربعين للشيرازي ص 261

ثالثاً: روى ابن سعد مرفوعاً: أن عماراً مع الحق، والحق معه، يدور عمار مع الحق أينما دار، وقاتل عمار في النار (1).

وفي نص آخر: يزول مع الحق حيث زال (2).

رابعاً: عن عائشة وابن مسعود مرفوعاً: عمار ما عرض عليه أمران إلا اختار الأرشد منهما، أو نحو ذلك (3).

وبحار الأنوار ج 30 ص 372 وج 44 ص 35 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص 101 والإستغاثة للكوفي ج 1 ص 54.

(1) الغدير ج 1 ص 331 وج 9 ص 25 وج 10 ص 312 والطبقات الكبرى (ط ليدن) ج 3 ص 187 و (ط دار صادر) ج 3 ص 262 و خلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 61 ونهج السعادة ج 2 ص 239 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج 13 ص 539 وتاريخ مدينة دمشق ج 43 ص 476 والجوهرة في نسب الإمام علي وآله ص 101 وحليف مخزوم (عمار بن ياسر) ص 245.

(2) الغدير ج 9 ص 24 وج 10 ص 312 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 10 ص 105 والجامع الصغير ج 2 ص 178 وكنز العمال ج 6 ص 183 و (ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 720 عن ابن عساكر، وفيض القدير ج 4 ص 473 والدرجات الرفيعة ص 257 وتاريخ مدينة دمشق ج 43 ص 393 و 408.

(3) سنن ابن ماجه ج 1 ص 66 و (ط دار الفكر) ج 1 ص 52 ومسنند أحمد ج 1 ص 389 وج 6 ص 113 والغدير ج 9 ص 25 و 26 و 259 و 325 وعن = = مصابيح السنة ج 2 ص 288 والجامع لأحكام القرآن ج 10 ص 181 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 2 ص 274 وكنز العمال ج 6 ص 184 و

فالأحاديث المتقدمة كلها تدين عثمان، وتبين أن الحق مع عمار رضوان الله تعالى عليه وليس معه..

كما أنها تريد أن تهيء أسباب الهداية للناس العاديين الذين لم يستضيئوا بنور العلم، ولم يروا علياً «عليه السلام» ولا عرفوه عن قرب، ولم يسمعوا ما قاله النبي «صلى الله عليه وآله» في حقه، فإذا واجهوا الحملات التي تهدف إلى تشويه سمعته، والذهاب بحقه، ولم يعرف الناس إلى أين يذهبون، واشتبهت الأمور عليهم، فإن هذه الأحاديث تجعل لهم مرجعاً يمكنهم من خلاله معرفة المحق من غيره، وتحدد لهم المحق والمظلوم وتميزه عن المبطل والمعتدي.. فيما يرتبط بالخلاف الذي يراه بين علي «عليه السلام» وبين منائيه..

(ط مؤسسة الرسالة) ج 11 ص 721 و 722 والإصابة ج 9 ص 512 والأعلام للزركلي ج 5 ص 36 والبداية والنهاية (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 298 وغاية المرام ج 6 ص 127 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 31 ص 360 وأسد الغابة ج 4 ص 45 وفتح الباري ج 7 ص 72 وتحفة الأحوذى ج 10 ص 213 والمصنف لابن أبي شيبة ج 7 ص 523 والمستدرک للحاكم ج 3 ص 388 وسنن الترمذى ج 5 ص 332 و خلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 23 والجامع الصغير ج 2 ص 178 و 495 وفيض القدير ج 2 ص 73 و ج 4 ص 473 و ج 5 ص 567 وتاريخ مدينة دمشق ج 43 ص 404 و 405 و 407 وسير أعلام النبلاء ج 1 ص 416 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج 2 ص 262 و 265 والمراجعات ص 319 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 575.

خامساً: لقد أكد ذلك «صلى الله عليه وآله»، وزاده إيضاحاً، وبين حين قال للناس: إن ضرب عمار والتعدي عليه يوازي العدوان على النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه..

وذلك في قضية حدثت لعمار مع عثمان بالذات، وجاءت الشكوى إلى رسول الله، فقال «صلى الله عليه وآله» محذراً من التعدي على عمار: «ما لهم ولعمار، يدعوهم إلى الجنة، ويدعونه إلى النار؟ إن عماراً جلدة ما بين عيني وأنفي، فإذا بلغ ذلك الرجل فلم يستبق فاجتنبوه..»(1).

سادساً: عن خالد بن الوليد عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»: من عادى عماراً عاداه الله، ومن أبغض عماراً أبغضه الله(2).

(1) راجع: السيرة النبوية لابن هشام ج 2 ص 142 و (ط مكتبة محمد علي صبيح) ج 2 ص 345 وتاريخ الخميس ج 1 ص 345 والأعلاق النفيسة، ووفاء الوفاء ج 1 ص 329 والسيرة الحلبية ج 2 ص 72 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج 1 ص 365 وحليف مخزوم (عمار بن ياسر) ص 81 وراجع: خلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 40 و 50 وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج 2 ص 44 وسبل الهدى والرشاد ج 3 ص 336 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 8 ص 423 عن العقد الفريد (ط الشرقية بمصر) ج 2 ص 204 وقد ذكره في الغدير ج 9 ص 21 و 22 و 27 وج 10 ص 312 عن مصادر كثيرة جداً، لكنه أخذ منه بعض فقراته، فلا بد من مراجعة تلك المصادر الكثيرة لمن أراد المزيد من التحقيق.

(2) فضائل الصحابة للنسائي ص 49 والمستدرک ج 3 ص 390 ومسند أحمد

وفي لفظ آخر: من حقر عماراً يحقره الله (1)، أو نحو ذلك..
وهذه الأحاديث تبين حال من يعتدي على عمار، ومن يشتمه
ويبغضه..

التنكيل بخصوص الأخيار والكبار:

وهناك مفارقة لافتة في سياسات عثمان.. وهو أننا لم نجده عيس
في وجه أي من عماله الذين كانوا أساس بلائه، فضلاً عن أن يعاقب
أحداً منهم بالضرب، أو الحبس، أو القتل، أو العزل، جزاء على ما
اقترفوه من جرائم.

ج 4 ص 89 ومجمع الزوائد ج 9 ص 293 والمصنف لابن أبي شيبة ج 7
ص 523 والسنن الكبرى للنسائي ج 5 ص 73 وصحيح ابن حبان ج 15
ص 556 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 52 وكنز العمال ج 11
ص 722 وج 13 ص 532 وتاريخ مدينة دمشق ج 43 ص 398 وأسد الغابة
ج 4 ص 45 وسير أعلام النبلاء ج 1 ص 415 والإصابة ج 4 ص 474
وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 574 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 31
ص 361 والغدير ج 9 ص 27 وراجع: بحار الأنوار ج 31 ص 196 و 203
ومناقب أهل البيت للشيرازي ص 381 وخلاصة عبقات الأنوار ج 3
ص 22 والدرجات الرفيعة ص 257 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 293.
(1) مسند أحمد ج 4 ص 89 والمستدرک للحاكم ج 3 ص 390 و 391 والمعجم
الكبير للطبراني ج 4 ص 113 وكنز العمال ج 13 ص 533 وراجع: تاريخ
مدينة دمشق ج 43 ص 359 والغدير ج 1 ص 331 وج 9 ص 27 وج 10
ص 312.

ولكننا نجده يفعل بأبي ذر وعمار، وكعب بن عبيدة، وابن مسعود وحتى علياً «عليه السلام»، وسواهم الأفاعيل، ويوسعهم ضرباً، ونفياً، واتهاماً، وشتماً، وأذى، وما إلى ذلك.. فما هذه المفارقة، ولماذا كانت، وكيف نفسرها، وهل يمكن اعتبارها صدفة؟!

كف عن عمار وغير عمار:

ثم إن علياً «عليه السلام»: لم يخص كلامه بعمار، بل طلب من عثمان الكف عنه وعن غيره.. ومعنى هذا:

1 - إن عثمان كان هو المبادر إلى التحرش بصحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله».. كما أظهره النص المتقدم نفسه، فقد رأيناه يصب الزيت على النار. بل كان هو الذي يقتدح زنادها مرة بعد أخرى.. وكأنه يسعى للتخلص من رموز الصحابة وكبارهم وخيارهم، وأصحاب الكلمة المؤثرة فيهم بهذه الطريقة.. ليرتاح باله ممن يخشى صراحتهم، ويخاف من غيرتهم على دينهم، وعلى مصالح أمتهم. وربما كان يريد إلى إضعاف أمير المؤمنين «عليه السلام» بالتنكيل بأكابر أصحابه، وبكل من يرى رأيه أو يميل إليه، كما جرى بالنسبة لصلحاء الكوفة، أيضاً..

2 - قد أظهر الناس خشيتهم من أن تؤدي الطريقة التي اتبعها عثمان إلى نفي جميع الصحابة.. وهذا يدل على اتساع دائرة الإعتراض على عثمان حتى شملت جميع الصحابة (أو على الأقل جميع أهل الشأن وأصحاب الكلمة المؤثرة منهم).

وهذا يفسر لنا قول علي «عليه السلام» له: كف عن عمار، وغير عمار..

3 - إن إشارة علي «عليه السلام» إلى أبي ذر، وعمار، وغيرهما إنما تهدف إلى تحذير عثمان من التماذي في هذه السياسة التي كانت في غير صالحه، وتعطي لمناوئيه الحجة عليه، وتمنحهم وسيلة إقناع مؤثرة أخرى.. أي أنه «عليه السلام» لم يرد تأنيب عثمان، بل أراد لفت نظره إلى خطورة هذه السياسة على ثبات حكمه. ولكن عثمان كان في عالم آخر، كما ظهر من ردة فعله تجاه علي «عليه السلام»، الذي لا يدخر وسعاً في نصحه، وفي إصلاح شأنه..

من الذي أفسد عماراً على عثمان!؟

1 - إن الإسلام حين جعل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تكليفاً شرعياً، يجب على جميع الناس القيام به، فيكون قد حتم عليهم، تثقيف أنفسهم بالأحكام وغيرها ليتمكنوا من معرفة الحق، وتمييزه عن الباطل..

كما أنه فرض عليهم أن يتحلوا بالشعور بالمسؤولية، وتربية المشاعر التي من شأنها رفع مستوى التعلق بالدين، وأحكامه، وتؤثر في تنامي الرغبة بالالتزام بشرائعه، ثم إيجاد حساسية تجاه الباطل تؤدي إلى النفور منه، وتدعو إلى رفضه، والتأذي برؤية أي مظهر من مظاهره، مهما كان، ومن أي كان..

ولأجل ذلك نلاحظ: أنه كلما زاد وعي الإنسان، المسلم وازدادت

معرفته بدينه، وتنامي تعلقه به، وحرصه على الالتزام به.. كلما زاد حرصه على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..

وقد ربي النبي «صلى الله عليه وآله» هذا الوجدان الإنساني، ورعى هذه الروح، وطهرها وصفها لدى ثلة من أصحابه، الذين كانوا يلتفون غالباً حول أمير المؤمنين «عليه السلام»، ولهم علاقة حميمة به، ومحبة وولاء له..

ثم ربي علي «عليه السلام» ثلة أخرى بعد وفاة رسول «صلى الله عليه وآله» كانت هي الأخرى على درجة عالية من المعرفة والوعي، وفي مستوى رفيع من الصفاء والطهر الروحي، ولديها الكثير من الحماس والاندفاع للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أيضاً..

وهذا بالذات هو ما عناه «عليه السلام» في قوله لعثمان:
«فوالله، ما يفسدهم عليك إلا نفسك، لأنهم يرون ما ينكروه (كذا)، فلا يسعهم إلا تغيير ما يرون»..

2 - وفي مقابل هؤلاء نجد من يريد أن يتخذ من الدين ذريعة للحصول على الدنيا وحطامها، ومن يحاول أن يستغل الواقع الراهن لمآربه، وطموحاته الشخصية، على قاعدة كلمة حق يراد بها باطل..

ولذلك فلا عجب أن يتصدى الأخيار من صحابة النبي «صلى الله عليه وآله»، وعلى رأسهم علي «عليه السلام» للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإنكار على من يوجب الإسلام الإنكار عليه..

وأن يحاول الطامحون والطامعون أن يستغلوا الأمور لصالحهم..
ويحرفوها عن مسارها الصحيح، حتى لو أدى ذلك إلى محق دين الله،
وإذلال عباده الصالحين، وأوليائه المقربين.

3 - ولأن الأخيار من الصحابة، ومن أصحاب أمير المؤمنين -
وكلهم كان ينقاد لما جاء عن الله ورسوله في علي «عليه السلام» -
كانوا هم المتحمسين للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فقد كان
عثمان بسبب ذلك - إذا أردنا أن نغض النظر عن سائر الدلائل
والشواهد - يتهم علياً «عليه السلام» بأنه كان هو الذي يدفعهم لتوجيه
النقد إليه، والإعتراض على تصرفاته وتصرفات عماله..

مع أنهم إنما كانوا يعملون بواجبهم، ويلبون نداء الله تعالى لهم..
ويمكن أن يكون هذا هو سبب اتهام عثمان لعلي «عليه السلام»
بأنه هو الذي أفسد عماراً وسواه عليه.

أما إذا أردنا أن نتخلى عن هذا الاحتمال، وعن احتمال أن يكون
الدافع هو شدة البغض لعلي والحسد وسواه - فإننا استناداً إلى ما نشهده
من تصلب عثمان في مواقفه، وفي الإحتفاظ بعماله، وعدم مؤاخذه أي
منهم على أفاعيله، ثم غضبه من أي نقد يوجه إليه وإليهم، وبطشه
بناصحيه، وبالآمرين له بالمعروف، والمعترضين على السياسات
الخاطئة وسواها - إننا استناداً إلى ذلك كله - لا محيص لنا عن اعتبار
عثمان غير مهتم بشيء سوى حفظ السلطة، التي انتهت بها الأمر إلى
هذا الحال، وحفظ كل رموزها، مهما كان الثمن لذلك.. ولم يكن يريد

تغيير أي شيء مما هو قائم.. سوى قمع المعترضين عليه، وإخماد كل صوت، والقضاء على كل تحرك..

انحسار الظل الطويل:

تقدم: أن عثمان قال لعلي أمير المؤمنين «عليه السلام»: «لأنت أحق بالمسير منه (أي من عمار). ولكنه سمع من علي «عليه السلام» جواباً هزه من الأعماق، فقد قال «عليه السلام» له: «ما أنت بقادر على ذلك، ولا إليه بواصل، فرم ذلك إن شئت إلخ..».

أي أن عثمان ربما تخيل أنه يملك قدرات تمكنه من ارتكاب هذه الجريمة - جريمة إبعاد علي «عليه السلام» - وكأني به قد أشبه ذلك الذي رأى ظله طويلاً في آخر ساعات النهار، فظن أن قامته بطول ذلك الظل، فوقف بإزاء النخلة يريد أن يساميتها في طولها!!

2 - وقد أسقط في يد عثمان بمجرد سماعه جواب علي «عليه السلام»، ولم يستطع أن يسجل أي تحفظ، أو أية ملاحظة، مهما كانت على كلامه «عليه السلام»، وانحسر ذلك الظل الطويل، وعادت الأمور إلى طبيعتها، وندم من كان يجب أن لا يورط نفسه في مثل هذا المأزق..

3 - واللافت هنا: أن علياً «عليه السلام» قد حشر عثمان في الزواية، ولم يترك له مجالاً إلا للإقدام، أو الإنسحاب، فاختار هذا الثاني منهما، فلم يقل حتى كلمة: بل أنا قادر على ذلك لكنني اعفو، أو

أغض النظر، أو نحو ذلك..

إجلس في بيتك، والمسلمون معك:

وقد أصدر علي «عليه السلام» الأمر لعمار بعدم تنفيذ أمر عثمان بالمسير إلى الربذة، ويلاحظ:

1 - إنه «عليه السلام» لم يكن قد فعل ذلك «عليه السلام» حين نفى عثمان أبا ذر إلى الشام، ثم إلى الربذة أيضاً، ولعل ذلك يعود إلى أن الأمور لم تكن قد نضجت بعد، فإن تفاقم الأمور على عثمان وولاته، واتساع دائرة الإعتراض عليه وعليهم، وعلى أقاربه، وصيرورة عامة الناس ضده وضدهم. مكن علياً «عليه السلام» من الوقوف في وجهه في قضية عمار «رحمه الله»، ولم تكن الأمور هكذا عند نفي أبي ذر، بل لعله لو حاول «عليه السلام» في تلك الفترة الوقوف في وجه الحكام في شأنه لتعرض سائر المؤمنين للخطر والضرر.. وكان ما جرى لأبي ذر قد أسهم في جلاء الأمور للناس، وأصبحت البقية الباقية من أهل الإيمان أكثر حصانة، وأكثر قوة بفضل ثبات وصبر أبي ذر «رحمه الله»، وبسبب نشاطه الإعلامي الهادف إلى توعية الناس بشأن بني أمية، وتعريفهم بما قاله النبي «صلى الله عليه وآله» فيهم، ثم نشره لفضائل علي وأهل البيت «عليهم السلام»، وتعريفهم بمظلوميتهم، وما ارتكب في حقهم، وما يجري عليهم.

وقد يتمكن الأمويون وانصارهم من إدخال الشبهة على الناس في

أن يكون علي «عليه السلام» قد تجنى على عثمان، وربما يتمكنون من تصوير أبي ذر على أنه قد تجاوز الحدود المسموح بها في نصح أولي الأمر.. وقد يفترون على أبي ذر أموراً تبرر لهم نفيه إلى الشام، ثم على الربذة..

ولكن بعد أن طال الزمن، وبلغ السيل الزبى، والحزام الطبيين وأسفر الصبح لذي عيين، فإن الناس سيرون أن هذا الإقدام من علي «عليه السلام» هو الصواب الذي لا بد منه، ولا محيص عنه.

2 - إن الذي يمنع عثمان من ارتكاب ما عزم عليه في حق عمار لم يكن هو مراعاة حكم الله فيه.. فقد نبهه علي والمسلمون إلى ذلك، مرات ومرات، كانت دائماً تنتهي بالفشل، وبتعقيد الأمور، والإقدام على خطوات أخطر من سابقتها..

بل الرادع لمن يمسك بأزمة الحكم هو الخوف من الناس.. ولذلك قال علي «عليه السلام» لعمار: إن الله تبارك وتعالى مانعك من عثمان وغير عثمان، وهؤلاء المسلمون معك. أي أن الله يمنعه، حين يرى أولئك الذين يقصدونه، بالأذى أن الناس معه..

وهذا بالذات ما عبر عنه بنو مخزوم، حين أقسموا بالله له قائلين: يا أبا الحسن، لئن نصرتنا، وكنت معنا، لا وصل إلينا عثمان بشيء نكرهه أبداً.

وبلغ ذلك عثمان، فكف عن عمار، وندم على ما كان منه. ثم جاءت وساطة زيد بن ثابت، وما جرى للمغيرة بن الأحنس

لتؤكد ذلك أيضاً.. فلاحظ ما يلي:

يا ابن اللعين الأبتري:

وذكروا: أن عثمان بعد أن واجهه علي «عليه السلام» بما قدمناه في أمر عمار «جعل لا يدخل عليه أحد من وجوه المسلمين إلا شكا إليه علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقال له زيد بن ثابت: يا أمير المؤمنين!

أفلا أمشي إليه فأخبره بموجدتك عليه؟!!

فقال عثمان: بلى، إن شئت ذلك.

قال: فأقبل زيد بن ثابت ومعه المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي حتى دخلوا على علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فسلموا وجلسوا، وبدأ زيد بن ثابت بالكلام، فقال: أما بعد يا أبا الحسن!

فإن لك سلفاً صالحاً في الإسلام، وأنت من رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالمكان الذي لا يعدله أحد، فأنت للخير كله أهل ومعدن، وأمير المؤمنين أصلحه الله عثمان بن عفان، ابن عمك، وولي أمر هذه الأمة، وله عليك حقان، حق القرابة وحق الولاية، وقد شكاك إلينا، وذكر أنك تعترض عليه في أمره، وقد مشينا إليك نصحاً لك، وكراهة أن يقع بينك وبين ابن عمك أمر نكرهه، وتكرهه لكم صلحاء المسلمين.

فقال علي «عليه السلام»: والله ما أريد الاعتراض عليه في أمر

من الأمور إلا أن يأتي منكراً، فلا يسعنا أن نقول فيه إلا بالحق، ولكن والله لأكفن عنه ما وسعني الكف.

قال: فتكلم المغيرة بن الأخنس فقال: والله! لتكفن عنه شئت أو أبيت، وهو والله أقدر عليك، منك عليه، وإنما بعثنا إليك لنكون له شهوداً عليك، وليعذر فيما بينك وبينه، فيكون له عليك الحجة بعد هذا اليوم.

قال: فغضب علي «عليه السلام» من كلام المغيرة ثم قال: يا بن المغيرة الأبتى، والشجرة التي لا أصل لها ولا فرع، يا بن العبد الآبق! أنت تكفني عنه، فوالله ما أعز الله من أنت ناصره! أخرج. أبعد الله نواءك، واجهد بلاءك. ثم اجهد بعدها جهدك، فلا أبقى الله عليك إن أبقيت.

قال: فسكت المغيرة لا يقول شيئاً. وتكلم زيد بن ثابت فقال: لا والله يا أبا الحسن!

ما جنناك لنكون عليك شهوداً، ولكننا مشينا إليك، التماساً للأجر في أن يصلح الله تبارك وتعالى بينك وبين ابن عمك، وأن يجمع كلمتكم على أحسن الأحوال.

قال: فدعا له علي «عليه السلام» ولقومه بخير.

ثم قام زيد بن ثابت والمغيرة بن الأخنس إلى عثمان، فأخبراه بما

كان من الكلام (1).

وقد وقعت مشاجرة بين علي «عليه السلام» وبين عثمان، فقال المغيرة بن أحنس بن شريق لعثمان: أنا أكفيكه.

فقال له أمير المؤمنين «عليه السلام»: يا ابن اللعين الأبتى، والشجرة التي لا أصل لها ولا فرع، يا ابن العبد الآبق، أنت تكفيني؟! فوالله ما أعز الله من أنت ناصره، ولا قام من أنت منهضه.

أخرج عنا، أبعد الله نواك، ثم أبلغ جهدك، فلا أبقي الله عليك، ولا على أصحابك، إن أبقيت علي (2).

ونقول:

1 - قال ابن ميثم: «هذه المشاجرة كانت في زمن ثوران الفتنة على عثمان في خلافته، وكان الناس يستسفرونه «عليه السلام» إليه» (3).

غير أننا نقول: إن الصحيح هو أن ذلك قد حصل بعد ضرب عمار مباشرة كما أظهرته الرواية الأخرى..

(1) الفتوح لابن أعم (ط الهند) ج 2 ص 165 و 166 و (ط دار الأضواء) ج 2

ص 380 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 303.

(2) نهج البلاغة الخطبة رقم 135 والفتوح لابن أعم ج 2 ص 379 ونهج

السعادة ج 1 ص 175.

(3) شرح نهج البلاغة لابن ميثم ج 3 ص 163.

2 - إن ضم أصحاب الأخنس إليه في كلام علي «عليه السلام»، الذي أظهر احتقاره له ولهم، يدلنا على أنه «عليه السلام» كان يعلم أن الأخنس إنما يصول بغيره..

فأراد أن يفهمه ويفهمهم أنه لا يقيم لهم وزناً إذا جدَّ الجد، ودُعيت نزال.

3 - لا ندري ماذا قصد «عليه السلام» بوصفه الأخنس بن شريق بالأبتر، فقد يقول بعضهم: إنه يقصد أن ذريته غير صالحة، فهو بمثابة الأبتر، وقد يكون ذلك أشد عليه من انقطاع نسله.. كما أن من لا عقب له خير منه..

وقد يجاب عن هذا: إن الأخنس كان من كبار المنافقين، ومن المؤلفة قلوبهم، الذين أعطاهم النبي «صلى الله عليه وآله» مئة من الإبل من غنائم حنين(1).

وليس ثمة ما يثبت أنه قد صلح بعد ذلك، وكان قد مات في آخر خلافة عمر، ولم يكن أبناؤه يرون في انتسابهم إليه أية حزازة، أو منقصة.

كما أن أولاده إذا كانوا غير صالحين، فلا يرون أن ما هم فيه من انحراف من موجبات الطعن بهم.

ويجاب عن هذا: بأن نفس وصف الأخنس بالأبتر إنما يؤدي

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص301.

أبناءه، بما يشتمل عليه من التحقير والإهانة، أو فضح أمرهم بين الناس، من حيث إنهم يظهرون الإسلام، ويبطنون النفاق.

أو لأنه بوصفه بالأبتر يكون مهيناً له، من حيث إنه يستحق هذه العقوبة، ومهيناً لأبنائه من حيث تضمنه لتحقيرهم وإظهار نفاقهم.

أو يقال: إنه «عليه السلام» كان قد قصد الإخبار عن الغيب بانقطاع ذرية الأخنس هذا، ولو بعد حين، وقد قتل المغيرة ابن الأخنس مع عثمان بعد ذلك، وقتل أخوه الحكم بن الأخنس قبل ذلك في يوم أحد على يد علي أمير المؤمنين «عليه السلام».

3 - وأما قوله «عليه السلام»: «والشجرة التي لا أصل لها ولا فرع» قد يكون للإشارة إلى ما ذكره البعض: من وجود طعن في نسب ثقيف قبيلة الأخنس(1).

وقد يكون المقصود: أنها لا أصل لها ولا فرع في المجد، والشرف، والمكرمات، بل هي شجرة تكاد تعد في الأموات من هذه الجهة..

رواية المعتزلي:

قال المعتزلي: «واعلم أن هذا الكلام لم يكن بحضرة عثمان،

(1) بحار الأنوار (ط كمياني) ج 8 ص 372 و (ط تبريز) ص 350 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 303 و 304 وعن الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 390.

ولكن عوانة روى عن إسماعيل ابن أبي خالد، عن الشعبي، أن عثمان لما كثرت شكايته من علي «عليه السلام»، أقبل لا يدخل إليه من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» أحد إلا شكى إليه علياً.

فقال له زيد بن ثابت الأنصاري - وكان من شيعته وخاصته: أفلا أمشى إليه فأخبره بموجدتك فيما يأتي إليك!

قال: بلى.

فأتاه زيد ومعه المغيرة بن الأخنس بن شريق الثقفي - وعداده في بنى زهرة، وأمه عمة عثمان بن عفان - في جماعة، فدخلوا عليه، فحمد زيد الله وأثنى عليه، ثم قال:

أما بعد.. فإن الله قدم لك سلفاً صالحاً في الاسلام، وجعلك من الرسول بالمكان الذي أنت به، فأنت للخير كل الخير أهل، وأمير المؤمنين عثمان ابن عمك، ووالي هذه الأمة، فله عليك حقان: حق الولاية، وحق القرابة. وقد شكنا إليك أن علياً يعرض لي، ويرد أمري علي. وقد مشينا إليك نصيحة لك، وكراهية أن يقع بينك وبين ابن عمك أمر نكرهه لكما.

قال: فحمد علي «عليه السلام» الله، وأثنى عليه وصلى على رسوله. ثم قال:

أما بعد.. فوالله ما أحب الاعتراض، ولا الرد عليه، إلا أن يأبى حقاً لله، لا يسعني أن أقول فيه إلا بالحق، والله لأكفن عنه ما وسعني الكف.

فقال المغيرة بن الأخنس، وكان رجلاً وقاحاً، وكان من شيعة عثمان وخلصائه: إنك والله لتكفّن عنه أو لتكفّن، فإنه أقدر عليك منك عليه!

وإنما أرسل هؤلاء القوم من المسلمين إغزازاً، لتكون له الحجة عندهم عليك.

فقال له علي «عليه السلام»: يا بن اللعين الأبتى، والشجرة التي لا أصل لها ولا فرع، أنت تكفّني!

فوالله ما أعز الله امرأ أنت ناصرته، اخرج، أبعد الله نواك، ثم اجهد جهدك، فلا أبقي الله عليك ولا على أصحابك إن أبقيتم.

فقال له زيد: إنا والله ما جنناك لنكون عليك شهوداً، ولا ليكون ممثانا إليك حجة، ولكن مشينا فيما بينكما التماس الأجر أن يصلح الله ذات بينكما، ويجمع كلمتكما.

ثم دعا له ولعثمان، وقام فقاموا معه (1).

ونقول:

تضمنت هذه الرواية أموراً، نكتفي منها بالإشارة إلى ما يلي:

إن شكايات عثمان من علي «عليه السلام» قد كثرت، حتى إن أحداً من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» لا يدخل عليه إلا شكاه إليه..

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 302 و 303.

ولكن مراجعة الأحداث التي جرت تظهر:

أولاً: إن تدخلات علي «عليه السلام» كانت كلها لإصلاح الأمور، ولو تم ذلك لكان لصالح عثمان، ولدفع الناس عنه، ويكفي أن نذكر هنا نصين يدلان على ذلك، هما:

1 - قول علي «عليه السلام» لابن عباس: «والله، لقد دفعت عنه حتى خشيت أن أكون آثماً»⁽¹⁾.

2 - قول مروان بن الحكم: «ما كان أحد يدفع عن عثمان من علي.

فقل له: ما لكم تسبوناه على المنابر؟!

قال: إنه لا يستقيم لنا الأمر إلا بذلك»⁽²⁾.

ثانياً: إنه «عليه السلام» كان يتدخل لرد التعديات على الحق، أي حين لا بد من الأمر بالمعروف، والجهر بكلمة الحق لرد المنكر..

(1) نهج البلاغة الخطبة رقم 240 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص398.

(2) الغدير ج7 ص147 عن الصواعق المحرقة ص33 و (ط أخرى) ص55

عن الدارقطني.

الفصل الرابع:

ابن مسعود.. وابن حنبل..

علي × يدافع عن ابن مسعود:

أخرج البلاذري في الأنساب، قال: حدثني عباس بن هشام، عن أبيه، عن أبي مخنف وعوانة في إسنادهما: أن عبد الله بن مسعود حين ألقى مفاتيح بيت المال إلى الوليد بن عقبة قال:

من غير غير الله ما به. ومن بدل أسخط الله عليه، وما أرى صاحبكم إلا وقد غير وبدل، أيعزل مثل سعد بن أبي وقاص ويولى الوليد؟!!

وكان يتكلم بكلام لا يدعه وهو: إن أصدق القول كتاب الله، وأحسن الهدى هدى محمد صلى الله عليه وسلم، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدث بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

فكتب الوليد إلى عثمان بذلك وقال: إنه يعيبك ويطعن عليك، فكتب إليه عثمان يأمره بإشخاصه، فاجتمع الناس فقالوا: أقم ونحن نمنعك لن يصل إليك شيء تكرهه.

فقال: إن له علي حق الطاعة، ولا أحب أن أكون أول من فتح باب الفتنة.

وفي لفظ أبي عمر: إنها ستكون أمور وفتن، لا أحب أن أكون أول من فتحها.

فرد الناس. وخرج إليه.

قال البلاذري: وشيعه أهل الكوفة فأوصاهم بتقوى الله، ولزوم القرآن.

فقالوا له: جزيت خيرا فلقد علمت جاهلنا، وثبت عالمنا، وأقرأتنا القرآن، وفقهتنا في الدين، فنعم أخو الاسلام أنت، ونعم الخليل. ثم ودعوه وانصرفوا.

وقدم ابن مسعود المدينة وعثمان يخطب على منبر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فلما رآه قال: ألا إنه قد قدمت عليكم دويبة سوء، من يمشي على طعامه، يقيء ويسلج.

فقال ابن مسعود: لست كذلك، ولكني صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» يوم بدر، ويوم بيعة الرضوان.

ونادت عائشة: أي عثمان ! أتقول هذا لصاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!!

ثم أمر عثمان به فأخرج من المسجد إخراجا عنيفا، وضرب به عبد الله ابن زمعة الأرض، ويقال: بل احتمله «يحموم» غلام عثمان ورجلاه تختلفان على عنقه حتى ضرب به الأرض، فدق ضلعه.

فقال علي: يا عثمان! أتفعل هذا بصاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» بقول الوليد بن عقبة؟!!

فقال: ما بقول الوليد فعلت هذا، ولكن وجهت زبيد بن الصلت الكندي إلى الكوفة.

فقال له ابن مسعود: إن دم عثمان حلال.

فقال علي «عليه السلام»: أحلت عن زبيد! على غير ثقة؟!!

وقال البلاذري: وقام علي بأمر ابن مسعود حتى أتى به منزله، فأقام ابن مسعود بالمدينة لا يأذن له عثمان في الخروج منها إلى ناحية من النواحي، وأراد حين برئ الغزو فمنعه من ذلك.

وقال له مروان: إن ابن مسعود أفسد عليك العراق، أفتريد أن يفسد عليك الشام؟!!

فلم يبرح المدينة حتى توفي قبل مقتل عثمان بسنتين، وكان مقيماً بالمدينة ثلاث سنين (1).

ونقول:

إن ما يعنينا فيما جرى لابن مسعود هو موقف علي «عليه السلام» منه، فنحن نشير إلى ما يلي:

لماذا ضرب ابن مسعود؟!:

قد ذكروا في سبب ضرب عثمان لابن مسعود أموراً هي التالية:

(1) راجع: الغدير ج 9 ص 3 و 4 وأنساب الأشراف للبلاذري ج 5 ص 36 و (ط أخرى) ج 6 ص 147 وعن المطالب العالية لابن حجر ج 3 ص 142 و 144.

الأمر الأول: قالوا: إن عثمان ضربه أربعين سوطاً في دفنه أبا ذر(1).

ويحق لنا أن نسأل:

1 - هل دفن المسلم يعد جريمة يعاقب الإسلام عليها؟! أم أنه فريضة واجبة على سبيل الكفاية، وينال فاعلها المثوبة من الله تعالى، ولا سيما إذا كان المدفون من أعظم صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ومن خيرة أولياء الله سبحانه..

2 - لم يتضح لنا سبب تحديد عدد السياط بالأربعين!! إذ لماذا لم يكن أزيد أو أقل من ذلك؟!

3 - ذكرنا في بعض المواضع من هذا الكتاب: أن التعزير يجب أن لا يبلغ الحد، وحدد في بعض الروايات بعشرة أسواط، فلماذا بلغ الحد في هذا المورد؟!

4 - إنه لا مانع من دفن جثة الكافر، لدفع أذاها عن الناس، فكيف بصحابي جليل وعظيم كأبي ذر «رحمه الله»؟!

(1) بحار الأنوار ج31 ص190 والغدير ج9 ص6 و 13 و 14 و 110 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص44 وإحقاق الحق (الأصل) ص253 والشافعي في == الإمامة ج4 ص282 ونهج الحق وكشف الصدق (ط دار الهجرة - قم) ص295 وسفينة النجاة للتكايفي ص264 والصراط المستقيم ج3 ص32 وكتاب الأربعين للشيرازي ص586 عن ابن طاهر في لطائف المعارف. وراجع: تمهيد الأوائل للباقلاني ص530.

5 - هل يريد عثمان أن يبقى جثة أبي ذر حتى تتعفن، ويتأذى الناس بها، وأن تأكلها الطيور والوحوش، حتى لا يبقى له قبر يعرف؟!

6 - ألم يصف النبي «صلى الله عليه وآله» أبا ذر بأجل الأوصاف، وأحمدها؟!

والم يخبره «صلى الله عليه وآله»: بأنه يموت في حال غربة، ويشهد موته عصابة من المؤمنين.

ولفظ البلاذري: يلي دفنه رهط صالحون(1).

وبالمناسبة نشير إلى أن الأشتر كان في جملة الذين دفنوا أبا ذر.. فهو من المؤمنين الصالحين بنص رسول الله «صلى الله عليه وآله». ولكن ابن حجر الهيتمي وصف الأشتر بالمارق(2)، فاقراً واعجب، فما عشت أراك الدهر عجباً.

فكيف جاز لعثمان أن يضرب من يصفهم النبي «صلى الله عليه وآله» بأنهم مؤمنون صالحون..

7 - لنفترض: أن ابن مسعود قد ارتكب ذنباً في مواراته جثمان

(1) راجع: أنساب الأشراف ج 5 ص 55 وحلية الأولياء ج 1 ص 170 والمستدرك للحاكم ج 3 ص 337 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 15 ص 99 والإستيعاب ج 1 ص 83.

(2) الصواعق المحرقة ص 115 و (ط أخرى) ص 68 والغدير ج 9 ص 41.

ذلك الصحابي الجليل، ولكن أليس ابن مسعود من أهل بدر؟!

وقد رووا: أن عمر قال للنبي «صلى الله عليه وآله» عن حاطب بن أبي بلتعة، حين كشف الكتاب الذي كان قد أرسله إلى مشركي قريش يفشي لهم فيه سر النبي «صلى الله عليه وآله» والمسلمين: **إذن لي يا رسول الله فأضرب عنقه.**

فقال «صلى الله عليه وآله»: مهلاً يا ابن الخطاب، إنه قد شهد بدرًا، وما يدريك لعل الله قد اطلع على أهل بدر، فقال: **اعملوا ما شئتم فأني غافر لكم؟! (1).**

(1) مسند أحمد ج 1 ص 80 و 296 وسنن الدارمي ج 2 ص 313 وصحيح البخاري ج 4 ص 19 وج 5 ص 10 و 89 وج 6 ص 60 وصحيح مسلم ج 7 ص 168 وسنن أبي داود ج 1 ص 597 وج 2 ص 403 وسنن الترمذي ج 5 ص 83 والمستدرک للحاکم ج 4 ص 77 و 78 والسنن الكبرى للبيهقي ج 9 ص 146 و 147 وشرح مسلم للنووي ج 16 ص 56 ومجمع الزوائد ج 6 ص 106 وج 9 ص 160 و 304 وفتح الباري ج 4 ص 218 ج 7 ص 237 وج 8 ص 90 و 369 و 486 وعمدة القاري ج 14 ص 254 و 257 وج 17 ص 95 و 96 و 274 وتحفة الأحوذى ج 8 ص 403 وج 9 ص 142 وج 10 ص 133 وعون المعبود ج 12 ص 120 ومسند الحميدي ج 1 ص 28 والمصنف لابن أبي شيبة ج 7 ص 539 و 482 و 483 والآحاد والمثاني ج 1 ص 255 والسنن الكبرى للنسائي ج 5 ص 113 وج 6 ص 478 ومسند أبي يعلى ج 1 ص 316 و 321 وصحيح ابن حبان ج 11 ص 123 وج 14 ص 425 والمعجم الأوسط للطبراني ج 1 ص 205 وج 3

ونحن نقول لعثمان:

ما يدريك، لعل الله اطلع على أهل بدر، فقال: افعلوا ما شئتم،
فإني غافر لكم.

الأمر الثاني: وقالوا: إنه ضربه بسبب وشاية الوليد بن عقبة به
إلى عثمان بأنه يعيبه(1).

ص112 ومعرفة علوم الحديث ص23 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3
ص68 وج4 ص100 وج17 ص267 وج20 ص11 وتخریج الأحادیث
والآثار ج3 ص448 و 449 وموارد الظمان ج7 ص165 وكنز =
العمال ج10 ص522 وج12 ص39 وج14 ص69 وكشف الخفاء ج2
ص128 ومجمع البيان ج9 ص446 وتفسير نور الثقلين ج5 ص301
والجامع الصغير ج1 ص257 والدرر لابن عبد البر ص214 ومعرفة
السنن والآثار ج7 ص103 والإستذكار لابن عبد البر ج5 ص106
والإستيعاب ج1 ص8 وجامع البيان ج28 ص77 وأسباب نزول الآيات
ص283 وأحكام القرآن لابن العربي ج4 ص225 والتمهيد لابن عبد البر
ج10 ص160 وأحكام القرآن للجصاص (ط دار الكتب العلمية) ج3
ص582 وأحكام القرآن لابن إدريس ج2 ص48 والبحر الرائق ج5
ص196 والمجموع للنووي ج19 ص341 ونيل الأوطار ج8 ص154 و
156 و237 والمسند للشافعي ص316.

(1) الغدير ج9 ص3 و 4 وأنساب الأشراف للبلاذري ج5 ص36 و (ط
أخرى) ج6 ص147 وعن المطالب العالية لابن حجر ج3 ص142 و
144.

ويحق لنا أن نسأل:

كيف يصدق عثمان الوليد بن عقبة، وهو الذي سماه القرآن فاسقاً، وأمر الناس، ومنهم عثمان بأن يتبينوا في كل ما يخبرهم به، فلماذا لم يتبين عثمان، ويتأكد من صحة خبر الوليد؟!..

ويلاحظ: أن علياً «عليه السلام» حين طالبه بهذا أنكره، وقال: ما بقول الوليد فعلت؟!!

الأمر الثالث: اعتذر عثمان بأنه ضرب ابن مسعود، لأجل ما نقله له عنه زبيد بن الصلت الكندي، من أنه قال في الكوفة: إن دم عثمان حلال.

وهو كلام غير مقبول من عثمان أيضاً لما يلي:

1- إن علياً «عليه السلام» ذكر أن زبيد بن الصلت ليس بثقة، فحاله حال الوليد بن عقبة، مشمول بقوله تعالى: {إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (1).

2 - وسواء أكان الوليد هو الذي أخبره أو زبيد بن الصلت ، فإنه لا يحق له أن ينزل به العقوبة قبل أن يسأله عن الأمر، وينظر في جوابه، إذا لعلهم كذبوا عليه، أو (لعل لها عذراً وأنت تلوم)..

3 - حتى لو صح ما نمي له عن ابن مسعود، فهل حمله وضرب

(1) الآية 6 من سورة الحجرات.

الأرض به، حتى دق ضلعه هو العقوبة المقررة شرعاً لهذا الذنب لو كان هذا الرجل قد ارتكبه حقاً؟!!

4 - وهل ما قاله عثمان على المنبر في حق ابن مسعود، من أنه دويبة سوء، يمشي على طعامه يقيء ويسلح، يدخل في سلسلة العقوبات المقررة في الشرع الشريف لأمثال هذه الذنوب؟!..

5 - إن عثمان لم ينكر أن يكون هو الذي صنع بابن مسعود كل ما حل به.. بل قدم أعداراً تستبطن الإعتراف، والقبول بالمسؤولية عما حدث..

صاحب النبي ﷺ في بدر وفي بيعة الرضوان:

وقد ذكرت النصوص: أن ابن مسعود أجاب عثمان على شتيمة: بأنه صاحب النبي «صلى الله عليه وآله» يوم بدر، ويوم بيعة الرضوان، معرضاً بعثمان أنه ليست له هذه الفضيلة.

فما يُعْتَدَر به عن عثمان لعدم حضوره بدرًا، ودعواهم أن النبي «صلى الله عليه وآله» ضرب له بسهمه وأجره وهو غائب.. لا يصح، إذ لو كان ذلك لكان من أعظم فضائله.

فلماذا سكت عثمان عن جوابه؟!!

كما أن عدم حضوره بيعة الرضوان كان من المؤاخذات عليه، ولم يكن له عذر مقبول في التخلف عن تلك البيعة.. ولذلك عيره ابن مسعود بذلك هنا..

وهذا يشير إلى عدم صحة كل ما يدعونه له من فضائل فيها..

ابن حنبل يستنجد بعلي × وعمار:

هذا.. وقد ضرب عثمان عبد الرحمان بن حنبل أيضاً مئة سوط، وحمله على جمل يطاف به في المدينة، لإنكاره عليه الأحداث، وإظهاره عيوبه في الشعر. وحبسه بعد ذلك موثقاً بالحديد⁽¹⁾ حتى كتب إلى علي وعمار من الحبس:

أبلغ علياً وعماراً فإنهما بمنزل الرشد إن الرشد مبتدر

لا تتركا جاهلاً حتى توقره دين الإله وإن هاجت به مرر

لم يبق لي منه إلا السيف إذ علقت حبال الموت فينا الصادق البرر

يعلم بأنّي مظلوم إذا ذكرت وسط الندي حجاج القوم والغدر

فلم يزل علي «عليه السلام» بعثمان يكلمه، حتى خلى سبيله على أن لا يساكنه بالمدينة، فسيره إلى خيبر، فأنزله قلعة بها تسمى: القموص، فلم يزل بها حتى ناهض المسلمون عثمان، وساروا إليه من

(1) بحار الأنوار ج31 ص263 و 284 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص231.

كل بلد.

فقال في الشعر:

لولا علي فإن الله أنقذني على يديه من الأغلال
والصفد

لما رجوت لدى شد بجامعة يمني يدي غياث الفوت من
أحد

نفسي فداء علي إذ يخلصني من كافر بعدما أغضى علي
صمد(1)

وقال اليعقوبي: سير عبد الرحمن صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» إلى القموص من خير، وكان سبب تسييره إياه أنه بلغه كرهه مساوئ ابنه وخاله، وأنه هجاه(2).

وقال العلاني عن مصعب، وأبو عمر في الإستيعاب: إنه لما أعطى عثمان مروان خمس مائة ألف من خمس أفريقية قال عبد الرحمن:

وأحلف بالله جهد اليمين ما ترك الله أمرا سدى
ولكن جعلت لنا فتنة لكي نبتلى بك أو تبتلى

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 263 و 264 والغدير ج 9 ص 59 و وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 231

(2) راجع: تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 150 و (ط دار صادر) ج 2 ص 173 والغدير ج 9 ص 59.

دعوت الطريد فأدنيته
المصطفى
خلافاً لما سنه

ووليت قرباك أمر العباد
وأعطيت مروان خمس الغنمة
وما لا أتاك به الأشعري
فإن الأمينين قد بينا
فما أخذاً درهماً غيلة
ولا قسماً درهماً في
هو

فأمر به فحبس بخيبر (1).

وأنشد له المرزباني في معجم الشعراء أنه قال وهو في السجن:
إلى الله أشكو لا إلى الناس ما عدا
أبا حسن غلا شديداً أكابده
بخيبر في قعر القموص كأنها
جوانب قبر أعرق اللحد لا
حده

إن قلت حقاً أو نشدت أمانة
قتلت فمن للحق إن مات
ناشده (2)

(1) راجع: الغدير ج 9 ص 59 ومناقب أهل البيت للشيرواني ص 359

والإستيعاب (ط دار الجيل) ج 2 ص 828 وتاريخ مدينة دمشق ج 34
ص 321 والإصابة ج 4 ص 252.

(2) راجع: الغدير ج 9 ص 59 وتاريخ مدينة دمشق ج 34 ص 322 والإصابة

ونقول:

1 - لم يكن لهذا الرجل المضطهد ذنب إلا أنه اعترض على المخالفات التي كان يراها، وكان اعتراضاً عملاً منه بالتكليف الشرعي، القاضي بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..

2 - وإذا استثنينا علياً «عليه السلام»، فالذي يبدو لنا: هو أن عماراً كان هو المتبقي من الصحابة الكبار القادرين على تحريك الأمور بصورة معقولة ومثمرة، وربما يدور بخلد البعض أن نصائحه لا تؤثر في عثمان، لأن الآخرين أصبحوا من المغضوب عليهم عند عثمان وبطانته.. ولا يمكن أن يقبل منهم نصيحة، ولا مشورة ولا شفاعة. أو لعل الكثيرين منهم كان قد مات، مثل سلمان، وابن مسعود، وأبي ذر، والمقداد، وابن عوف، وأضرابهم..

أما طلحة والزبير فكانوا في جملة المهاجمين لعثمان، والطامعين بما تحت يده، والغاضبين عليه لعدم حصولهم منه على مثل ما يحبو به أقاربه..

3 - ويبدو من شعر عبد الرحمان بن حنبل هذا: أنه كان يتخوف من سفك دمه على أيدي الذين سجنوه، فكان يسعى لدرء هذا الخطر عن نفسه، وقد نجح علي «عليه السلام» في استنقاذه، وإن كان قد تحول من السجن إلى المنفى، لكن خطر القتل قد زال عنه بذلك..

4 - وأخيراً: فقد ذكرنا في هذا الكتاب: أن التعزير يجب أن يكون بما لا يبلغ الحد.. فما معنى ضرب عبد الرحمن بن حنبل مئة سوط؟! وما معنى عقوبته بحمله على جمل، والطواف به في المدينة ثم نفيه إلى خيبر؟! وهل انتقاد الخليفة على أعماله يوجب العقوبة؟! لو سلمنا أن له عقوبة، فهل هي كل هذه العقوبات؟!!

الباب الرابع عشر:

إضطهاد أبي ذر..

الفصل الأول:

أبو ذر: إلى الشام.. أسباب وممهدات..

أبو ذر.. والمال الحرام:

عن الإمام الصادق «عليه السلام» أنه قال: أرسل عثمان إلى أبي ذر موليّن، ومعهما مئتا دينار، فقال لهما: انطلقا بها إلى أبي ذر، فقولاً له: إن عثمان يقرؤك السلام، وهو يقول لك: هذه مائتا دينار، فاستعن بها على ما نابك.

فقال أبو ذر: فهل أعطى أحداً من المسلمين مثل ما أعطاني؟!
فقالا: لا.

قال: فأنا رجل من المسلمين، يسعني ما يسعهم.
فقالا له: إنه يقول: هذا من صلب مالي. وبالله الذي لا إله إلا هو ما خالطها حرام، ولا بعثت بها إليك إلا من حلال.
فقال: لا حاجة لي فيها. وقد أصبحت يومى هذا وأنا من أغنى الناس.

فقالا له: عافاك الله وأصلحك، ما نرى في بيتك قليلاً ولا كثيراً مما تستمتع به.

فقال: بلى، تحت هذا الأكاف الذي ترون رغيفاً شعيراً، قد أتى عليهما أيام، فما أصنع بهذه الدنانير؟! لا والله، حتى يعلم الله أنى لا

أقدر على قليل ولا كثير، وقد أصبحت غنياً بولاية علي بن أبي طالب، وعترته الهادين «عليهم السلام»، الذين يهدون بالحق وبه يعدلون.

وكذلك سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: إنه لقبىح بالشيخ أن يكذب. فردها (لعل الصحيح: فرداها) عليه، وأعلماه أنه لا حاجة لي فيها، ولا فيما عنده، حتى ألقى الله ربي، فيكون هو الحاكم فيما بيني وبينه(1).

ونقول:

لا بد من التوقف لملاحظة النقاط التالية:

هل أعطى أحداً غيري؟!

1 - إن أبا ذر حين سأل إن كان عثمان قد أعطى أحداً من المسلمين مثل ما أعطاه يكون قد حقق أمرين:

الأول: أنه أعطى درساً مفاده: أن على الإنسان أن يفكر بغيره كما يفكر بنفسه، وأنه يجب ألا يشغله حرصه على الدنيا عن العمل للأخرة.. ولذلك نلاحظ أنه قبل أن يذكر أي شيء عن حاجته وعدمها،

(1) راجع: إختيار معرفة الرجال (ط مؤسسة آل البيت لإحياء التراث سنة 1404 هـ) ج 1 ص 118 بحار الأنوار ج 22 ص 398 عنه، وروضة الواعظين ص 285 ومستدرك سفينة البحار ج 8 ص 617 ومواقف الشيعة ج 2 ص 359 والدرجات الرفيعة ص 241.

وقبوله أو عدم قبوله سأل إن كان عثمان قد أرسل إلى سائر المسلمين أموالاً مثل ما أرسل إليه أم لا!!

الثاني: إنه على أساس الإجابة التي سيتلقاها ينتقل للتفكير بنفسه، ويلاحظ الجوانب الأخرى التي تؤثر في قبوله أو في رده..

2 - إن الإجابة على هذا السؤال هي التي تحدد طبيعة هذا العطاء والسخاء إن كان بنية صالحة وسليمة، أو هو رشوة، يشتري بها سكوته، أو دينه، أو تتخذ ذريعة لإسكاته، أو مرتكزاً لتوجيه التهم له، وتشويه سمعته.

إنما أنا رجل من المسلمين:

وقول أبي ذر: «إنما أنا رجل من المسلمين، يسعني ما يسعهم»، تحقيق لمعنى الأسوة التي تعني رفض الاستئثار بشيء عن الآخرين.. وهو يحمل إدانة أخرى لعثمان، من حيث إنه يُؤثر بالأموال والصلات فئات بعينها، ولا يراعي العدل والإنصاف في ذلك.

الخليفة والمال الحرام:

لاحظنا: أن عثمان يقسم لأبي ذر أنها من خالص ماله، وأنها لم يخالطها حرام.. وأن مصدرها حلال أيضاً، وهذا يعطي: أنه كان يعلم أن أبا ذر يدقق في المال الذي يأتيه، ويحاول التمييز بين ما هو حلال وما هو حرام، ويبحث أيضاً عن مصادر ومبادئ تكوين ذلك المال.

ويعطي أيضاً: أن وجود أموال محرمة فيما ينفقه عثمان كان أمراً

معروفاً وشائعاً بين الناس.. وكان الصلحاء يحاذرون من الارتطام به.. كما أن عثمان نفسه يعترف بذلك هنا..

فكيف يرضى خليفة المسلمين، الذي يضع نفسه في موقع الرسول، ويقوم بمهامه أن يتعامل بالمال الحرام؟! ولماذا لا يسعى لتجنبه، ورفضه، وإزالة صفة الحرمة عنه بالوسائل الصحيحة والمشروعة؟ كما سعى لتجنب إبني ذر الارتطام به

أبو ذر من أغنى الناس:

وقد ذكر أبو ذر أنه أصبح وهو من أغنى الناس، لأنه يملك رغيفي شعير، مضت عليهما أيام. ونحن نعلم أن الأغنياء كابن عوف، وعثمان، وطلحة والزبير، وابن عامر، ومروان كانوا يملكون الذهب والفضة والأنعام والضياع بمقادير هائلة.. فكيف يضع أبو ذر نفسه في مصاف هؤلاء، ويعتبر نفسه من أغنى الناس؟!!

ويجاب: إنه لا بد من تحديد مفهوم الغنى عنده وعندهم، فهم من أفقر الناس عند أبي ذر.. وأبو ذر الذي كان لا يملك سوى رغيفين من شعير أغنى منهم، بل هو من أغنى الناس، لأن الغنى عنده هو غنى النفس.

وهؤلاء الذين يملكون القناطير المقنطرة من الذهب والفضة، والأنعام المسومة وغيرها. فقراء، لأنهم لا يزالون يشعرون بالحاجة إلى ما سوى ذلك كله.. ويسعون للحصول على أي شيء آخر يضيفونه إليه، ولا يشعرون بالاستغناء عن شيء.

أما أبو ذر، فلا تدعوه نفسه إلى الحصول على شيء من حطام الدنيا، بل يشعر بالغنى وعدم الحاجة إلى أي شيء.. فهو إذن من أغنى الناس.

وهو إذا شعر بالحاجة إلى شيء فحينئذ يسعى للحصول على ما يسد حاجته.. ولكن بالطرق المحللة والمشروعة.. وبالتدقيق في المال، وفي مصادره، ومكوناته..

الغنى بولاية علي ×:

وقد قرر أبو ذر: أنه أصبح غنياً بولاية علي «عليه السلام» وعترته الهادين .. وتوضيح ذلك: أننا نعلم: أن رزق العباد هو من الله تعالى ومن رسوله، قال تعالى: (وَمَا تَقْمُوا إِلَّا أَنْ أَعْثَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ فَضْلِهِ) (1).

وقال تعالى: (وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ فَإِنْ أُعْطُوا مِنْهَا رَضُوا وَإِنْ لَمْ يُعْطُوا مِنْهَا إِذَا هُمْ يَسْخَطُونَ وَلَوْ أَنَّهُمْ رَضُوا مَا آتَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَقَالُوا حَسْبُنَا اللَّهُ سَيُؤْتِينَا اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ وَرَسُولُهُ إِنَّا إِلَى اللَّهِ رَاغِبُونَ) (2).

ومن الواضح: أن رزق أهل الإيمان برسول الله «صلى الله عليه وآله» وبعلي «عليه السلام» وأهل بيته إنما هو بالولاء، والطاعة،

(1) من الآية 74 من سورة التوبة.

(2) الآيتان 58 و 59 من سورة التوبة.

والمحبة لهم، والإلتزام بنهجهم..

غير أن أبا ذر يرمي إلى معنى أوسع من مجرد الرزق، المتمثل بالمال الدنيوي، بل يتعداه إلى الغنى بالخير والبركات، والإيمان، والتقوى، ومعرفة الله تعالى، والتوكل عليه، والتحلي بالأخلاق الفاضلة، والسجايا الكريمة، من خلال محبة وولاية علي وعترته الهادين صلوات الله عليهم أجمعين..

فإذا حصل على ولاية علي «عليه السلام» وأهل بيته، فقد حصل على كل خير وصلاح، وفلاح ونجاح، ولم يشعر أنه بحاجة إلى أحد.. ولا شك في أن هذا سيزعج عثمان وبني أبيه بما لا مزيد عليه، وسيزيدهم إصراراً وتصميماً على مناوئته، وعزله عن الناس ومحاصرته..

من هم عترة علي ×!؟:

ولسنا بحاجة إلى التذكير بأن مراد أبي ذر بعترة علي «عليهم السلام»، الذين يحصل بولايتهم على الغنى، ليس سائر بني هاشم، بل خصوص الزهراء والحسين، والأئمة من ذرية الإمام الحسين «عليهم السلام». الذين أخبر رسول الله «صلى الله عليه وآله» عنهم، ولا سيما في حجة الوداع في حديث: الأئمة (أو الخلفاء) بعدي اثنا عشر، كلهم من قریش (أو كلهم من بني هاشم).

وإنما قلنا: إن هؤلاء هم الذين قصدهم أبو ذر، لأنهم هم الذين يهدون بالحق، وبه يعدلون.. كما صرح به في تنمة كلامه.

أما سائر بني هاشم، فإنهم يحتاجون - كأبي ذر - إلى الهداية والرعاية، والتعاهد والوقاية، والتربية والإصلاح، والتعليم، والتقليم والتطعيم - بل قد يكون أكثرهم أحوج منه رحمه الله تعالى إلى ذلك..

بمن يعرض أبو ذر؟!

وقد ألحق أبو ذر بكلامه عن الغنى والفقر كلاماً ليس من سنخه، فقد عطف عنان كلامه ليتناول عاهة الكذب في الشيخ المسن، وقد قتل عثمان عن تسعين، أو ثمان وثمانين سنة، أو ست وثمانين، وقيل غير ذلك (1).

فروى عن النبي «صلى الله عليه وآله» قوله: إنه لقبى بالشيخ أن يكذب. وكأنه يتهم عثمان بهذا الأمر القبيح: إما لأنه لم يصدقه القول في حلية المال المرسل إليه، أو في حلية مصادره.. أو في زعمه أنه من خالص ماله وليس من مال المسلمين.

(1) راجع: تاريخ الأمم والملوك ج4 ص417 - 419 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص441 - 443 وراجع: مسند أحمد ج1 ص74 والمستدرک للحاكم ج3 ص96 والآحاد والمثاني ج1 ص127 والمصنف لابن أبي شيبة ج8 ص45 ومجمع الزوائد ج9 ص99 وبحار الأنوار ج31 ص494 والمعجم الكبير للطبراني ج1 ص77 و 78 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج2 ص817 وج3 ص1048 وتاريخ خليفة بن خياط ص132 وتاريخ مدينة دمشق ج39 ص515 و 516 و 520 و 522 و 524 و 525 وكتاب الفتوح لابن أعثم ج2 ص433.

أو لأنه لم يصدق القول في هدفه من إرسال ذلك المال إليه، حيث ادعى له أنه يريد أن يعينه به على ما ينوبه، ولا يريد به شراء ضميره، وحمله على التخلي عن القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. أو لأنه يرى أن عثمان غاصب لموقعه، وهو يرتزق لأجله من بيت المال.. فما يأخذه لأجل هذا المقام المغتصب ليس حلالاً عند أبي ذر.

عهد رسول الله ﷺ لأبي ذر؟!

قال سليم بن قيس: بينا أنا وحبش بن معمر بمكة، إذ قام أبو ذر وأخذ بحلقة الباب ثم نادى بأعلا صوته في الموسم: «أيها الناس، من عرفني فقد عرفني، ومن جهلني فأنا جندب بن جنادة، أنا أبو ذر. أيها الناس، إني قد سمعت نبيكم يقول: «إن مثل أهل بيتي في أمتي كمثل سفينة نوح في قومه، من ركبها نجي، ومن تركها غرق. ومثل باب حطة في بني إسرائيل».

أيها الناس، إني سمعت نبيكم يقول: «إني تركت فيكم أمرين، لن تضلوا ما إن تمسكتم بهما، كتاب الله وأهل بيتي..» إلى آخر الحديث.

فلما قدم إلى المدينة بعث إليه عثمان وقال له: «ما حملك على ما قمت به في الموسم».

قال: عهد عهده إلي رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وأمرني به.

فقال: من يشهد بذلك.

فقام علي والمقداد.

فشهدا، ثم انصرفوا يمشون ثلاثتهم.

فقال عثمان: «إن هذا وصاحبيه يحسبون أنهم في شيء» (1).

ونقول:

أولاً: إن هذا التدبير النبوي قد فاجأ عثمان، ولم يكن يملك تلافي حصوله، بأية صورة.. إذ لم يكن يعلم بالوصية، ولا بالموصى، ولا بما تخبئه الأيام..

ثانياً: إنه «صلى الله عليه وآله» قد حصن أبا ذر من بطش الهيئة الحاكمة بإشهاده عليها من لا يمكنه رد شهادته، ولا تكذيبه، ألا وهو علي «عليه السلام»، ومن لا يمكنه اتهامه بأنه يجر النار إلى قرصه، وهو المقداد «رحمه الله».

ثالثاً: إن عثمان بقي عاجزاً عن فعل أي شيء، سوى أنه أحال الأمر على علي «عليه السلام»، وكأنه يريد أن يتهمه بأنه هو الذي يدبر هذا الأمر مع صاحبيه: أبي ذر والمقداد، وذلك حين قال: «إن هذا وصاحبيه يحسبون أنهم في شيء».

(1) الإحتجاج (ط النجف سنة 1386 هـ) ج 1 ص 229 وبحار الأنوار ج 23 ص 119 وخلاصة عبقات الأنوار ج 4 ص 119 وكتاب سليم بن قيس (تحقيق محمد باقر الأنصاري - مجلد واحد) ص 457.

وربما يكون قد قصد: أنهم يتوهمون أنهم سينالون شيئاً ذا بال من خلال هذه التحركات التي يقومون بها..

ولعله يريد: أنه يخالفهم فيما يعتقدونه ويروونه حقاً..

مع أن الحقيقة هي أنهم إنما يعملون بواجبهم في توعية الناس، وإقامة الحجة على من يجب إقامتها عليه، ولا يهمهم بعد ذلك ما يكون. بل إن النبي «صلى الله عليه وآله» هو الذي أعلم علياً بما يجري، ولم يكن «عليه السلام» ينطلق من فراغ، ولا من طمع بشيء من حطام الدنيا.

رابعاً: والأهم من ذلك: أنه «صلى الله عليه وآله» قد اختار مكة والكعبة بالذات لتكون هي التي يقوم أبو ذر فيها ذلك المقام.. وأن يكون ذلك في موسم الحج.. لأن الناس يأتون إلى مكة لأداء فريضة الحج من كل حذب وصوب..

كما أن قيامه بهذا الأمر على باب الكعبة يجعله في مأمن من أي تعدٍ عليه، أو محاولة لإسكاته بالقوة..

خامساً: إن الذي نادى به أبو ذر هو ثلاثة أحاديث، لها ثلاث خصوصيات:

الأولى: أن كلا الحديثين معروف عند أكثر الناس، ولا مجال للتشكيك به من أحد..

فإنه «صلى الله عليه وآله» لم يطلب منه أن يبلغ الناس نصاً خاصاً جديداً، ومبتكراً، ليتطرق احتمال في أن يكون هذا النص

مصنوعاً من الأساس، أو أنه قد توهم فيه، أو غفل عن بعض خصوصياته..

الثانية: إن الحديث الأول ناظر لأمر يهم كل أحد أن يحسم خياره فيه، ألا وهو النجاة من المهالك، ولا سيما فيما يرتبط بالآخرة، التي لا مناص من الورود عليها، والوصول إليها..

الثالثة: إن الحديث الأخير ناظر إلى موضوع الهدى والضلال بعد فقد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، إذ بفقده يشعر الناس بحاجتهم إلى الهداية، وإلى المرجعية في الأمور الحادثة.. فقرر «صلى الله عليه وآله» أن المرجع لهم بعد موته «صلى الله عليه وآله» هو كتاب الله وأهل بيت نبيه، ولم يرجع الناس إلى حكاهم لمعرفة أحكامهم، وأخذ معالم دينهم؟! كما قضت به السياسة العمرية بعد رسول الله «صلى الله عليه وآله» حيث منع من الفتوى إلا للأمراء..

فإذا سمع الناس هذا وذاك، فلا بد أن يراجعوا حساباتهم، وأن يكون موقع الخليفة، وكذلك الخلافة في معرض إعادة النظر فيه، على أساس هذين الحديثين الشريفين..

سادساً: إن هذا بالذات هو ما أحفظ عثمان. وإلا، فلم يكن هناك داع لإستدعائه أبا ذر، ومطالبته إياه بما كان منه، فإن للناس الحق في أن يرووا للناس ما سمعوه من نبيهم، وأن يبينوا لهم أحكام دينهم، في موسم الحج وفي غيره، وعند باب الكعبة وسواها، وفي حال الإمساك

بحلقة بابها، وفي غير هذه الحال، وليس لأحد أن يمنعهم من ذلك، أو أن يسألهم عن أسبابه..

ممهدات.. ودواع:

هناك مسيرة اعتراضات وتعريضات طويلة من قبل أبي ذر تجاه السلطة كانت تضايق أهلها وتزعجهم بشكل كبير، وقد بذلت محاولات كثيرة معه ليكف عن ذلك، فلم تنفع، حتى بلغ الإنزعاج بهم إلى حد التفكير في التخلص منه، ولو بالأبعاد والنفي، ونذكر من هذه الإعتراضات ما يلي:

1 - عن الثقيفي في تاريخه، عن الأحنف بن قيس، قال: بينما نحن جلوس مع أبي هريرة إذ جاء أبو ذر، فقال: يا أبا هريرة! هل افتقر الله منذ استغنى؟!!

فقال أبو هريرة: سبحان الله! بل الله الغني الحميد، لا يفتقر أبداً، ونحن الفقراء إليه.

قال أبو ذر: فما بال هذا المال يجمع بعضه إلى بعض.

فقال: مال الله قد منعه أهله، من اليتامى والمساكين.

ثم انطلق.

فقلت لأبي هريرة: ما لكم لا تأبون مثل هذا؟.

قال: إن هذا رجل قد وطن نفسه على أن يذبح في الله. أما إنني

أشهد أنني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: ما أظلت

الخصراء ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر، فإذا أردتم أن تنظروا إلى أشبه الناس بعيسى بن مريم براً وزهداً ونسكاً فعليكم به(1).

2 - وروى الثَّقَفي في تاريخه: أن أبا ذر دخل على عثمان - وعنده جماعة - فقال: أشهد أنني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: لي جاء بي يوم القيامة وبك وبأصحابك حتى نكون بمنزلة الجوزاء من السماء، ثم يرمى بنا إلى الأرض، فتوطأ علينا البهائم، حتى يفرغ من محاسبة العباد.

فقال عثمان: يا أبا هريرة! هل سمعت هذا من النبي «صلى الله

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 277 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 268.

وأخرجه باختلاف ألفاظه وأسانيده: ابن سعد، والترمذي، وابن ماجه، وأحمد، وابن أبي شيبة، وابن جرير، وأبو عمر، وأبو نعيم، والبغوي، والحاكم، وابن عساكر، والطبراني، وابن الجوزي وغيرهم، انظر مثلاً: صحيح الترمذي ج 2 ص 221 وسنن ابن ماجه ج 1 ص 68 ومسنند أحمد ج 2 ص 163 و 175 و 223 وج 5 ص 197 و 426 ومستدرک الحاكم ج 3 ص 342 والإستيعاب ج 1 ص 84 ومجمع الزوائد ج 9 ص 329 والإصابة ج 3 ص 622 وج 4 ص 64 وكنز العمال ج 6 ص 169 وج 8 ص 15 - 17 وغيرهم. وراجع الغدير ج 8 ص 303 - 306 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 257 وج 3 ص 55 وقاموس الرجال ج 6 ص 262 وبهج الصباغة ج 5 ص 247.

عليه وآله»؟!!

فقال: لا.

قال أبو ذر: أنشدك الله سمعت النبي «صلى الله عليه وآله» يقول: ما أقلت الغبراء ولا أظلت الخضراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر.

قال: أما هذا فقد سمعت.

فرجع أبو ذر وهو يقول: والله ما كذبت (1).

3 - وفي نص آخر رواه الثقفى في تاريخه بإسناده، عن ابن عباس، قال: استأذن أبو ذر على عثمان، فأبى أن يأذن له.

فقال لي: استأذن لي عليه.

قال ابن عباس: فرجعت إلى عثمان فاستأذنت له عليه.

قال: إنه يؤذيني.

قلت: عسى أن لا يفعل.

فأذن له من أجلي، فلما دخل عليه قال له: إتق الله يا عثمان!

فجعل يقول: اتق الله.. وعثمان يتوعده، قال أبو ذر: إنه قد حدثني

نبي الله «صلى الله عليه وآله»: أنه يجاء بك وبأصحابك يوم القيامة

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 271 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 264.

فتبطحون على وجوهكم، فتمر عليكم البهائم فتطأكم، كلما مرت آخرها ردت أولها، حتى يفصل بين الناس.

قال يحيى بن سلمة: فحدثني العرزمي أن في هذا الحديث: ترفعوني حتى إذا كنتم مع الثريا ضرب بكم على وجوهكم، فتطأكم البهائم (1).

وقد ذكر الدياربكري: أن عثمان حبس عن أبي ذر عطاءه (2).

4 - وذكر الثَّقَفي في تاريخه، عن ثعلبة بن حكيم، قال: بينا أنا جالس عند عثمان - وعنده أناس من أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله» من أهل بدر وغيرهم - فجاء أبو ذر يتوكأ على عصاه، فقال: السلام عليكم.

فقال: اتق الله يا عثمان!

إنك تسمع كذا وكذا.. وتصنع كذا وكذا.. وذكر مساويه.

فسكت عثمان حتى إذا انصرف، قال: من يعذرني من هذا الذي لا يدع مساءة إلا ذكرها.

فسكت القوم فلم يجيبوه، فأرسل إلى علي «عليه السلام»، فجاء،

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 270 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 263.

(2) تاريخ الخميس ج 2 ص 268 والغدير ج 9 ص 6 وفلك النجاة لفتح الدين الحنفي ص 156.

فقام في مقام أبي الذر، فقال: يا أبا الحسن!

ما ترى أبا الذر لا يدع لي مساءة إلا ذكرها؟!!

فقال: يا عثمان! إني أنهاك عن أبي ذر، يا عثمان أنهاك عن أبي ذر.. - ثلاث مرات - أتركه كما قال الله تعالى لمؤمن آل فرعون: {وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ} (1).

قال له عثمان: بفيك التراب!.

قال له علي «عليه السلام»: بل بفيك التراب، ثم انصرف (2).

5 - وعنه في تاريخه، عن المغرور بن سويد، قال: كان عثمان يخطب، فأخذ أبو ذر بحلقة الباب، فقال:

أنا أبو ذر! من عرفني فقد عرفني، ومن لم يعرفني فأنا جندب، سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: إنما مثل أهل بيتي مثل سفينة نوح في قومه، من تخلف عنها هلك، ومن ركبها نجا.

قال له عثمان: كذبت.

فقال له علي «عليه السلام»: إنما كان عليك أن تقول كما قال العبد الصالح: {وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ

(1) الآية 28 من سورة غافر.

(2) بحار الأنوار ج 31 ص 270 و 271 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 263 و 264.

بَعْضُ الَّذِي يَعِدُّكُمْ { (1).

فما أتم حتى قال عثمان: بفيك التراب.

فقال علي «عليه السلام»: بل بفيك التراب (2).

6 - وذكر الثَّقَفِي في تاريخه: أن أبا ذر ألقى بين يدي عثمان، فقال: يا كذاب!.

فقال علي «عليه السلام»: ما هو بكذاب.

قال: بلى، والله إنه لكذاب.

قال علي «عليه السلام»: ما هو بكذاب.

قال عثمان: الترياء في فيك يا علي!.

قال علي «عليه السلام»: بل الترياء في فيك يا عثمان.

قال علي «عليه السلام»: سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله»

يقول: ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر.

قال: أما والله على ذلك لأسيرنه.

(1) الآية 28 من سورة غافر.

(2) تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 269 وبحار الأنوار ج 31 ص 277 و 278 عن الثَّقَفِي: وقال في هامشه، وقريب منه ما جاء في رواية الواقدي من طريق صهبان مولى الأسلميين كما في الأنساب ج 5 ص 52 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 241.

قال أبو ذر: أما والله لقد حدثني خليلي عليه الصلاة والسلام: إنكم تخرجوني من جزيرة العرب (1).

ونقول:

دلت النصوص السابقة على أمور كثيرة لا نريد أن نتوسع في بيانها، وذكر تفاصيلها، لأن ما يهمنا هو ما يرتبط بعلي «عليه السلام». ولسنا بصدد التأريخ لما جرى بين عثمان وأبي ذر.

من أجل ذلك نشير إلى بعض النقاط على سبيل الفهرسة، والإلماح الإجمالي، فنقول:

ألف: بالنسبة للحديث الأول نقول:

1 - إن سؤال أبي ذر لأبي هريرة إن كان قد افتقر، قد جاء صاعقاً ومثيراً. ولا يمكن لأبي هريرة ولا لغيره تجاهله. لأن الإجابة عنه بالإيجاب تخالف ابده البديهيات العقائدية في أكثر الأمور حساسية في الاعتقاد، وهو صادر عن رجل مثل أبي ذر، في فضله وعلمه، وصفاء إيمانه..

2 - إنه حين سمع جواب أبي هريرة رماه بالسؤال الأصعب المتضمن لاتهام لا مجال لأبي هريرة، ولا لغيره إلا أن يدفعه عن نفسه، وأن يبرر موقفه المخالف لما يتوقع من مثله.

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 272 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 265.

3 - إن أبا هريرة يقول: إن التصريح بمثل هذه الأمور معناه تعريض الإنسان نفسه للذبح، مع أنها أمور من صميم هذا الدين. ومن مسلماته. ولا بد أن يتخفى بها مرتكبوها. وأن يتظاهروا بالتنزه عنها. فما معنى أن تشيع عنهم، وأن يذبحوا من يطالبهم بالإقلاع عنها؟! وهل هذا يساعد على تبرئتهم منها؟

4 - ثم جاءت شهادة أبي هريرة لأبي ذر بصدقه الذي لا يضارعه فيه أحد. والتي نقلها عن رسول الله.

فما معنى إنكار صدقه، واتهامه بالكذب من قبل عثمان، ثم محاولات تبرئة عثمان وعماله التحامل من قبل محبي عثمان.

5 - وجاءت بعدها الفقرة التي تجعل أبا ذر أشبه الناس بعيسى «عليه السلام» في زهده ونسكه وبره، لتشهد بصفاء نيته، وبأنه لا يريد بمواقفه هذه جر نفع لنفسه، ولا هو بصدد تحقيق مآرب سياسية، وإنما هو يريد وجه الله، وإصلاح ما أفسده المتسلطون.

ب: بالنسبة للحديث الثاني والثالث نقول:

1 - إن أول ما يواجهنا هو التزوير الحاصل في الحديث رقم 2 وأن الصحيح هو ما ورد في الحديث الثالث. وربما يكون الجمع بين مضموني الحديثين - بعد إصلاح الحديث الأول - أقرب وأنسب.. لأننا لم نر ما يوجب إسقاط الحديث الثاني عن الاعتبار بجميع فقراته.. ومورد التحريف في الحديث الأول هو قوله: يجاء بي أو بك وبأصحابك، وقوله: ثم يرمى بنا إلى الأرض فتوطأ علينا البهائم.. فإن

هذا لا يصح:

أولاً: لأن أبا ذر لم يصدر منه ما يوجب أن يرمى من السماء، وأن تطأه البهائم إلى أن يفرغ من محاسبة العباد.

ثانياً: ما هذا الترديد في قوله: «بي أو بك»؟!!

ثالثاً: إن وطء البهائم في يوم القيامة هو بحسب الظاهر لأنهم كانوا يملكون إبلاً، وبقراً ويموتون ولا يؤدون زكاتها. وقد روى أبو ذر عن النبي «صلى الله عليه وآله» قوله: لا يموت أحد منكم فيدع إبلاً وبقراً لم يؤد زكاتها إلا جاءت يوم القيامة أعظم مما كانت وأسمن تطؤه بأخفافها الخ.. (1).

وربما يكون ذلك لأنهم متكبرون متجبرون في الدنيا، فيذلهم الله تعالى في الآخرة بهذا النحو وغيره.

(1) راجع: مسند أحمد ج 5 ص 157 و 158 وصحيح مسلم ج 3 ص 75 و 74 و سنن النسائي ج 5 ص 29 و 27 والسنن الكبرى للبيهقي ج 4 ص 97 و 182 وعمدة القاري ج 9 ص 27 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 240 وكنز العمال ج 6 ص 301 و 309 وكشف الخفاء ج 1 ص 219 والسنن الكبرى للنسائي ج 2 ص 14 و 12 والمغني لابن قدامة ج 2 ص 467 والشرح الكبير لابن قدامة ج 2 ص 496 وكشاف القناع ج 2 ص 220 والمحلى لابن حزم ج 6 ص 8 وجواهر العقود ج 1 ص 169 ونيل الأوطار ج 6 ص 44 و سنن الدارمي ج 1 ص 380 وصحيح ابن خزيمة ج 4 ص 9.

واللافت هنا: أن عثمان كان يستفيد من أسلوب يشير إلى هذا المعنى، فقد وطأ عماراً حتى فتقه.

2 - إن عثمان قد اختص أبا هريرة بالسؤال عن حديث أبي ذر، مع أن الرواية تصرح: بوجود جماعة عند عثمان.. إلا أن يقال: إن الحاضرين لم يكونوا من الصحابة. ولكنه احتمال لا شاهد له. ولو صح لكان المناسب تصريح الراوي بذلك.

3 - لنفترض أن أبا هريرة لم يسمع بذلك الحديث، فهل يكون أبو ذر كاذباً فيما ينقله؟! وحتى لو كان الناقل يكذب في بعض الأحيان، فذلك لا يعني كذب هذا الحديث، فإن الكاذب يصدق كثيراً.. غاية الأمر: أننا لا نستطيع أن نجزم بصدق خبره، وعدم إمكان الاحتجاج به.

4 - ما تضمنه هذا الحديث يدل على سبب تصلب الحكام في المنع من رواية حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله».. فإن السماح بذلك من شأنه أن يخرجهم في أمور حساسة لا يطيقون سماعها، ويحاذرون أشد الحذر من انتشارها وشيوعها عنهم.

5 - إن عثمان لا يأذن لأبي ذر بالدخول عليه، بحجة أنه يؤذيه. والذي رأيناه هو أنه «رحمه الله» كان يسدي إليه النصائح، ويذكره بما سمعه من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويطلب منه إصلاح الأمور، وكف عماله عن ظلم الناس. ومنعهم من ارتكاب ما حرم الله تعالى.. فكان عثمان يتأذى بذلك.. أما أن يؤذي عثمان بأكثر من ذلك،

فذلك مما لا يمكن صدوره من أبي ذر أحد الأربعة الذين تشتاق الجنة إليهم..

6 - ولفت نظرنا هنا أمران:

أحدهما: أن عثمان لا يأذن لأبي ذر بالدخول.. وهو ذو المنزلة الرفيعة عند الله وعند رسوله. ولدى الناس عامة، لأجل صدقه وعلمه، وتقواه وزهده.

فإن مُنِعَ أمثاله من الدخول على السلطان، لمجرد أنه ينطق بكلمة الحق. فأي حق يمكن أن يعود لصاحبه إذا كان صاحب الحق ليست له شوكة، ولا سلطان؟!!

واللافت: أن بطانة عثمان المكرمين عنده كانوا من أمثال مروان، والوليد بن عقبة، ومعاوية. وأن الذين يقصيهم عثمان ويهينهم، ويعتدي على كرامتهم حتى بالضرب والنفي وغيره، هم من أمثال عمار، وأبي ذر، وكعب بن عتبة، وحتى علي بن أبي طالب.. وكثيرين آخرين من ذوي المكانة بين الناس، مثل ابن مسعود، وابن عوف.. و..

الثاني: إصرار أبي ذر على الدخول على عثمان، وتوسيطه ابن عباس لأجل ذلك..

ثم لما أذن له، ودخل عليه لم يزد على أن صار يأمره بتقوى الله تعالى..

وكان جواب عثمان على أمر أبي ذر له بتقوى الله هو التهديد

والوعيد، والإعتزاز بالشوكة والسلطان.. فأين هذا الجواب من ذلك الخطاب؟!

7 - إن الحديث الذي لجأ إليه أبو ذر بعدما رأى من اعتداد عثمان بقوته، وبعد تهديده ووعيده، يشير إلى المهانة التي سيتعرض لها في الآخرة، فإنه هو وأصحابه (الذين يعتد بهم ويتوعد، ويهدد أبا ذر بالاعتماد عليهم) سَيُلْقَوْنَ من السماء، حيث تطأ عليهم البهائم، وليس الخلائق. وليس للبهائم شأن أو قيمة في مقابل بني الانسان. بل هي تكون في خدمة الانسان وفي قبضته.

ج: وأما بالنسبة للحديث الرابع، فلا يحتاج إلى بيان، ولكننا نقول:

1 - إن الذي صنعه أبو ذر هو الأمر بتقوى الله، ثم ذكر لعثمان ما يسمع ويصنع، ولم يجد عثمان ما يجيبه به سوى التهديد والوعيد.. ولو أمكنه تسجيل أيةمؤاخذة على كلام أبي ذر لبادر إليها..

والناصح إنما يشير إلى المعاييب لكي تجتنب، ولم يكن أبو ذر ممن يدخل على الأمراء لمجرد إطرائهم وكيل المديح لهم، فإنهم في حكمهم إنما يقومون بواجباتهم، ويفترض فيهم أن لا يقصروا، وأن لا يعتدوا.

فمتى حصل شيء من ذلك وجب على جميع الناس تقويمهم، ومنهم أبو ذر.. فما فعله «رحمه الله» هو التصرف الطبيعي، والمتوقع من أمثاله.

2 - لو أن عثمان أخذ بنصائح أبي ذر وسواه لم يبق مبرر لذكر ما يسوءه ويزعجه..

3 - إن نفس إرسال عثمان إلي علي «عليه السلام» ليحضر، وليشتكي له أبا ذر يشير إلى أن عثمان كان بصدد الإقدام على شيء غير حميد.. ولكنه يخشى من تصدي علي «عليه السلام» له، ولذلك بادر «عليه السلام» إلى تحذيره - من التعدي على أبي ذر، وكرر ذلك ثلاث مرات بعبارة واحدة هي: «يا عثمان، إني أنهاك عن أبي ذر». ليؤكد له خطورة ما يفكر فيه تجاه ذلك الصحابي الجليل.

4 - وقد لفت نظر راوي الحادثة: أن علياً «عليه السلام» حين حضر إلى مجلس عثمان، قام في نفس مقام أبي ذر «رحمه الله».. فهل كانت صدفة؟! أم هي إشارة ودلالة؟! لا ندري.. غير أننا لم نجد في فعل علي «عليه السلام» إلا ما يشير إلى الوعي لكل حركة، والتدبر في كل تصرف..

5 - الإستشهاد بالآية الكريمة التي تذكر مؤمن آل فرعون لم يتضمن أي شيء يوجب هذه الجرأة من عثمان على علي «عليه السلام»، وهتك حرمة بقوله: بفيك التراب..

لأن هذه الآية إنما قررت معادلة عقلية مفادها: أنه إن كان كاذباً فكذبه سيعود عليه بالضرر، لأنه يُظهر: أنه ظالم، لا يتورع عن التجني على الأبرياء، وذلك يسقطه عن منازل الكرامة والشهامة، ويعرضه لعذاب الله الأليم، ويورده الجحيم.

وإن كان صادقاً، فعليهم أن يصلحوا ما أفسدوا، وأن يقوموا، وأن يسددوا، حتى لا يصيبهم بعض الذي يعدهم به..

كما أن أحد الفريقين مسرف على نفسه كاذب، فيحتمل أن يكون ذلك القائل هو المسرف الكاذب، ويحتمل أن يكونوا هم المبتلين بالإسراف وبالكذب. والله تعالى مطلع على السرائر، واقف على ما في الضمائر، يعرف المحق من المبطل، والصادق من الكاذب، والعادل من المسرف، ولن يشمل بلطفه المسرف الذي يمتن الكذب للنفوز بالدنيا، وتحقيق مآربه الرخيصة فيها.

6 - وبعد أن لفت علي «عليه السلام» النظر إلى أنه كان بالإمكان أن يراجع الناس الوقائع التي شهدوها وعابنوها. ليعرفوا الصادق من غيره، والمسرف من غير المسرف.

ولم يعد بيد عثمان وسيلة للتستر على الحقيقة، ولملمة الأمور لجأ عثمان إلى وسيلة العاجز، وهو إذلال الآخرين، والبطش بهم، والمس بكراماتهم ولو بلسانه.. فقال لعلي «عليه السلام» - ليصرف انظار الناس عن الواقع الذي انطلقوا إليه ليستعرضوه في ذاكرتهم ومخيلتهم. وليؤذي علياً «عليه السلام» بلسانه ويشفي غيظه منه عن هذا الطريق - فقال: بفيك التراب..

وأجابه «عليه السلام»: بل بفيك التراب.. لأن علياً «عليه السلام» قد قَلَجَ بحجته، و عثمان هو الذي لا يملك الحجة.. فهو أولى بالتراب وأجدر.

د - وعن الرواية الخامسة والسادسة، نقول:

1 - إن حديث السفينة متواتر عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وقد رواه عنه أبو ذر، وابن عباس، وأبو سعيد الخدري، وأنس، وعلي أمير المؤمنين «عليه السلام»، وعبدالله بن الزبير، وعامر بن واثلة، وسلمة بن الأكوع.. وربما غير هؤلاء هذا عدا رواته من طرق الشيعة..

فكيف يقول عثمان لأبي ذر، كذبت؟! ولماذا أغفل هنا قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» في حق أبي ذر: ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر..

2- إن علياً «عليه السلام» ما زاد على أن قدم نصيحة لعثمان بأن لا يستعجل في حكمه على أبي ذر بالكذب.. وأرشده إلى الاقتداء بالعبد الصالح، بأن يقول: {وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ} (1).

فبماذا استحق علي هذه الكلمة الجارحة من عثمان؟!

3 - وحديث أبي ذر لعثمان: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أخبره بأنهم سيخرجونه من جريرة العرب، كان كافياً لاستيحاش عثمان من تصرفاته الخسنة مع أبي ذر. وعدم إقدامه على نفيه إلى الشام، ثم إلى الربذة ولكن عثمان إنما يهتم بإسكات الصوت الذي

(1) الآية 28 من سورة غافر.

يجاهر بما يكره.. أو خنقه قدر الإمكان، مهما كانت النتائج.

4 - وقد لاحظنا: أن عثمان يهتم بالصاق تهمة الكذب بأبي ذر، رغم إخبارهم إياه بقول النبي «صلى الله عليه وآله» في حق أبي ذر وتأكيده «صلى الله عليه وآله» صدقه، فهل كان عثمان يسعى لإسقاط هذه الكلمة عن الاعتبار؟ ولماذا؟!

وهل يقاس الوحي الإلهي على لسان رسول الله «صلى الله عليه وآله» بالتهمة الجرافية، التي تدعو الأهواء لإطلاقها وإساقها بالأبرار والأخيار؟!

5 - والأدهى والأمر، والأغرب والأعجب من ذلك كله: أن يصرح خليفة المسلمين، الذي يحكم الأمة باسم نبيها الأكرم، بأنه مصمم على التنكيل بأبي ذر، ونفيه، لأنه يصر على تكذيبه وتحدي قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» فيه «رحمه الله»، وفي تأكيد صدقه، فيقول لعلي «عليه السلام» بعد رواية حديث أصدق أصدق أبي ذر: «أما والله على ذلك لأسيرنه».

السبب المباشر:

قال ابن أبي الحديد المعتزلي:

إن الذي عليه أكثر أرباب السيرة، وعلماء الأخبار والنقل، أن عثمان نفى أبا ذر أولاً إلى الشام، ثم استقدمه إلى المدينة لما شكاه منه معاوية، ثم نفاه من المدينة إلى الربرة لما عمل بالمدينة نظير ما كان يعمل بالشام.

أصل هذه الواقعة: أن عثمان لما أعطى مروان بن الحكم وغيره بيوت الأموال، واختص زيد بن ثابت بشيء منها، (مئة ألف درهم، وأعطى الحارث بن الحكم بن أبي العاص ثلاث مئة ألف درهم) جعل أبو ذر يقول بين الناس، وفي الطرقات والشوارع: {بَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابِ أَلِيمٍ}. ويرفع بذلك صوته، ويتلو قوله تعالى: {وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ} (1).

فرفع ذلك إلى عثمان مرارا وهو ساكت.

ثم إنه أرسل إليه مولى من مواليه (اسمه نائل): أن انته عما بلغني عنك.

فقال أبو ذر: أو ينهاني عثمان عن قراءة كتاب الله تعالى، وعيب من ترك أمر الله تعالى؟! فوالله لأن أرضي الله بسخط عثمان أحب إلي وخير لي من أن أسخط الله برضا عثمان.

فأغضب عثمان ذلك وأحفظه، فتصابر وتماسك.

إلى أن قال عثمان يوماً، والناس حوله: أيجوز للإمام أن يأخذ من المال شيئاً قرضاً، فإذا أيسر قضى؟

فقال كعب الأحبار: لا بأس بذلك.

فقال أبو ذر: يا بن اليهوديين، أتعلمنا ديننا!

(1) الآية 34 من سورة التوبة.

فقال عثمان: قد كثر أذاك لي، وتولعك بأصحابي، الحق بالشام.
فأخرجه إليها(1).

وذكر الثقيفي في تاريخه، عن سهل بن الساعدي، قال: كان أبو ذر جالساً عند عثمان، وكنت عنده جالساً، إذ قال عثمان: أُرأيتم من أدى زكاة ماله، هل في ماله حق غيره؟!
قال كعب: لا.

فدفع أبو ذر بعصاه في صدر كعب، ثم قال: يا ابن اليهوديين! أنت تفسر كتاب الله برأيك؟! {لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُّوا وُجُوهَكُمْ قَبْلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ}.
إلى قوله: {وَأَتَى الْمَالَ عَلَى حُبِّهِ ذَوِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ} (2).

ثم قال: ألا ترى أن على المصلي بعد إيتاء الزكاة حقاً في ماله؟!
ثم قال عثمان: أترون بأساً أن نأخذ من بيت مال المسلمين مالاً، فنفرقه فيما ينوبنا من أمرنا، ثم نقضيه؟!!

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 255 و 256 وبحار الأنوار ج 22 ص 414 وج 31 ص 174 و 175 عنه، والغدير ج 8 ص 303 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 604 والشافعي ج 4 ص 293 - 297 وسفينة النجاة للتنكابني ص 250.

(2) الآية 177 من سورة البقرة.

ثم قال أناس منهم: ليس بذلك بأس. وأبو ذر ساكت.

فقال عثمان: يا كعب! ما تقول؟!!

فقال كعب: لا بأس بذلك.

فرفع أبو ذر عصاه فوجأ بها في صدره، ثم قال: أنت يا بن اليهوديين تعلمنا ديننا؟!!

فقال عثمان: ما أكثر أذاك لي وأولئك بأصحابي؟!!

ألق بمكينك، وغيب عني وجهك.

أو قال: ما أكثر أذاك لي، غيب وجهك عني، فقد آذيتني (1).

فخرج أبو ذر إلى الشام.

وذكر الثقفى، عن الحسين بن عيسى بن زيد، عن أبيه: أن أبا ذر أظهر عيب عثمان وفراقه للدين، وأغلظ له حتى شتمه على رؤوس الناس، وبرئ منه، فسيره عثمان إلى الشام (2).

ونقول: علينا أن نشير هنا إلى الأمور التالية:

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 272 و 273 وج 93 ص 93 ومروج الذهب (تحقيق شارل بلا) ج 3 ص 83 والغدير ج 8 ص 295 وراجع: تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 265 ومستدرک الوسائل ج 7 ص 37 وجامع أحاديث الشيعة ج 8 ص 321.

(2) بحار الأنوار ج 31 ص 273 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 265.

بشر الكافرين بعذاب أليم:

1 - إن قول أبي ذر بين الناس في الطرقات والشوارع: بشر الكافرين بعذاب أليم.. يدل على أن أبا ذر كان يكفر من يتصرف ببيت مال المسلمين على هذا النحو.. ولم يكن هذا محصوراً بأبي ذر، فقد كانت عائشة تكفر عثمان، ومن مقولاتها المشهورة: اقتلوا نعثلاً فقد كفر..

إلا إن كانت تكفره لأسباب أخرى غير هذه.. وكان عمار وغيره يكفرونه أيضاً. ولسنا بحاجة إلى إيراد الشواهد، ولا تتبع أقوال الصحابة في كفر وإيمان عثمان..

2 - لا ينحصر سبب الكفر بإنكار الألوهية أو النبوة، واتخاذ دين آخر غير دين الإسلام.. بل قد يحصل الكفر بالاستهزاء بأحكام الله، أو بإنكار بعض ضروريات الدين.. وغير ذلك.

3 - إن هذه المنادات في الطرقات والشوارع، وعدم اعتراض أحد من الناس على أبي ذر في ذلك، يدل على أن أذهان الناس كانت قد قبلت هذا الأمر بالنسبة للمتسلطين والحاكمين، أو هي - على الأقل - مستعدة لقبوله..

وهو يشير أيضاً إلى تناقص التأييد لعثمان بدرجة كبيرة وخطيرة.. ولذلك لم يجترئ هو، ولا حزبه على مواجهة أبي ذر في البداية..

ولذلك، رفع أمر أبي ذر إلى عثمان مراراً، وهو ساكت.

4 - إن ذهاب أعظم الصحابة إلى تكفير عثمان.. علماً بأن هؤلاء الكبار لم يكونوا من فريق واحد، بل هم من جميع الفئات.. كما أن من بينهم أعظم الذين كانوا من مؤيديه، والساعين إلى تكريس الأمر له، وفيهم أيضاً أبرار الصحابة وخيارهم وعلمائهم، من أمثال أبي ذر، وعمار، وفيهم أيضاً: ابن مسعود، وعبد الرحمن بن عوف، وعائشة.. بل فيهم: علي بن أبي طالب «عليه السلام» كما ورد في بعض الأحاديث عنه، إن ذهابهم إلى ذلك يدل على أن أمر عثمان لم يكن يمكن الإغضاء عنه، والمرور عليه بلا اكتراث.

فلا يجوز تبسيط الأمور باتهام هذا، والطعن في ذاك، ولا يصح التشبث بتبريرات واهية، وتوجيهات خاوية، واستحسانات بالية، وفتاوى غبية وشعارات ردية، تضحك الثكلى، وشر البلية ما يضحك.

5 - واللافت هنا: أن أبا ذر لم يصرح باسم عثمان، بل اتبع طريقة تجعل التدخل لإسكاته غير مبرر ولا مقبول.. فهو إنما يقرأ القرآن، وهو يتحدث عن قواعد عامة تتضمن إدانات لمن يترك أمر الله تعالى..

وليس هو مسؤولاً عن تطبيقات الناس، ولا عن توهماتهم، أصاب الناس في ذلك أم أخطأوا.

وليس لعثمان أن يسخط، أو أن يمنع من إدانة أهل الكفر والباطل.

فتاوى كعب الأحبار:

1 - إن أبا ذر كان يعرف أن كعب الأحبار يريد بفتاواه هذه

التزلف لعثمان، والحصول على المكانة الرفيعة لديه.. الأمر الذي يعطيه القدرة على تمرير أمور قد تكون على درجة كبيرة من الخطورة على الدين وأهله..

2 - وكان يعلم أيضاً: أن عثمان كان يسعى للإستغناء بكعب عن كثير ممن لم يكن يسعد بأن يحتاج إليهم، فكان يحاول أن يضع كعب الأحبار في مقام علمي رفيع، لم يكن كعب أهلاً له. فكان يطلب منه الفتوى، لأنه يعلم أن طلب خليفة المسلمين الفتوى من كعب سوف يدفع الكثيرين للأخذ عنه كل شاردة وواردة. والغث والسمين.. وهذا يعطي الفرصة لكعب لأن يدس في هذا الدين من إسرائلياته ما شاء..

فرأى أبو ذر: أن من الضروري كسر هيبة كعب أمام الناس. ووضع الأمور في نصابها، ليحيا من حيي عن بينة، ويضل من يضل عن بينة.. وهكذا كان..

3 - لقد كان على خليفة المسلمين أن لا يهتم بهذا المقدار برجل كان من علماء أهل الكتاب، وقد تظاهر بالإسلام في زمن عمر.. وظهر للناس أنه كان مهتماً بالدس في هذا الدين، فما معنى أن يسأله خليفة المسلمين عن أمور دينه، وعن تكليفه الشرعي، فإن المفروض: هو أن يكون عثمان - الذي وضع نفسه في مقام رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ويدّعي لنفسه وظائفه وصلاحياته - هو المعلم للناس. والعالم بأمور الدين، والذي يسأله الناس عن الأحكام، وعن الحلال

والحرام.

فإذا رأى الناس أنه يجهلها، ويتعلمها من كعب، فسيرون أن كعباً أعلم أهل الأرض والسماء، وسيتخذونه مرجعاً لهم، وكهفاً وملاذاً في أمور دينهم ودنياهم.. وهذا تغرير بالناس، وهو أمر في غاية الخطورة.

وقد أدرك ذلك أبو ذر، وواجهه بالنحو الذي رأينا.

4 - إن أبا ذر يصف كعباً بأنه ابن اليهوديين، ليفهم الناس أن هذا الرجل ليس له قدم في هذا الدين. وأنه حديث عهد به، فمن أين يأتيه علم رسول الله، وعلم كتاب الله؟!!

وعثمان، والصحابة من حوله، قد قرأوا وسمعوا، وعاشوا مع رسول الله «صلى الله عليه وآله».. فهم أولى بالفتيا منه.

5 - إذا كان خليفة المسلمين لا يعرف مثل هذا الحكم البديهي، ولا يجد في الصحابة الأخيار من يعرفه، فعلى الإسلام السلام.

وأين كان باب مدينة علم رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن عثمان؟! ولماذا لا يسأله عما يجهله، كما كان يسأله أسلافه: أبو بكر وعمر في مناسبات أخرى.. بل كان عثمان نفسه يرجع إليه «عليه السلام» في أمور كان يعجز عنها.

6 - لا ندري لماذا أصبح كعب الأخبار من أصحاب عثمان، وأصبح أبو ذر من الغرباء عنه، إلى حد أنه صار يستحق العقوبة بالنفي والتغريب، لمجرد أنه أراد نهى كعب الأخبار عن المنكر، فهل

صار كعب الأحبار اليهودي أحب إلى عثمان من أبي ذر الذي تشتاق إليه الجنة؟!..

7 - وعن الحكم الذي سأل عنه عثمان نقول:

إذا جاز لعثمان أن يتصرف في بيت المال بالإقتراض، ليصرفه فيما ينوبه من أموره الخاصة، فلماذا لا يجوز لذوي الحاجة من المسلمين أن يقتضوا من بيت المال لأجل أمورهم الشخصية؟! فإن غير عثمان كان أحوج من عثمان إلى الإقتراض من بيت المال.

8 - إن عثمان لم يكن بحاجة إلى الإقتراض، فهو يملك من الأموال ما لا يخطر على البال، حتى قال المسعودي: «ذكر عبد الله بن عتبة: أن عثمان يوم قتل كان له عند خازنه من المال خمسون ومئة ألف دينار، وألف ألف درهم، وقيمة ضياعه بوادي القرى وحنين، وغيرهما مئة ألف دينار، وخلف خيلاً، وإبلا كثيرة» (1).

وما معنى فتح هذا الباب على بيت المال، الذي سيؤدي إلى محقه وتبديده على أيدي الطامحين والطامعين.

9 - ثم إن أبا ذر قدم دليلاً حسيماً على جهل كعب بآية إيتاء المال

(1) مروج الذهب ج1 ص433 و (تحقيق شارل بلا) ج 3 ص 76 والغدير ج8 ص285 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج1 ص204 وأعيان الشيعة ج1 ص346.

على حبه ذوي القربى، واليتامى والمساكين. وأثبت جهله بكتاب الله،
فما معنى عودة عثمان لسؤاله؟! وما معنى تصديه للإجابة، بعد أن
لامست عصا أبي ذر صدره وجسده؟!
ومن يفتي بغير علم يستحق أكثر من الضرب بعصا أبي ذر..

الفصل الثاني:

إن كان لك بالشام حاجة..

تأثير أبي ذر في أهل الشام:

قال ابن أبي الحديد المعتزلي: فكان أبو ذر ينكر على معاوية أشياء يفعلها، فبعث إليه معاوية يوماً ثلاثمائة دينار، فقال أبو ذر لرسوله: إن كانت من عطائي الذي حرمتومني عامي هذا أقبلها، وإن كانت صلة فلا حاجة لي فيها، وردّها عليه.

ثم بنى معاوية الخضراء بدمشق، فقال أبو ذر: يا معاوية، إن كانت هذه من مال الله فهي الخيانة، وإن كانت من مالك فهي الإسراف(1).

وكان أبو ذر يقول بالشام: والله، لقد حدثت أعمال ما أعرفها. والله ما هي في كتاب الله ولا سنة نبيه «صلى الله عليه وآله». والله إني لأرى حقاً يطفأ، وباطلاً يحيا، وصادقاً مكذباً، وأثرةً بغير

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 54 و 55 وج 8 ص 256 وأنساب الأشراف ج 5 ص 53 وبحار الأنوار ج 22 ص 415 وج 31 ص 175 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 294 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 605 والغدير ج 8 ص 293 و 304 وأعيان الشيعة ج 4 ص 237 وسفينة النجاة للتنكابني ص 251.

تقى، وصالحاً مستأثراً عليه(1).

وقال حبيب بن مسلمة الفهري لمعاوية: إن أبا ذر لمفسد عليكم الشام، فتدارك أهله إن كان لك فيه حاجة. فكتب معاوية إلى عثمان.. الخ.. (2).

وذكر الثقفى، عن إبراهيم التيمي، عن أبيه، عن أبي ذر، قال: قلت لمعاوية: أما أنا فأشهد أني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: إن أحدنا فرعون هذه الأمة. فقال معاوية: أما أنا فلا(3).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص55 وج8 ص256 و 257 وبحار الأنوار ج22 ص415 وج31 ص175 و 176 والغدير ج8 ص293 و 304 والدرجات الرفيعة ص243 والفوائد الرجالية للسيد بحر العلوم ج2 ص152 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج1 ص369 والشافى في الإمامة ج4 ص294.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص55 وج8 ص257 وبحار الأنوار ج22 ص415 وج31 ص176 والشافى في الإمامة ج4 ص295 ونهج الحق وكشف الصدق ص299 وسفينة النجاة للتكاينى ص251 والغدير ج8 ص304 والدرجات الرفيعة ص243 ومستدركات علم رجال الحديث ج2 ص302.

(3) بحار الأنوار ح31 ص274 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص266 والعمدة لابن البطريق ص339 وراجع: علل الدارقطني ج6 ص271 ومناقب أهل البيت «عليهم السلام» للشيروانى ص378.

وروى أبو عثمان الجاحظ في كتاب «السفيانية»، عن جلام بن جندل الغفاري، قال: كنت غلاماً لمعاوية على قنسرين والعواصم، في خلافة عثمان، فجئت إليه يوماً أسأله عن حال عملي، إذ سمعت صارخاً على باب داره يقول: أتتكم القطار بحمل النار.

اللهم العن الأمرين بالمعروف، التاركين له. اللهم العن الناهين عن المنكر المرتكبين له.

فازبأر معاوية، وتغير لونه وقال: يا جلام، أتعرف الصارخ؟
فقلت: اللهم لا.

قال: من عذيري من جندب بن جنادة! يأتينا كل يوم فيصرخ على باب قصرنا بما سمعت!

ثم قال: أدخلوه علي، فجيء بأبي ذر بين قوم يقودونه، حتى وقف بين يديه، فقال له معاوية:

يا عدو الله وعدو رسوله! تأتينا في كل يوم فتصنع ما تصنع!
أما إني لو كنت قاتل رجل من أصحاب محمد من غير إذن أمير المؤمنين عثمان لقتلتك، ولكني أستأذن فيك.

قال جلام: وكنت أحب أن أرى أبا ذر، لأنه رجل من قومي، فالتفت إليه فإذا رجل أسمر ضرب (1) من الرجال، خفيف العارضين،

(1) الضرب: الخفيف اللحم.

في ظهره جنا(1).

فأقبل على معاوية وقال: ما أنا بعدو لله ولا لرسوله، بل أنت وأبوك عدوان لله ولرسوله، أظهرتما الاسلام وأبطنتما الكفر، ولقد لعنك رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ودعا عليك مرات ألا تشبع. سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يقول: «إذا ولي الأمة الأعين الواسع البلعوم، الذي يأكل ولا يشبع، فلتأخذ الأمة حذرهما منه».

فقال معاوية: ما أنا ذاك.

قال أبو ذر: بل أنت ذلك الرجل، أخبرني بذلك رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وسمعتة يقول وقد مررت به: «اللهم العنه ولا تشبعه إلا بالتراب».

وسمعتة «صلى الله عليه وآله» يقول: «است معاوية في النار».

فضحك معاوية، وأمر بحبسه. وكتب إلى عثمان فيه(2).
وذكر الثقفى في تاريخه بإسناده، قال: قام معاوية خطيباً بالشام،

(1) جنا: إذا أشرف كاهله على ظهره حدباً.

(2) راجع: شرح نهج البلاغة ج 8 ص 257 و 258 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 605 وبحار الأنوار ج 22 ص 415 والغدير ج 8 ص 304 والدرجات الرفيعة ص 243 وأعيان الشيعة ج 4 ص 237.

فقال: أيها الناس! إنما أنا خازن، فمن أعطيته فإله يعطيه، ومن حرّمته فإله يحرمه.

فقام إليه أبو ذر، فقال: كذبت - والله - يا معاوية، إنك لتعطي من حرم الله، وتمنع من أعطى الله (1).

ونقول:

تستوقفنا في النصوص المتقدمة أمور كثيرة، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

التطاول في البنيان:

إن التطاول في البنيان كان عند أمم الفرس، والروم وسواهما.. ولم نجد له أثراً يذكر في العرب في زمن البعثة النبوية، وفي حياة رسول الله «صلى الله عليه وآله» سوى ما حفل به القرآن الكريم من حديث عن الأمم البائدة، كحديثه عن إرم ذات العماد.. وسواها..

ولم يحرم الإسلام البناء الواسع والكبير، ولكنه حدّ في إنفاق الأموال حدوداً ووضع قيوداً. وفرض على الناس الالتزام بها.. ومخالفة هذه الحدود والقيود هي التي أخذها أبو ذر على معاوية وغيره من المتصدين لسياسة العباد، والبلاد..

وقد وضع أبو ذر معاوية أمام خيارين كل منهما مرّ.. فإما أن

(1) راجع: بحار الأنوار ج 31 ص 274 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 266.

يعترف بأنه بنى الخضرء من مال الله تعالى.. وهذه هي الخيانة التي يستحق بها العقوبة، التي سوف تسقطه عن مقامه..

أو أنه بناها من ماله - ومن أين لمعاوية المال - فيكون قد وقع في الإسراف الذي ورد النهي عنه في كتاب الله سبحانه. وذنم الله المسرفين فيه، فقال: {وَلَا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ} (1).

وقال تعالى: {وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ} (2).

وقال: {وَأَنَّ الْمُسْرِفِينَ هُمْ أَصْحَابُ النَّارِ} (3).

وآيات كثيرة أخرى.. فمعاوية خاسر في كلا الحالتين..

رشوات معاوية لأبي ذر:

1 - وقد كثرت إشكالات أبي ذر، وشاعت وذاعت، وتضايق معاوية، وأشفق من أثارها، فحاول اسكات أبي ذر بأساليب كثيرة: ومنها المال فأرسل به معاوية إلى أبي ذر.. ولكن فأله قد خاب حين قدر أن أبا ذر سوف يسيل لعبه حين يرى المال.. وسيقبله إما لأجل نفسه، وإما لأجل أن يفرقه بين أهل الحاجة.. فيكون معاوية رابحاً في الحالتين، حيث سيتمكن من أن يقول لأهل الشام: إن ما يشنع به علي قد وقع هو فيه.. وسيشيع بين الناس: أن أبا ذر قد أنفق ذلك المال أو

(1) الآية 141 من سورة الأنعام.

(2) الآية 151 من سورة الشعراء.

(3) الآية 43 من سورة غافر.

بعضه على نفسه، وسيشكك في أن يكون قد أنفق شيئاً منه على غيره.. وستنطلق أبواق معاوية لتشويه سمعة أبي ذر، وستعمل أقصى طاقتها..

2 - وجاء موقف أبي ذر الصاعق والمالحق.. حين بين أن الفريق الأموي الحاكم قد حرّمه من عطائه طيلة ذلك العام.. فإن اعترف معاوية له بذلك، فمعاوية إذن لا يتفضل عليه، ولا يحسن بهذا المال إليه، بل هو يأكل حقه، ويظلمه..

وإن كان يعطيه إياه صلة يستجلب رضاه بها، ويربح محبته وولاءه، فذلك مرفوض، لأن ولاءه ومحبته ورضاه لا تنال بالمال، بل بإرجاع الحقوق إلى أصحابها، والكف عن مخالفة أحكام الشرع الشريف، والعمل بما يرضى الله تعالى..

أحدنا فرعون الأمة:

أما حديث: أحدنا فرعون هذه الأمة(1).. فإن كان صيغته هذه هي الصحيحة، فيكون المطلوب هو إيكال هذا الأمر إلى وجدان الناس، لكي لا يأخذوا هذه الكلمة على أنها مجرد توصيف يراد منه تصغير شأن من يطلق عليه..

(1) يلاحظ: أن النبي «صلى الله عليه وآله» يصف معاوية بأنه فرعون هذه الأمة، ويصفه عمر بأنه كسرى العرب. ولعل عمر يقصد معنى لا يتنافى مع قول الرسول هذا.

بل يراد به دعوة الناس إلى استحضر شخصية أبي ذر، وشخصية معاوية، ثم المقارنة بين الرجلين، والخروج بنتائج يلمس الناس واقعيتها، وحقيقتها بأنفسهم.. لا أن تلقى إليهم، وتمر على أسماعهم بلا توقف!!..

يضاف إلى ما تقدم: أن فرعون هو الذي كان يحكم بالناس ويملي عليهم إرادته.. وهو الذي يملك المال والرجال، ويهيمن على البلاد والعباد، ويبطش بهذا ويعتدي على ذاك، ويخيف زيدا، ويضرب أو يسجن أو يشرد عمرا، أو يقتل بكرا.

أما أبو ذر فكان هو الملاحق، والمضطهد والمحروم من عطائه، والمبعد عن بلده، وقومه، وأهله، وأحبته، والذي يُهدد بالقتل، وتمارس عليه الضغوط.. فهل ينفع معاوية بعد هذا أن يقول: أما أنا فلا؟!!

على باب قصر معاوية:

تقدم في حديث جلام: أن أبا ذر كان يصرخ على باب قصر معاوية: أنتكم القطار بحمل النار، اللهم ألعن الأمرين بالمعروف، والتاركين له. اللهم ألعن الناهين عن المنكر المرتكبين له.

وهو نداء من شأنه أن ينبه الناس إلى أن الأمور لا يجوز أن تسير وفق الأهواء والآراء، بل هناك منكر ومعروف، لا بد من معرفتهما ومراعاة أحكام الشرع فيها، وضبط الحركة والمراقبة، واتخاذ الموقف، والإقدام والإحجام من خلال هذه المعرفة وعلى أساسها..

والمنادات بذلك على باب قصر معاوية هو بيت القصيد.. فإن معاوية لا يريد لأحد أن يحاسبه ويتعامل معه على أساس الحق والباطل، لأن صفقة معاوية ستكون خاسرة في هذه الحالة، وستصبح حركته مقيدة، وخطواته قصيرة. وهذا ما يزعجه، ويقض مضجعه. ولذلك كان يرى أنه لا بد لهذا الصوت أن يخفت، ولهذا النداء أن يتوقف.

من هو عدو الله وعدو رسوله!

وقد وصف معاوية أبا ذر: بأنه عدو الله، وعدو رسوله.. ولا ندري بماذا استحق أبو ذر هذا التصنيف الظالم، فإن مضمون ندائه لا يدل على شيء من ذلك. بل هو على ضده أدل، لأنه يريد من معاوية، ومن كل الناس أن لا يتعدوا دائرة ما يرضي الله تبارك وتعالى.. ومعاوية حين يريد إسكات هذا النداء إنما يفعل ما يغضب الله ورسوله..

فيكون هذا التوصيف لأبي ذر من باب إسقاط صفة المتكلم على المخاطب.. وهذا ظلم آخر لا بد من الإقلاع عنه من أي كان من الناس.

بماذا استحق أبو ذر القتل؟!

هل نداء أبي ذر بلزوم العمل بالمعروف والانتهاز عن المنكر يجعله مستحقاً للقتل؟! أو هو يستحق لأجله الثناء والإحترام والإكبار،

ومنحه أكبر الأوسمة، وأجلها؟!!

وهل انقلبت المفاهيم، فأصبحت الفضائل رذائل.. وصار المنكر معروفاً، والمعروف منكراً؟!!

وتهديد معاوية لأبي ذر بالقتل، لأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر أليس هو من مفردات الأمر بالمعروف والتارك له، والنهي عن المنكر، وارتكابه..

وقد دعا هذا التصرف الأرعن أبا ذر إلى مواجهة معاوية بالحقيقة المرة، التي يعرفها الناس كلهم عنه وعن أبيه.. فبيّن للناس أن معاوية يقلب الحقائق، ويتجنى على الأبرياء، ويرميهم بدائه، على قاعدة: «رمتني بدائها وانسلت».

وذلك يفقد معاوية مصداقيته لدى الناس، ويعريه أمامهم.

لتأخذ الأمة حذرهما:

إن الحديث الذي واجه به أبو ذر معاوية، وتضمن تحذير الأمة منه، يمثل ضربة ماحقة وساحقة لمعاوية في أعز شيء لديه، ألا وهو طمأنينة الناس إليه، وطاعتهم له.

فإذا كان «صلى الله عليه وآله» قد أوجب على الأمة الحذر منه، فإن إمساكه بالأمور لن يكون سهلاً.. إلا عن طريق التمرد على الله وعلى رسوله بصورة ظاهرة.

وهذا الحديث قد حمل دليل صدقه معه، لتضمنه الإخبار عن أمر

لا يمكن الوصول إليه بالتحليلات العقلية، وإنما يؤخذ من عالم الغيب والشهادة، وهو وإن لم يصرح بالاسم، لكنه حمل معه مواصفات تنطبق على معاوية دون سواه..

وحين أراد معاوية التملص والتخلص من هذه الورطة، لم ينكر الحديث من أصله، لعلمه بأن ذلك لن يقبل منه، بل هو سيزيد الطين بلة والخرق اتساعاً، لتضمنه تكذيباً لرسول الله «صلى الله عليه وآله» في قوله: ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر.

فادعى: أن المواصفات المذكورة كما تنطبق عليه، فإنها تنطبق على غيره، فليكن ذلك الغير هو المقصود بها.

ولكن أبا ذر الرجل الصادق والتقي زاد في البيان، حين ذكر: أن رسول الله «صلى الله عليه وآله» صرح بأن المقصود هو معاوية بالذات..

تزوير المفاهيم:

1 - والأمر الأهم هو أن معاوية كان يشيع في الناس مفاهيم مزورة، يؤسس عليها سياساته الظالمة، ويكون لها وظيفة ضبط حركة الناس، والتحكم بردات فعلهم تجاه تلك السياسات..

فمعاوية يجعل فعله هو فعل الله تبارك وتعالى، وكأنه يتلقى الأمر منه سبحانه.. فهو يدعي للناس أنه خازن، فمن أعطاه فأنه يعطيه..

ولكنه لم يبين للناس كيف حصل معاوية على معرفة مراد الله في الإعطاء، أو المنع، هل هو بنحو الإلهام أو هو إلقاء شيطاني؟! وكيف ميز الإلهام الإلهي عن الإلقاء الشيطاني، وأن ما سمعه من إخبار جبرئيل له عن الله، أو من وسوسات بعض شياطين الجن؟! ونحن نعلم أن جبرئيل قد انقطع عن الإتيان بالوحي الإلهي منذ ارتحل رسول الله إلى الرفيق الأعلى..

إلا إن كان معاوية يدّعي الرسولية مجدداً، أو يدعي مرتبة من الربوبية للناس.. ومن حيث جعل فعله هو نفس فعل الله سبحانه، حيث قال: «فمن أعطيته فإله يعطيه، ومن حرّمته فإله يحرمه».

وبذلك يتحقق مصداق قول رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن معاوية: بأنه فرعون هذه الأمة، فإن فرعون قد سبقه إلى ادعاء الربوبية.

2 - وقد تصدى أبو ذر لمعاوية في هذا الأمر بالذات، وبيّن للناس كذبه فيما يدعيه فقال: كذبت والله يا معاوية.

ثم قدّم الدليل العملي القاطع على ذلك، حين قال: إنك لتعطي من حرم الله، وتمنع من أعطى الله.. أي أن الله سبحانه قد جعل - مثلاً - لليتامى والمساكين، وأبناء السبيل، والعاملين عليها حقاً في المال، ولكن معاوية يحرمهم من هذا الحق..

كما أن الله تعالى قد منع من إعطاء الأغنياء أموالاً جعلها سبحانه للفقراء، ولكن معاوية يعطيهم إياها، ويخالف بذلك ما أمر الله به.

التوفيق الجبري لأصحاب علي ×:

لقد كان همُّ الخلفاء وأعوانهم.. وجميع المناوئين لعلي وأهل بيته «عليهم السلام» هو إخمال ذكر علي «عليه السلام»، وأهل بيته، ومنع الأخيار من الصحابة من الإتصال بالناس، لتعريفهم على حقائق الدين ومفاهيمه بل كانوا يخشون من أن يرى الناس صلاح الصالحين من الصحابة ويقارنونه بسلوك أولئك الحكام الذي لا يقره شرع ولا دين..

إن أولئك الحكام يريدون أن يهيمنوا على الناس، وأن يتصرفوا حسبما يحلو لهم، فلا يعترض عليهم معترض، ولا يلومهم على ما يفعلونه لائم..

فيسرحون ويمرحون، ولأحكام الله يعصون، وعلى عباده يعتدون، وبهم يتحكمون وعلى بيوت الأموال يستولون. ويرتكبون العظائم، ويمارسون المآثم، ولا تأخذهم في طاعة الشيطان، ومعصية الرحمان لومة لائم.

ثم هم يريدون للناس أن يبقوا في أطباق من الجهل.. وفي سِنَةٍ من الغفلة، وطمس الوجدان، وتعطيل العقل..

وقد حبسوا مشاهير صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله» في المدينة، حتى لا يخرجوا للناس، ولا يعلموهم أحكام الله وشرائعه.. لأن ذلك يفسد الناس عليهم - بزعمهم.

ولكن فآلهم قد خاب، فإن خروج أصحاب علي «عليه السلام»

في الفتوح، وانتشارهم في البلاد، وتوليتهم بعضها قد هيأ لهم الفرصة لنشر تعاليم الإسلام الصحيح، وعرف كثير من الناس من خلالهم إسلام علي «عليه السلام»، وأهل بيته، وأصحابه، ومحبيه. ورأوا مدى التفاوت بينهم وبين أولئك الذين يسرون في الاتجاه الآخر..

كما أن عثمان وأعوانه وعماله قد وقعوا في المحذور الذي فرّ منه الذين سبقوه، وذلك حين نفى أبا ذر إلى الشام، ونفى صلحاء الكوفة إلى بلاد الشام أيضاً. هذا بالإضافة إلى وصول بعض هؤلاء وأولئك إلى أقطار أخرى دخلت في الإسلام، كمصر، واليمن وسواها..

فقد تمكن الأخيار الأبرار من الصحابة من تعريف الناس بأحكام دينهم، وتنبيههم إلى أن من حقهم أن يعترضوا على الحكام فيما يرتكبونه من موبقات، وما يمارسونه من مآثم. وظهر الفرق الكبير بين النهج النبوي الصحيح، وبين ممارسات الحكام..

وأقلت الزمام من يد الحكام. وانقلب السحر على الساحر، وأصبح رفض الظلم والتعدي وضرورة الإلتزام بالحق، والإلزام به حتى للحكام والمتسلطين أصلاً أصيلاً متجذراً في الناس، رغم جهود الحكام لإستنصاله أو التشكيك به على الأقل.. وشاعت المطالبات لهم بلزوم رعاية شرع الله، وتطبيق أحكامه على الكبير والصغير، والحاكم والسوقة، والقريب والبعيد.

وبدأت في المجتمع الإسلامي حركة جديدة.. ساعد الحكام أنفسهم

على نشوئها، وعلى تقويتها.. فكانوا كمن أعان على نفسه، وسار إلى حتفه بظلفه، وجعل الله كلمته هي العليا وكلمة الباطل هي السفلى.

الفصل الثالث:

أبو ذر إلى المدينة.. نصوص وآثار..

بداية:

إن ما جرى بين علي «عليه السلام» وأبي ذر من جهة، ومعاوية وعثمان وغيرهما من جهة أخرى.. يحتاج إلى بسط في البيان، وتوفر تام على دراسته، واستنتاج العبر والإشارات منه.

ولكننا نصرف النظر عن ذلك هنا، لأسباب كثيرة، لا نرهق القارئ الكريم في بيانها. نقتصر على الميسور منها، فإنه لا يسقط بالمعسور.

ونبدأ أولاً بذكر طائفة من النصوص، ثم نعقب عليها في فصل مستقل بما نراه مجدياً في عجالة كهذه فنقول:

من الشام إلى المدينة:

ذكرت النصوص التاريخية بعض ما يرتبط بعودة أبي ذر من الشام إلى المدينة، فلاحظ النصوص التالية:

1 - ذكر الثقيفي في تاريخه، عن عبد الرحمن: أن أبا ذر زار أبا الدرداء بحمص، فمكث عنده ليالي، فأمر بحماره فأوكف.

فقال أبو الدرداء: لا أراني الله مشيعك، وأمر بحماره فأسرج.

فسارا جميعاً على حماريهما، فلقيا رجلاً شهد الجمعة عند معاوية بالجابية، فعرفهما الرجل ولم يعرفاه، فأخبرهما خبر الناس، ثم إن الرجل قال: وخبر آخر كرهت أن أخبركم به الآن، وأراكم تكرهانه.

قال أبو الدرداء: لعل أبا ذر قد نفى؟!

قال: نعم والله.

فاسترجع أبو الدرداء وصاحبه قريباً من عشر مرات، ثم قال أبو الدرداء: فارتقبهم واصطبر، كما قيل لأصحاب الناقة.

اللهم إن كانوا كذبوا أبا ذر فإني لا أكذبه!

وإن اتهموه فإني لا أتهمه!

وإن استغشوه فإني لا أستغشه!

إن رسول الله «صلى الله عليه وآله» كان يأتئنه حيث لا يأتئنه أحد، ويسر إليه حيث لا يسر إلى أحد.

أما والذي نفس أبي الدرداء بيده، لو أن أبا ذر قطع يميني ما أبغضته بعد ما سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء على ذي لهجة أصدق من أبي ذر.

2 - وذكر الواقدي في تاريخه، عن سعيد بن عطاء، عن أبي

مروان الأسلمي، عن أبيه، عن جده، قال: لما صد الناس عن الحج في سنة ثلاثين أظهر أبو ذر بالشام عيب عثمان، فجعل كلما دخل المسجد

أو خرج شتم عثمان، وذكر منه خصالاً كلها قبيحة، فكتب معاوية بن أبي سفيان إلى عثمان كتاباً يذكر له ما يصنع أبو ذر (1).

وفي نص آخر: أنه كتب إليه: إن أبا ذر قد حرف قلوب أهل الشام، وبغضك إليهم، فما يستفتون غيره، ولا يقضي بينهم إلا هو. **فكتب إلى معاوية:** أن أحمل أبا ذر على ناب (2) صعب وقتب، ثم أبعث معه من ينجش (3) به نجشاً عنيفاً (4).

4 - وفي نص المسعودي: فكتب معاوية إلى عثمان: إن أبا ذر تجتمع إليه الجموع، ولا آمن أن يفسدهم عليك. فإن كان لك في القوم حاجة، فأحمله إليك (5).

فكتب إليه عثمان:

أما بعد.. فقد جاءني كتابك، وفهمت ما ذكرت فيه من أمر أبي ذر، جندب بن جنادة، فإذا ورد عليك كتابي هذا فابعث به إليّ، واحمله على أغلظ المراكب وأوعرها. وابعث معه دليلاً يسير به الليل مع

(1) بحار الأنوار ج31 ص278 و 279 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص269 والفتوح لابن أعثم ج2 ص155.

(2) الناب: الناقة الحسنة.

(3) النجش: الإسراع.

(4) بحار الأنوار ج31 ص274 و 275 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص266 وراجع: الفوائد الرجالية ج2 ص152.

(5) مروج الذهب (تحقيق شارل بلا) ج3 ص83 والغدير ج8 ص295.

النهار، حتى يغلبه النوم، فينسيه ذكرى وذكرك.

قال: فلما ورد الكتاب على معاوية حملة على شارف ليس عليه إلا قتب، وبعث معه دليلاً، وأمر أن يغدَّ به السير حتى قدم به المدينة، وقد سقط لحم فخذه.

قال: فلقد أتانا آت ونحن في المسجد ضحوة مع علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقيل: أبو ذر قد قدم المدينة.

فخرجت أعدو، فكنت أول من سبق إليه، فإذا شيخ نحيف، آدم طوال، أبيض الرأس واللحية، يمشي مشياً متقارباً، فدنوت إليه، فقلت: يا عم! مالي أراك لا تخطو إلا خطواً قريباً؟!!

قال: عمل ابن عفان، حملني على مركب وعر، وأمر بي أن أتعب، ثم قدم بي عليه ليرى في رأيه.

قال: فدخل به على عثمان، فقال له عثمان: لا أنعم الله لك (بك) عيناً يا جنيدب.. (1).

5 - وفي رواية الواقدي: أن أبا ذر لما دخل على عثمان قال له:

لا أنعم الله بقين عيناً نعم ولا لقاء يوماً زينا

تحية السخط إذا التقينا

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 278 و 279 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 156 و (ط) دار الأضواء) ج 2 ص 374 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 269.

فقال أبو ذر: ما عرفت اسمي قينا قط(1).

6 - وفي رواية أخرى: لا أنعم الله بك عينا يا جنيدب.

فقال أبو ذر: أنا جندب، وسماني رسول الله «صلى الله عليه وآله»:
«عبد الله» فاخترت اسم رسول الله «صلى الله عليه وآله» الذي سماني
به على اسمي.

فقال له عثمان: أنت الذي تزعم أنا نقول: يد الله مغلولة، وأن الله
فقير ونحن أغنياء!

فقال أبو ذر: لو كنتم لا تقولون هذا لأنفقتم مال الله على عباده.
ولكني أشهد أني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله»، يقول:
«إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً، جعلوا مال الله دولاً، وعباده
خولاً، ودينه دخلاً (ثم يريح الله العباد منهم).

فقال عثمان لمن حضر: أسمعتموها من رسول الله؟!

قالوا: لا.

قال عثمان: ويلك يا أبا ذر! أتكذب على رسول الله؟!

فقال أبو ذر لمن حضر: أما تدرون أني صدقت؟!

قالوا: لا والله ما ندري.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 257 و 258 وبحار الأنوار ج 31
ص 275 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 607 والغدير ج 8 ص 305
والدرجات الرفيعة ص 244 وأعيان الشيعة ج 4 ص 238.

فقال عثمان: ادعوا لي علياً.

فلما جاء، قال عثمان لأبي ذر: أقصص عليه حديثك في بني أبي العاص.

فأعاده، فقال عثمان لعلي «عليه السلام»: (يا أبا الحسن)،
أسمعت هذا من رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! قال: لا، وقد صدق أبو ذر.

فقال: كيف عرفت صدقه؟! فقال:

قال: لأنني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: «ما
أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر».
فقال (جميع) من حضر (من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه
وآله»: صدق علي «عليه السلام»): أما هذا فسمعناه كلنا من رسول
الله.

فقال أبو ذر: أحدثكم أني سمعت هذا من رسول الله «صلى الله
عليه وآله» فتتهمونني! ما كنت أظن أني أعيش حتى أسمع هذا من
أصحاب محمد «صلى الله عليه وآله»! (1).

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 55 و 56 و ج 8 ص 258 و 259
 وبحار الأنوار ج 31 ص 176 و 177 والفتوح لابن أعمش ج 2 ص 156 -
 158 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 374 وكتاب الأربعين للشيرازي
 ص 607 و 608 والغدير ج 8 ص 305 و 306 والشافعي في الإمامة ج 4

7 - روى الواقدي في خبر آخر بإسناده عن صهبان، مولى الأسلميين، قال: رأيت أبا ذر يوم دخل به على عثمان، فقال له: أنت الذي فعلت وفعلت؟!!

فقال أبو ذر: نصحتك فاستغششتني، ونصحت صاحبك فاستغشني!

قال عثمان: كذبت، ولكنك تريد الفتنة وتحبها، قد أنغلت(1) (قلبت) الشام علينا.

فقال له أبو ذر: اتبع سنة صاحبك لا يكن لأحد عليك كلام.

فقال عثمان: ما لك وذلك لا أم لك!

قال أبو ذر: والله ما وجدت لي عذراً (ما أعرف لي إليك ذنباً) إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فغضب عثمان، وقال: أشيروا عليّ في هذا الشيخ الكذاب، إما أن أضربه، أو أحبسه، أو أقتله. فإنه قد فرق جماعة المسلمين، أو أنفيه من أرض الإسلام.

فتكلم علي «عليه السلام» - وكان حاضراً - فقال: أشير عليك بما قال مؤمن آل فرعون:

{وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي

يَعِدُّكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ { (1).

فأجابه عثمان بجواب غليظ، وأجابه علي «عليه السلام» بمثله، ولم نذكر الجوابين تذكماً منهما (2).

8 - وعند ابن أعثم: فقال عثمان: التراب بفيك يا علي!

فقال علي: بل بفيك يا عثمان! أتصنع هذا بأبي ذر وهو حبيب رسول الله «صلى الله عليه وآله» في كتاب كتبه إليك معاوية، من قد عرفت رفقته (رهقه أو فسقه. ظ.) وظلمه؟!

قال: فأمسك عثمان عن علي، ثم أقبل على أبي ذر فقال: اخرج عنا إلخ.. (3).

9 - ثم إن عثمان حظر على الناس أن يقاعدوا أبا ذر ويكلموه، فمكث كذلك أياماً، ثم أمر أن يؤتى به، فلما أتى به ووقف بين يديه،

(1) الآية 28 من سورة غافر.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 56 وج 8 ص 259 و 260 وبحار الأنوار ج 22 ص 417 وج 31 ص 177 و 178 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 158 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 608 والغدير ج 8 ص 297 و 306 والدرجات الرفيعة ص 245 وأعيان الشيعة ج 4 ص 238 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج 1 ص 370 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 296 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 271 وسفينة النجاة للتكايفي ص 252.

(3) الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 158 و (طدار الأضواء) ج 2 ص 375.

قال:

ويحك يا عثمان! أما رأيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» ورأيت أبا بكر وعمر؟! هل هديك كهديهم؟! أما إنك لتبطش بي بطش جبار!..

فقال: اخرج عنا من بلادنا.

فقال أبو ذر: ما أبغض إلي جوارك! فإلى أين أخرج؟!

قال: حيث شئت.

قال: فأخرج إلى الشام، أرض الجهاد؟!

فقال: إنما جلبتك من الشام لما قد أفسدتها، أفأردك إليها؟!

قال: أفأخرج إلى العراق..

قال: لا.

قال: ولم؟!

قال: تقدم على قوم أهل شبهة وطعن على الأئمة.

قال: فأخرج إلى مصر؟!

قال: لا.

قال: (فقال أبو ذر: فإني حيث كنت فلا بد لي من قول الحق)

فإلى أين (تحب أن) أخرج؟!

قال: إلى البادية.

قال أبو ذر: أصير بعد الهجرة أعرابياً؟!

قال: نعم.

فقال أبو ذر: هو إذن التعرب بعد الهجرة، أخرج إلى نجد؟.

قال عثمان: (إلى بلد هو بغض إليك، قال: الربذة؟!)، بل إلى الشرق الأبعد، أقصى، فأقصى. إمض على وجهك هذا، فلا تعدون الربذة..

فخرج إليها(1).

10 - وفي نص آخر: فلما قدم بعث إليه عثمان: إلحق بأي أرض شئت.

قال: بمكة؟!

قال: لا.

قال: بيت المقدس؟!

قال: لا.

قال: بأحد المصرين؟! (أي: الكوفة أو البصرة)

(1) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 57 وج 8 ص 260 وبحار الأنوار ج 22 ص 418 وج 31 ص 178 و 179 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 297 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 272 وسفينة النجاة للتنكابني ص 253 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 158 و 159 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 608 والغدير ج 8 ص 298 و 306 والدرجات الرفيعة ص 245.

قال: لا، ولكني مسيرك إلى ربذة. فسيره إليها فلم يزل بها حتى مات(1).

11 - وفي آخر يقول: وبلغنا عثمان ما لقي أبو ذر من الوجد والجهد، فحجبه جمعة وجمعة، حتى مضت عشرون ليلة أو نحوها. وأفاق أبو ذر، ثم أرسل إليه - وهو معتمد على يدي - فدخلنا عليه وهو متكي. فاستوى قاعداً، فلما دنا أبو ذر منه قال عثمان:

لا أنعم الله بعمره عينا تحية السخط إذا التقينا

فقال له أبو ذر: لم؟! فوالله ما سماني الله عمرواً، ولا سماني أبوي عمرواً، وإني على العهد الذي فارقت عليه رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ما غيرت ولا بدلت.

فقال له عثمان: كذبت! لقد كذبت على نبينا، وطعنت في ديننا، وفارقت رأينا، وضغنت قلوب المسلمين علينا.

ثم قال لبعض غلمانه: ادع لي قريشاً.

فانطلق رسوله، فما لبثنا أن امتلأ البيت من رجال قريش.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص55 وج8 ص257 و 258 وبحار الأنوار ج22 ص416 وج31 ص176 وراجع ص275 عن الشافعي. وكتاب الأربعين للشيرازي ص607 والغدير ج8 ص293 و 305 والدرجات الرفيعة ص244 والشافعي في الإمامة ج4 ص295 ونهج الحق وكشف الصدق ص299 وسفينة النجاة للتكابني ص251.

فقال لهم عثمان: إنا أرسلنا إليكم في هذا الشيخ الكذاب، الذي كذب على نبينا، وطعن في ديننا، وضغن قلوب المسلمين علينا، وإنني قد رأيت أن أقتله، أو أصلبه، أو أنفيه من الأرض.

فقال بعضهم: رأينا لرأيك تبع.

وقال بعضهم: لا تفعل، فإنه صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» وله حق، فما منهم أحد أدى الذي عليه.

فبينما هم كذلك، إذ جاء علي بن أبي طالب «عليه السلام»، يتوكأ على عصى سترأ. فسلم عليه، ونظر ولم يجد مقعداً، فاعتمد على عصاه. فما أدري أتخلف عهد، أم يظن به غير ذلك.

ثم قال علي «عليه السلام»: فيما أرسلتم إلينا؟!

قال عثمان: أرسلنا إليكم في أمر قد فرق لنا فيه الرأي، فاجمع رأينا ورأي المسلمين فيه على أمر.

قال علي «عليه السلام»: والله الحمد، أما إنكم لو استشرتمونا لم نألكم نصيحة.

فقال عثمان: إنا أرسلنا إليكم في هذا الشيخ الذي قد كذب على نبينا، وطعن في ديننا، وخالف رأينا، وضغن قلوب المسلمين علينا، وقد رأينا أن نقتله، أو نصلبه، أو ننفيه من الأرض.

قال علي «عليه السلام»: أفلا أدلكم على خير من ذلكم وأقرب رشداً؟! تتركونه بمنزلة مؤمن آل فرعون، {وَأَن يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ} وَأَن يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ

كذابٌ { (1) .

قال له عثمان: بفيك التراب!

فقال له علي «عليه السلام»: بل بفيك التراب، وسيكون به.

فأمر بالناس فأخرجوا (2) .

12 - وعن الثقفى في تاريخه، بإسناده، عن عبد الرحمن بن معمر، عن أبيه، قال: لما قدم بأبي ذر من الشام إلى عثمان كان مما أئنه به أن قال: أيها الناس! إنه يقول: إنه خير من أبي بكر وعمر.

قال أبو ذر: أجل أنا أقول، والله لقد رأيتني رابع أربعة مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما أسلم غيرنا، وما أسلم أبو بكر ولا عمر، ولقد وليا وما وليت، ولقد ماتا وإنى لحي.

فقال علي «عليه السلام»: والله لقد رأيت، وإنه لربع الإسلام.

فرد عثمان ذلك على علي «عليه السلام»، وكان بينهما كلام، فقال عثمان: والله لقد هممت بك.

قال علي «عليه السلام»: وأنا والله لأهم بك.

فقام عثمان، ودخل بيته، وتفرق الناس (3) .

(1) الآية 28 من سورة غافر.

(2) بحار الأنوار ج 31 ص 275 و 276 عن الثقفى، وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 267 و 268.

(3) بحار الأنوار ج 31 ص 276 و 277 وتقريب المعارف لأبي الصلاح

13 - وقال المسعودي: لما رد عثمان أبا ذر «رحمه الله» إلى المدينة على بغير عليه قتب يابس، معه (خمسة) خمسمائة من الصقالبة، يطيطون به حتى أتوا به المدينة، وقد تسلخت بواطن أفخذه وكاد يتلف، فقيل له: إنك تموت من ذلك؟.

فقال: هيهات! لن أموت حتى أنفى.. وذكر ما ينزل به من هؤلاء فيه(1).

إلى أن قال المسعودي: وكان في ذلك اليوم قد أتى عثمان بتركة عبد الرحمان بن عوف الزهري من المال، فنثرت البدر حتى حالت بين عثمان وبين الرجل القائم، فقال عثمان: إني لأرجو لعبد الرحمان خيراً، لأنه كان يتصدق، ويقري الضيف، وترك ما ترون.

فقال كعب الأحبار: صدقت يا أمير المؤمنين.

فشال أبو ذر العصا وضرب بها رأس كعب، ولم يشغله ما كان فيه من الألم، وقال: يا ابن اليهودي تقول لرجل مات وخلف هذه (هذا). ظ. المال: إن الله أعطاه خير الدنيا والآخرة، وتقطع على الله بذلك؟! وإنما سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: ما يسرني أن أموت وأدع ما يزن قيراطاً.

الحلبي ص 268.

(1) مروج الذهب (تحقيق شارل بلا) ج 3 ص 83 وبحار الأنوار ج 31 ص 180 و 181 عنه، والغدير ج 8 ص 296 وراجع: النصائح الكافية ص 127.

فقال له عثمان: وار وجهك عني.

قال: أسير إلى مكة؟!

قال: لا والله.

قال: فتمنعني من بيت ربي أعبد فيه حتى أموت؟!

قال: إي والله!

قال: فألى الشام؟!

قال: لا والله.

قال: البصرة؟!

قال: لا والله. فاختر غير هذه البلدان.

قال: لا والله لا أختار غير ما ذكرت لك، ولو تركتني في دار هجرتي ما أردت شيئاً من البلدان، فسيرني حيث شئت.

قال: فإني مسيرك إلى الربذة.

قال: الله أكبر! صدق رسول الله «صلى الله عليه وآله»، قد أخبرني بكل ما أنا لاق!

قال عثمان: وما قال لك؟!

قال: أخبرني أنني أمتع من مكة والمدينة، وأموت بالربذة، ويتولى دفني نفر يردون من العراق إلى الحجاز (1).

(1) مروج الذهب (تحقيق شارل بلا) ج 3 ص 83 و 84 والغدير ج 8 ص 296

إعادة أبي ذر إلى المدينة:

وقالوا: إنه حين كان أبوذر منفياً في الشام بلغه ما جرى لعمار، فجعل يظهر عيب عثمان هناك، ويذكر منه خصالاً قبيحة، فكتب معاوية بن أبي سفيان بذلك إلى عثمان:

بسم الله الرحمن الرحيم

لعبد الله عثمان أمير المؤمنين من معاوية بن صخر..

أما بعد..

فإني أخبرك يا أمير المؤمنين بأن أبا ذر قد أفسد عليك الشام. وذلك أنه يظهر لأبي بكر وعمر بكل جميل، فإذا ذكرك أظهر عيبك، وقال فيك القبيح. وإنني أكره أن يكون مثله بالشام، أو بمصر، أو بالعراق، لأنهم قوم سراع إلى الفتن، وأحب الأمور إليهم الشبهات، وليسوا بأهل طاعة ولا جماعة - والسلام -.

و351 عنه. وراجع: مروج الذهب ج2 ص340 ومسند أحمد ج1 ص63 وحلية الأولياء ج1 ص160 وتاريخ الأمم والملوك ج3 ص336 وج4 ص284 وأنساب الأشراف ج5 ص52 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص54 وج8 ص256 وسير أعلام النبلاء ج2 ص67 - 69 والطبقات الكبرى لابن سعد ج4 ص232 والأوائل ج1 ص279 ومجمع الزوائد ج10 ص239 وحياة = = الصحابة ج2 ص157 و158 و259 وعن كنز العمال ج3 ص310. وأشار إليه العلامة الطباطبائي في الميزان ج9 ص258 و251.

قال: فكتب إليه عثمان: أما بعد! فقد جاءني كتابك، وفهمت ما ذكرت فيه من أمر أبي ذر جندب بن جنادة، فإذا ورد عليك كتابي هذا، فابعث به إلي، واحمله على أغلظ المراكب وأوعرها، وابعث معه دليلاً يسير به الليل مع النهار حتى يغلبه النوم، فينسيه ذكرى وذكرك - والسلام -.

قال: فلما ورد كتاب عثمان على معاوية دعا بأبي ذر، فحمله على شارف من الإبل بغير وطاء، وبعث معه دليلاً عنيفاً، يعنف عليه حتى يقدم المدينة.

قال: فقدم بأبي ذر المدينة وقد سقط لحم فخذه.

وكان أبو ذر «رحمه الله» رجلاً آدم طويلاً، ضعيفاً، نحيفاً، شيخاً أبيض الرأس واللحية، فلما أدخل على عثمان ونظر إليه قال: لا أنعم الله بك عيناً يا جنيدب!

فقال أبو ذر: أنا جندب بن جنادة، وسماني النبي «صلى الله عليه وآله» عبد الله، فقال عثمان: أنت الذي تزعم بأننا نقول: إن يد الله مغلولة، وإن الله فقير ونحن أغنياء؟!!

فقال أبو ذر: لو كنتم لا تقولون ذلك لأنفقتم مال الله على عباده المؤمنين!!

إني لم أقل ذلك، ولكني أشهد لقد سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» وهو يقول: (إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً، جعلوا مال الله دولا، وعباد الله خولا، ودين الله دخلاً، ثم يريح الله العباد

منهم).

فقال عثمان لمن بحضرته من المسلمين: أسمعتم هذا الحديث من رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟

فقالوا: ما سمعناه.

فقال عثمان: ويلك يا جندب! أتكذب على رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

فقال أبو ذر لمن حضر: أتظنون أنني كذبت، ولم أصدق في هذا الحديث!

فقال عثمان: ادعوا لي علي بن أبي طالب، فدعي له، فلما جلس قال عثمان لأبي ذر: أقصص عليه حديثك في بني أبي العاص، قال: فأعاد الحديث أبو ذر.

فقال عثمان: يا أبا الحسن! هل سمعت هذا من رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟!

فقال علي «عليه السلام»: لم أسمع هذا، ولكن قد صدق أبو ذر.

فقال عثمان: وبماذا صدقته؟!

فقال علي «عليه السلام»: بحديث النبي «صلى الله عليه وآله»، قال: (ما أظلت الخضراء ولا أقلت الغبراء أحداً أصدق لهجة من أبي ذر).

فقال جميع من حضر من أصحاب رسول الله «صلى الله عليه

وآله: «صدق علي» عليه السلام.

وقال أبو ذر: أحدثكم أني سمعت هذا من رسول الله «صلى الله عليه وآله» وتتهموني!! ما كنت أظن أني أعيش حتى أسمع هذا منكم!!

فقال عثمان: كذبت، أنت رجل محب للفتنة.

فقال أبو ذر: اتبع سنة صاحبك أبي بكر وعمر، حتى لا يكون لاحد عليك كلام.

فقال عثمان: ما أنت وذاك، لا أم لك؟!

فقال أبو ذر: والله ما أعرف لي إليك ذنباً إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

قال: فاشتد غضب عثمان.

ثم قال: أشيروا علي في أمر هذا الشيخ الكذاب، فقد فرق جماعة المسلمين!

فقال علي «عليه السلام»: أما أنا فأشير عليك بما قال مؤمن آل فرعون: {وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ} (1).

فقال عثمان: التراب بفيك يا علي!

(1) الآية 28 من سورة غافر.

فقال علي «عليه السلام»: بل بفيك يا عثمان! أتصنع هذا بأبي ذر، وهو حبيب رسول الله «صلى الله عليه وآله» في كتاب كتبه إليك معاوية من قد عرفت زهقه (زهقه. أو فسقه. ظ.) وظلمه؟! **قال:** فأمسك عثمان عن علي، ثم أقبل على أبي ذر فقال: اخرج عنا من بلدنا!

فقال أبو ذر: ما أبغض إلي جوارك، ولكن إلى أين أخرج؟! **فقال عثمان:** إلى حيث شئت.

فقال: أرجع إلى الشام، فإنها أرض الجهاد.

فقال عثمان: إني إنما جئت بك من الشام لما تفسد بها علي، ولا أحب أن أردك إليها.

قال أبو ذر: فأخرج إلى العراق.

قال عثمان: لا، لأنهم قوم أهل شبهة وطعن على الأئمة.

فقال أبو ذر: فإني حيث كنت فلا بد لي من قول الحق، فإلى أين تحب أن أخرج؟

فقال عثمان: إلى بلد هو أبغض إليك.

قال: الربرة.

قال: فاخرج إليها ولا تعدّها (1).

(1) الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 155 - 159 و (ط دار الأضواء) ج 3 ص 373 -

الفصل الرابع:

وقفات مع نصوص الفصل السابق..

بداية:

إننا نستفيد من نصوص الفصل السابق أموراً هامة نجملها فيما يلي من عناوين ومطالب:

كتاب.. أو كتب معاوية؟:

إن مراجعة النصوص المختلفة لما كتبه معاوية لعثمان بشأن أبي ذر، قد يفسر على أن الجميع يحكي عن كتاب واحد، ذكر كل راوٍ من فقراته ما راق له..

ولكن الذي يبدو لنا من اختلاف في النصوص المعبرة حتى عن المضمون الواحد: أن معاوية قد كتب لعثمان عدة مرات يلح عليه في استعادة أبي ذر من الشام.. بل يكون عثمان أيضاً قد كتب لمعاوية أكثر من كتاب بهذا الخصوص، والله هو العالم بالحقائق.

إفساد أهل الشام على عثمان:

إن إفساد الشام الذي تذرعه به معاوية للتخلص من أبي ذر لا يكون إلا إذا كان أبو ذر يتحرك فيها في كل اتجاه.. وأن يكون استمرار حركته هذه من موجبات خروج الشام بأسرها من يد عثمان.. وليس المقصود بالشام خصوص دمشق. فإن أبا ذر كان عند أبي الدرداء في حمص، كما دل عليه النص المتقدم في الرواية رقم (1). كما أن صلحاء الكوفة كان لهم أثر كبير في بلاد الشام عموماً،

بل إن سلمان الفارسي قد وصل إلى بيروت، ونقل عنه فيها حديثه عن رسول الله «صلى الله عليه وآله»⁽¹⁾.

وقد كتب معاوية لعثمان:

«إن أبا ذر قد حرف قلوب أهل الشام» أو «قد أفسد عليك الشام» أو «إني أكره أن يكون مثله في الشام أو بمصر، أو بالعراق».

وقال له عثمان: «قد أنغلت (قلبت) الشام علينا».

أو قال: «إنما جلبتكم من الشام لما قد أفسدتها».

وقال: «وضغنت قلوب المسلمين علينا».

فلو لم يكن أبو ذر يقوم بنشاط واسع يؤثر في بلاد الشام كلها، لم يصح الحديث عنها إلى جانب الحديث عن مصر والعراق، وفي سياق واحد..

وانتقاض الشام على عثمان وسقوطها من يده، إنما يكتسب أهميته إذا كان السقوط للمقاطعة كلها، لا مجرد سقوط بلد أو قرية منها.

مقارنة ذات مغزى:

وقد رأينا كيف أن معاوية ينذر عثمان بأن بلاد الشام، ستخرج من يده، ويجعل عواقب ترك أبي ذر في تلك البلاد تنال من عثمان

(1) راجع: تاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 513 وسير أعلام النبلاء ج 1 ص 505 وتاريخ مدينة دمشق ج 10 ص 294 وج 21 ص 374.

نفسه، وكأن معاوية لا ناقة له في هذا الأمر ولا جمل.

وهذا يشبه إلى حد كبير قول فرعون للملأ حوله حين أراههم موسى الآيات:

{إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ} (1).

وقال للسحرة حين آمنوا بموسى «عليه السلام»: {إِنَّ هَذَا لَمَكْرٌ مَكْرْتُمُوهُ فِي الْمَدِينَةِ لِتُخْرِجُوا مِنْهَا أَهْلَهَا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ} (2).

أي أن فرعون حين لم يجد سبيلاً لمقاومة آيات موسى «عليه السلام»، وخشي من أن يميل الناس إلى دعوته لجأ إلى طرح عنوان غامض، لا سبيل لقومه لاكتشاف التزوير فيه، وانسحب هو من المواجهة قائلاً لهم: إن الأمر لا يعنيه، بل مصيرهم هم أصبح في خطر، وعليهم أن يدافعوا عن أنفسهم. ثم اتخذ موقف الناصح الباذل جهده في استخراج الصواب لهم، فقال: {مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ} (3).

وهذا بالذات هو ما حصل لأبي ذر مع معاوية، فبعد أن ظهرت براهين أبي ذر للناس، ولم يعد يمكن لمعاوية مقاومتها، وخشي من أن

(1) الآيتان 109 و 110 من سورة الأعراف.

(2) الآية 123 من سورة الأعراف.

(3) الآية 29 من سورة الأعراف.

يميل الناس إلى دعوته حاول التخلص منه بإخراج نفسه من المواجهة. وكتب إلى عثمان يدّعي له: أن عثمان وسمعته في خطر.. وأنه إن كان له بالشام حاجة فليخرج منها أبا ذر. أي أن بقاء أبي ذر في الشام يوجب خسارة عثمان. أما معاوية فكأنه لا شأن له في ذلك، ولا ناقة له ولا جمل.

الحكم بالنفي غيابياً:

يفهم من الحديث الأول: ان الحكم بإعادة أبي ذر إلى المدينة قد صدر في غياب أبي ذر عن الشام.. وأنه بلغه الخبر وهو في حمص عند أبي الدرداء.. ثم صار أبو الدرداء يتحدث عن أبي ذر، وما سمع فيه من أحاديث وأبوذر ساكت..

وذلك يشير إلى أن موافقة عثمان على إعادة أبي ذر إلى المدينة قد وصلت إلى معاوية فأعلنها على الملأ مباشرة قبل أن يحضر أبو ذر ويبلغه إياها، ثم يسيره إلى المدينة، على النحو الذي سبق بيانه.

الإبعاد من الشام كان متوقعاً:

وقد دل الحديث الأول المذكور آنفاً على أن نفي أبي ذر كان متوقعاً. ربما لأن أبا الدرداء كان من المقربين إلى معاوية، وكان مطلعاً على نواياه تجاه ذلك الصحابي الجليل.. وربما لأن الأمور كانت واضحة في مسارها، لما يعرفه الناس من سياسات معاوية.. وأنه لا يقدم على قتل أبي ذر، لأنه يعرف عاقبة ذلك. وإنما سيسعى

إلى إبعاده عن المحيط الذي يهمله بسط سيطرته عليه، والاحتفاظ به في قبضته..

أبوذر لا يشتم عثمان. بل يظهر الحقائق!!:

وقد ادعى الواقدي في بعض رواياته.. وربما ادعى ذلك غيره أيضاً: أن أبا ذر جعل كلما دخل المسجد أو خرج شتم عثمان..

ونقول:

إن هذا الكلام مبالغ فيه، فقد صرحت رسائل معاوية إلى عثمان وسائر كلماتهم بما كان يقوله في حقه، وبحقيقة ذنبه. وقد تضمنت الأمور التالية:

- 1 - كان لا يقول في أبي بكر وعمر ما يسيئ، فإذا ذكر عثمان أظهر عيبه. وقال فيه القبيح.
- 2 - قد ألمح إلى أنه كان يثير الشبهة حول تصرفات عثمان.. وأهل الشام يحبون الشبهات.
- 3 - إنه بعّض عثمان إلى أهل الشام، وحرف (صرف) قلوبهم عنه.
- 4 - إن نتيجة ذلك هي أنهم كانوا لا يستفتون غير أبي ذر.
- 5 - إن نتيجة ذلك أنهم لا يقضي بينهم إلا هو.
- 6 - إنه تجتمع إليه الجموع، ولا يأمن معاوية من أن يفسدهم على عثمان.

وذكرت الروايات أموراً أخرى، مثل:

7 - إنه كان يقول: إن بني أمية يقولون: يد الله مغلولة. وأن الله فقير، وهم الأغنياء.

8 - إنه «رحمه الله» قد نصح عثمان فاستغشه، ونصح معاوية فكذلك.

9 - إنه يتهم عثمان بمخالفة سنة أبي بكر وعمر.

10 - إنه يأمرهم بالمعروف، وينهاهم عن المنكر.

11 - اتهمه عثمان، بأنه طعن في دينهم.

12 - واتهمه بأنه فارق رأيهم.

13 - واتهمه بأنه ضغن قلوب المسلمين عليهم.

14 - اتهموه بأنه يكذب (خصوصاً حين أخبرهم بقول النبي «صلى الله عليه وآله» عما يفعله آل أبي العاص حين بلوغهم ثلاثين رجلاً).

15 - إنه يقول عن نفسه: إنه خير من أبي بكر وعمر.

هذه هي مآخذهم على أبي ذر، وليس فيها ما يصلح أن يعتبر شتماً، كما زعمه معاوية ومؤيدوا بني أمية، بل هو عين الواقع والحقيقة.. ولعلنا نشير إلى شيء من ذلك..

ذكر الشيخين بالجميل:

ومن المعلوم: أن ذكر الناس بالجميل ليس من الممنوعات، لا

شرعاً ولا عرفاً. إن لم نقل إنه حسن إذا كان لغايات حسنة، مثل حفظ النفوس كما في مورد التقية، أو في مورد التعريض بمن يخالف سنة الرسول بهدف حثه على الإلتزام بها، ودفع ظلمه عن الناس.. ولو لأجل إلزامه بما يلزم به نفسه من المتابعة لهذا أو ذاك في سيرته وفي سياسته.

وها نحن نرى معاوية يحرض عثمان على أبي ذر في هذا الأمر بالذات، فيعتبر إطراء أبي ذر لأبي بكر وعمر ذنباً.. لكن معاوية قد بالغ في الأمر لعثمان، فإن أباذر لم يكن يثني على أبي بكر في كل ما فعل، فإنه قد تعدى على الزهراء «عليها السلام» ولم يكن أبوذر يرضى ذلك بل كان أبوذر يثني على سيرة أبي بكر في خصوص العطاء، لأنه أبقى الأمور على ما كانت عليه في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وكذلك فعل عمر شطرا من خلافته.. ولكن الذي أزعج معاوية هو المقارنة بين سيرة أبي بكر وعمر في الأموال وسيرة عثمان وعماله، التي تجاوزت كل الحدود المقبولة والمعقولة وكان الناس يطالبون عثمان بالتزام نهج صاحبيه.

وقد قلنا: إن المقصود هو نهج أبي بكر الذي التزم بالبقاء على ما رسمه رسول الله «صلى الله عليه وآله» في العطاء، ثم تابعه عمر مدة من خلافته، ثم عدل عن ذلك فدون الدواوين. وتصرف بطريقة أخرى ظهرت فيها مناح واعتبارات يأبأها النهج الإسلامي من حيث إنه أرسى قواعد في التمييز القبلي، والعنصري وغير ذلك مما لا يقره

الشرع.

ولكنه مع ذلك قد بقي يقسم بيت المال على الناس، ولو وفق قاعدة تعاني من إشكالات ونقائص، عرضنا لبعضها حين تعرضنا لهذا الأمر حين الحديث عن عمر بن الخطاب. ولكنه لم يكن يعطي أقاربه، ويحرم غيرهم على أقل تقدير.

أما عثمان، فقد محق بيت المال حين اختص به أقاربه وأنسبائه، ومؤيديه الذين يعتبرون السواد بستاناً لقريش، ويرون أن بيت المال لهم وليس للمسلمين فيه حق، كما سنبينه إن شاء الله تعالى..

وقد قال عثمان لأبي ذر: أنت الذي تزعم أنا نقول: يد الله مغولة، وأن الله فقير ونحن أغنياء؟!!

فأجابه أبو ذر: لو كنتم لا تقولون هذا لأنفقتم مال الله على عباده.

ثم إنه «رحمه الله» أكد صحة كلامه بالحديث الذي رواه عن النبي «صلى الله عليه وآله» عن أن بني أبي العاص إذا بلغوا ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً، وعباده خولاً، ودينه دخلاً..

فحاول عثمان تكذيب أبي ذر «رحمه الله» في ذلك، فواجهه علي «عليه السلام» بحديث أصدقية أبي ذر على البشر كلهم.

ولكن عثمان أصر على موقفه، غير أنه بحديث الرسول «صلى الله عليه وآله».

مرجعية أبي ذر لأهل الشام:

وقد تبين من كلام معاوية: أن أبا ذر قد أصبح مرجعاً لأهل الشام في القضاء والأحكام. وهذا لا يسعد معاوية ولا عثمان، ولا أحداً من الحكام، لأنه يمثل نقيضاً عملياً للسياسة التي أرساها عمر بن الخطاب، وفرضها بالسيف والسوط، وهيبة السلطان، القاضية باختصاص الفتوى بالأمراء، ومن ينصبونهم لذلك.

ومن أقوال عمر المشهورة: كيف تفتي الناس، ولست بأمرير؟! ولي حارها من ولي قارها(1).

وما ذلك إلا لأن هذا الاختصاص يخولهم الفتوى بما يوافق

(1) راجع: جامع بيان العلم ج 2 ص 175 و 203 و 194 و 174 و (ط دار الكتب العلمية) ج 2 ص 143 و 166 وتاريخ مدينة دمشق ج 40 ص 521 ومنتخب كنز العمال (مطبوع بهامش مسند أحمد) ج 4 ص 62 وسنن الدارمي ج 1 ص 61 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 6 ص 179 و 258 وسير أعلام النبلاء ج 2 ص 495 وج 4 ص 612 والمصنف للصنعاني ج 8 ص 301 وج 11 ص 329 وراجع ص 231 وأخبار القضاة لوكيع ج 1 ص 83 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 3 ص 658 وتهذيب تاريخ دمشق ج 1 ص 54 و خلاصة عبقات الأنوار ج 3 ص 79 وراجع: حياة الصحابة ج 3 ص 286 وكنز العمال ج 1 ص 185 وراجع ص 189 و (ط مؤسسة الرسالة) ج 10 ص 299 عن عبد الرزاق، وابن عساكر، وابن عبد البر، والدينوري في المجالسة.

مصالحتهم، ويمنع من ظهور خطلمهم وخطأهم، ويكرس الإيحاء بالقداسة لهم من حيث أنهم يمارسون ما هو من شؤون النبي «صلى الله عليه وآله» من منطلق إمساكهم بمقام خلافة النبوة.

على أن هذا التوجه العام من الناس إلى أبي ذر، واجتماع الجموع إليه، وبلوغه هذا المستوى من العلاقة بالناس، وعلاقة الناس به، لا بد أن يخيف معاوية وعثمان مما هو أخطر وأعظم..

المسارعون إلى الفتنة والشبهات:

ولا أدري السبب في توصيف معاوية لأهل الشام ومصر والعراق بأن أحب الأمور إليهم الشبهات. فهل كانوا يجدون في الشبهات لذة بعينها، فيحبونها لأجلها؟!

ولماذا حُرِّمَ غيرهم من الإلتذاذ بالشبهات؟!

وكيف يميزون الشبهة عن غيرها، فيلتذون بهذه، ولا يلتذون بما سواها؟!

ومن أين اكتسب معاوية هذه الخبرة في شعوب الأرض؟! هل عاشرهم؟! هل خالطهم، فعرف حب هؤلاء للشبهة، وعدم حب أولئك لها؟!

أم أنه أطلق هذا القول لكي يسلم هو ورفقاؤه من سائر عمال عثمان كابن عامر بن كريز، وابن عقبة، وابن أبي سرح، وسعيد بن العاص، فلا تظهر فضائحهم ولا قبائحهم على لسان أبي ذر، الذي لا

يستطيع أحد أن يشك في صدقه؟! مع علم معاوية بأن عثمان جريء على أبي ذر، ولا يهتم لعواقب جرأته ما دام مروان هو الذي يلقي إليه بآرائه المثيرة والخطيرة. ويسعى لإيقاع عثمان في الشرك، ليتمكن معاوية ونظراؤه من الإستقلال بالأمور، ويصفو الحكم لبني أمية، وتتلاشى احتمالات وصول مناوئهم إليه، ويمكنهم تكريس هيمنتهم على ما سوى المدينة من البلاد.

ليسوا بأهل طاعة ولا جماعة:

والأسئلة عينها تأتي حول حكم معاوية على أهل مصر، والعراق والشام بأنهم أيضاً ليسوا بأهل طاعة ولا جماعة.. مع أن أهل الشام كانوا منقادين لولاتهم، وكذلك أهل مصر والعراق، فإنهم إنما شكوا ظلم الولاة وعسفهم، واستنثارهم بمال الله، وتجاوزهم حدود الله، وارتكابهم الموبقات، كالزنا وشرب الخمر، وقتل النفس المحترمة، وما إلى ذلك من فضائح وشناعات.

ولم نرهم خلعوا يداً من طاعة حتى مع ابتلائهم بحكام هذا حالهم، بل شكوهم، وطلبوا إصلاح الأمور، والكف عن المآثم. ولم يزيديا على ذلك.

ينسيه ذكرى وذكر:

وجاء كتاب عثمان إلى معاوية ليؤكد على أن القضية المحورية والحساسة لدى عثمان هي نفسه، ونفس معاوية، ولذلك أمره في كتابه

بأن يسير الدليل بأبي ذر ليلاً ونهاراً، ولا يسمح له بالنزول عن مركبه، فيغلبه النوم، فينسيه ذكر عثمان معاوية.

إذن.. فلم تكن مشكلة عثمان مع أبي ذر تمس الأمة في دينها، أو في أمنها، واستقرارها، أو أي شيء آخر يعود بالنفع عليها، أو بدفع الضرر عنها.. بل المطلوب: هو أن ينسى أبو ذر شخصاً اسمه عثمان، وآخر اسمه معاوية!!

الحكم بدون محاكمة:

وقد أظهرت النصوص المتقدمة: أن عثمان أدان أبا ذر، وحدد عقوبته، ونفذها فيه.. واتبعها بشتائم، وباتهامات، وبحجَب، وإهمال نحو عشرين يوماً، وبغير ذلك مما تضمنته النصوص السابقة، لمجرد كتاب جاءه من معاوية، من دون أن يسأل أبا ذر عن صحة أو سقم ما أخبره به خصمه.

مع أنه حتى لو كان معاوية عدلاً، فإن شهادته لا تقبل في حق خصمه، فكيف يقبلها عثمان وهو يعرف معاوية، وظلمه وعداوته لأبي ذر، وسائر أحواله؟!!

عثمان يصدق قول معاوية:

ويلاحظ: أن بعض النصوص المتقدمة أظهرت أن عثمان يستفيد من حوارهِ مع أبي ذر مما كتبه له معاوية، فيذكر له: أن أحب شيء إلى أهل العراق، ومصر والشام، هو الشبهات.. فإنه حين أراد نفيه،

وعرض عليه أبو ذر أن يسير إلى العراق:

قال له: لا، إنك إن تخرج إليها تقدم على قوم أولي شبه وطعن على الأئمة والولاة..

كما أنه منعه من العودة إلى الشام، لأنه قد أفسدها كما أخبره معاوية.

لا بد لي من قول الحق:

ولنا أن نتصور كم كانت كلمة أبي ذر مؤلمة لعثمان حين كان يقترح عليه البلدان التي يسير إليها منفياً، فيأبأها واحدة بعد الأخرى، فلم يرض بنفيه إلى: مصر، العراق، الشام، مكة، بيت المقدس، بادية نجد، الكوفة، البصرة..

وهنا قال له أبو ذر كلمته الرائعة، والرائدة: «فإني حيث كنت فلا بد لي من قول الحق».

وهذا معناه: أن ما يسعى إليه عثمان لن يصل إليه. ولن يحصد من جهده هذا سوى المزيد من نقمة الناس عليه، وظهوره لهم بصفة المعتدي على الأبرياء، والمنكل بأجلاء الصحابة، وخيارهم، والأبرار الأتقياء.

فرحم الله أبا ذر، وأعلى مقامه، فإنه قد أعطى أعظم الدروس في الصبر والصلابة في الدين. وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر..

كذبت على نبينا:

ويعلم أبو ذر أنه بقي على العهد الذي فارق عليه رسوله الله «عليه السلام»، لم يغير ولم يبدل.

وهذا بمثابة استثارة لفضول الناس للمقارنة، فينظروا في حال الذين ينكلون به، ويؤذونه، وينفونه من المدينة إلى الشام، ويحملونه من الشام إلى الحجاز على مركب صعب، يتسلخ منه لحم فخذه، ويكاد يتلف.. وليتساءلوا عن سبب هذا العدوان، وهذه القسوة على رجل لم يزل كما كان على عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولم يغير ولم يبدل.. وكان ولا يزال مكرماً ومعظماً عند رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ثم عند صحابته الكبار والصغار..

إنه إذا كان أبو ذر لم يغير ولم يبدل، ولا يزال على العهد، فلا بد أن يكون الذين يفعلون به ذلك هم الذين غيروا وبدلوا..

وسيصبح أبو ذر معياراً ومقياساً لغيره، يقيسون حالهم على حاله، ليعرفوا مدى بعدهم عن النهج الذي كان مرضياً لرسول الله «صلى الله عليه وآله»، أو قربهم منه..

وسيكون مضراً جداً بحال مناوئي أبي ذر، ومن موجبات سقوط هيبته، بل حرمتهم عند الناس..

وإذا كان الذين يضطهدون أبا ذر، يتهمونهم بالكذب على الرسول، فيقول له عثمان: لقد كذبت على نبينا.. فذلك يدعو الناس إلى مراجعة أقواله، ليروا إن كان ذلك صحيحاً أو غير صحيح.

وحين يرجعون إلى كلماته، فلن يجدوا فيها إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والاعتراض على فسق الفاسقين، وظلم الظالمين، واستئثار المستأثرين ببيت مال المسلمين.. ونحو ذلك..

على أن نفس هذا التكذيب لأبي ذر سوف يثير السؤال الكبير عما تضمنه من تكذيب لرسول الله «صلى الله عليه وآله» في قوله: ما أظلت الخضراء، ولا أقلت الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر.. وسيحتفظ الإنسان المسلم في ذاكرته بهذه الجراءة العظيمة على مقام الرسول «صلى الله عليه وآله»..

طعنت في ديننا:

والمؤاخذه الأخرى هنا هي قول عثمان لأبي ذر: وطعنت في ديننا. فإنه إذا لم يكن تحت السماء، ولا فوق الأرض أحد أصدق من أبي ذر، فإن تصريح عثمان هذا يمثل إدانة خطيرة له (أي لعثمان).. ويحتم عليه أن يعرض ما يدين به على أبي ذر، أو على العارفين بهذا الدين، لتلمس على مواضع الخلل التي عرضت لدينه، ويبادر إلى تصحيحها، لا أن يبادر إلى اضطهاد ومعاقبة من يصدقه القول لمجرد صدقه..

بل إن عليه أن يكون شاكراً له وممتناً، لأنه يكون من أعظم المحسنين إليه، والغيورين عليه.

فارقت رأينا:

وعن قول عثمان لأبي ذر: «وفارقت رأينا» نقول:

أولاً: إن مفارقة الرأي ليست من الذنوب التي توجب العقوبة.. فلإنسان أن يرى الرأي الذي يريد، وأن يوافق وأن يخالف، فلماذا يعامل أبو ذر هذه المعاملة الخشنة والقاسية إذن لمجرد الإختلاف في الرأي؟!

ثانياً: إذا كان أبو ذر يرى أن عثمان يتبنى آراءً ضارة بالناس، أو بالدين وأهله، فيجب عليه: أن يتجنب تلك الآراء، وأن يفارقها. وعلى عثمان وفريقه أن يتخلوا عن آرائهم، ويكونوا إلى جانب أبي ذر.

ضغنت قلوب المسلمين علينا:

وعن قول عثمان لأبي ذر: «وضغنت قلوب المسلمين علينا»، نقول: لم يكن ما فعله أبو ذر على سبيل العدوان والتجني، بل كان ذلك في سياق الأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، فظهرت الحقائق للمسلمين، فوجدوا فيها ما يسوؤهم، وتعريف الناس بالحقائق الدينية والإيمانية واجب على أبي ذر. وعلى مرتكب المنكر ان يكف عن معصية الله سبحانه.

فأبو ذر لم يدخل الضغينة إلى قلوب الناس، بل هو قد امتثل أمر الله تعالى.. ولا شأن له بما يكون بعد ذلك.

أدع لي قريشاً:

ولا ندري لماذا خص عثمان الدعوة بقريش، ليطلب رأيهم فيما يفعل به بأبي ذر، الذي لم يكن قرشياً!!

هل كانت قريش هي المخولة بالتصرف في مصائر الناس. وفي تحديد العقوبات لهم؟! ومن الذي خولها؟!

ولماذا يحتاج إلى قريش، ولا يراجع أحكام الله في مثل هذه الحالات، ويعمل بمقتضاها؟! فهذا كتاب الله بين يديه، وأقوال رسول الله «صلى الله عليه وآله» ليست مجهولة.. فإن كان عثمان يجهلها، فيمكنه أن يطلب حضور العارفين بالدين، والعلماء بالشريعة، سواء كانوا من قريش، أو من غيرها.. وكان يكفيه أن يسأل علياً عن هذا الأمر ليعطيه الجواب القاطع بالبرهان الساطع، بل هو قد أعطاه إياه أكثر من مرة، ولكنه يأبى الانصياع له...

وإن كان يريد استشارة العقلاء في أمر أبي ذر، ولا يريد معرفة الحكم الشرعي، فقد كان في غير قريش عقلاء أيضاً.. كما أنه لو كان هذا هو المراد لم يكن بحاجة إلى دعوة قريش كلها، حتى امتلأ البيت من رجالها، حتى إن علياً «عليه السلام» الذي وصل متأخراً لم يجد مكاناً يجلس فيه، فوقف متكئاً على عصاه.

إن الحقيقة: هي أن عثمان أراد أن يقدم على أمر عظيم، وهو قتل أبي ذر، بالدرجة الأولى خصوصاً، حين قال أبو ذر: «إني حيث كنت، فلا بد لي من قول الحق».

فأراد أن يحصل على تفويض من قريش يخوله ذلك، وأن يتحقق من حمايتها له لو أقدم على ارتكاب هذا الأمر العظيم والهائل.

أجمع رأينا على قتل أبي ذر:

والأدهى والأمر من ذلك: أن عثمان حاول إيقاع علي «عليه السلام» في الشرّك، فإنه بالرغم من أن عثمان وجد تردداً ورفضاً لدى بعض رجال قريش لما عرضه عليهم في حق أبي ذر، حيث قال له بعضهم: رأينا لرأيك. وقال بعضهم: لا تفعل. فإنه صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله» وله حق. فما أحد أدى الذي عليه.

نعم.. إن عثمان بالرغم من ذلك ادعى إجماع الحاضرين على قتل، أو صلب أبي ذر، أو نفيه من الأرض!! فأين هذا الإجماع الذي ادعاه يا ترى؟! وما معنى قوله: «أجمع رأينا ورأي المسلمين على اختيار عقوبة من ثلاث، هي، قتل أبي ذر، أو صلبه، أو نفيه من الأرض؟!.. فإن قريشاً ليست هي المسلمين جميعاً..

وقريش نفسها لم تجمع على ذلك، بل افترقت إلى فرقتين، فلماذا زعم عثمان ذلك لعلي «عليه السلام»؟! هل ظن أن علياً «عليه السلام» لا يجرؤ على مخالفة الإجماع؟! أم أنه أراد إيهامه بأن الأمر محسوم، لكي يضعف عزيمته عن المعارضة له، حين يقدم على أحد هذه الأمور الثلاثة؟!!

استدراج عثمان للبوح بما يضره:

وقد لاحظنا: أن علياً «عليه السلام» تصرف بطريقة استدراج بها عثمان إلى طرح الأمر عليه. حيث إن عثمان قد بدا - في أول الأمر - حريصاً على عدم البوح بما انتهت إليه مشاوراتهم، واكتفى بإجابة مبهمة على سؤاله «عليه السلام» عن سبب دعوته فقال: «أرسلنا إليكم في أمر قد فرق لنا فيه الرأي. فأجمع أمرنا، وأمر المسلمين على أمر».

فقال «عليه السلام»: والله الحمد.. ثم أتبع هذه الكلمة بما دفع عثمان للبوح بما أخفاه، حيث عرفه أنه يعلم بعدم رغبته باستشارته، حيث جاء بكلمة لو، فقال: لو استشرتمونا إلخ..

فكان على عثمان أن يبرئ نفسه وبني أمية من ذلك، فبادر إلى إخباره بالنتيجة التي انتهى إليها هو وقريش، موهماً إياه بأنها محسومة، ولا نقاش فيها، ألا وهي قتل أبي ذر، أو صلبه، أو نفيه من الأرض..

موقف علي ×:

وإذ بعلي «عليه السلام» يعلن رأيه الذي أحبط مسعى عثمان، وبني أمية، وفوت عليهم الفرصة، حين قرر أن الأمر يشبه قضية فرعون حين تأمر مع الملائكة من قومه على قتل موسى، فقال لهم المؤمن: { .. أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ رَبِّيَ اللَّهُ أَتَقْتُلُونَ رَجُلًا أَنْ يَقُولَ

رَبِّيَ اللَّهُ وَقَدْ جَاءَكُمْ بِالْبَيِّنَاتِ مِنْ رَبِّكُمْ وَإِنْ يَكُ كَاذِبًا فَعَلَيْهِ كَذِبُهُ وَإِنْ يَكُ صَادِقًا يُصِيبْكُمْ بَعْضُ الَّذِي يَعِدُكُمْ..» (1). فأبوزر بمنزله موسى، وعلي «عليه السلام» نزل نفسه بمنزلة المؤمن وقال لهم نفس قول مؤمن آل فرعون.

فليس لهم ولا عليهم الحديث عن صدق أبي ذر وكذبه.. بل عليهم أن يصلحوا أمرهم، حتى لا يصيبهم الله ببعض ما يعدهم به. وأما صدق أبي ذر، فقد حسمه حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله» فيه.. فالكلام فيه بعد هذا ضرب من العدوان على الله ورسوله.. وجاء ذيل الآية الشريفة: {إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ مُسْرِفٌ كَذَّابٌ} (2)، ليكون بمثابة النار المحرقة، بما يمثله من صراحة في الإدانة..

وقد مثلت هذه الآية المباركة القول الفصل، لأنها الخيار الذي لا بد منه شرعاً وعقلاً، وسقطت كل أحلام أعداء أبي ذر، وتهافت وتلاشت، فلم يجد بعضهم وسيلة للتنفيس عن كربه سوى العدوان على أمير المؤمنين وسيد الوصيين «عليه السلام»، ف قيل له: بفيك التراب.

وجاء جواب علي «عليه السلام» لا ليكون دعاءً أو تعبيراً عن

(1) الآية 28 من سورة غافر.

(2) الآية 28 من سورة غافر.

تمنيات، بل ليكون إخباراً عن الواقع الذي يراه ويلمسه من خلال آثار تلك الممارسات التي شاهدها، ويعرف نتائجها، حيث قال له: وسيكون ذلك.

أبوذر أسلم قبل أبي بكر:

قال عثمان: إن أبا ذر يقول عن نفسه: إنه خير من أبي بكر وعمر.. ظناً منه أن ذلك يخرج أبا ذر، ويضطره للإنكار والتراجع، وبذلك يكون قد أكذب نفسه، وإن أصر على هذا الموقف، فإنه يكون قد ألّب كل محبي أبي بكر وعمر على نفسه.

ولكن أبا ذر بادر إلى تصديق القول المنسوب إليه، واستدل عليه بأمور ثلاثة لا يمكن دفعها.. وهي:

أولاً: إن أبا ذر قد أسلم قبل أبي بكر وعمر، وإن إسلام أبي بكر قد تأخر عن البعثة عدة سنوات.. فلا صحة لما يدعيه محبو أبي بكر من أنه أول من أسلم.

والتأمل في هذا الأمر يعطي أن ثمة مفارقة لا حل لها إلا بتقدير أن يكون أبو ذر أفضل من أبي بكر وعمر، فإنهما عاشا في مكة، وعرفا رسول الله «صلى الله عليه وآله» منذ صغره، وشاهدا سلوكه وفضائله، وعابنا كراماته، ووقفوا على أخلاقياته، ورأوا استقامته على طريق الحق والهدى، وعرفا من دلائله وآياته ما لم يره أبو ذر.

ثم جاءهم «صلى الله عليه وآله» بالهدى ودين الحق. المنسجم مع الفطرة، والمتوافق مع أحكام العقل. وظهرت لهم المعجزات القاهرة،

والكرامات الباهرة على يديه.. ثم لم يؤمنا به.

أما أبو ذر فيعيش في البادية، ولم يعرف عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما عرف، ولا عاش معه، ولا رأى شيئاً من براهينه ومعجزاته..

وقد بعث رسول الله «صلى الله عليه وآله» وظهرت آياته ومعجزاته وبراهينه للناس.

وبعد أن تداولوها.. وتناقلوها بلغت أخبارها أبا ذر في باديته، فلم يصبر حتى بعث أخاه إلى مكة ليكشف له الأمر، رغبة منه في تحري الحق، وطلباً لسبيل النجاة.

فلما عاد إليه، ولم يشف له غليلاً سعى هو بنفسه باحثاً عن الحق، متلهفاً للوصول إليه، مندفعاً بكل وجوده إليه، فلما صادفه تلقفته روحه، فعاشت به حياتها الحقيقية، وانتعش به وجوده، وعرف به نفسه، فعرف ربه..

فأين هذا من ذاك. هذا كله في خط البداية والانطلاق.

ثانياً: بالنسبة للإستمرار والبقاء، فإن من دلائل خيرية أبي ذر وامتنازه على أبي بكر وعمر أنهما وليا أمور الناس، ولم يل هو شيئاً من ذلك.. أي أنهما أصابا من هذه الدنيا، وأقدا على أمر محفوف بالمخاطر، ويحتاج إلى إذن ونصب من الله ورسوله، لمن يملك المؤهلات التي أودعها الله فيه، وصنعه على عينه، ومنها: العلم الإلهي، والعصمة، وصفات أخرى..

ولم يكن لدى أبي بكر وعمر العصمة التي يحتاج إليها هذا المقام، ولا العلم الرباني، وأعني به: علم الإمامة، الذي يختص الله به من يشاء من عباده.. ولا كانت لديهما الموصفات الكثيرة الأخرى التي لا بد منها لممارسة هذا الشأن الخطير..

فعرضا أنفسهما لأخطاء وأخطار جمة، لا يمكن لأي كان من الناس أن يجزم بخروجهما سالمين منها.. بل أثبتت الوقائع الكثيرة أنهما لم يوفقا إلى الصواب في كثير منها..

وقد احتاجا إلى آراء الناس، وإلى مساعدة أمير المؤمنين لهما حتى قال أحدهم سبعين مرة لولا علي لهلك عمر..

وقال عثمان نفسه مثل هذه الكلمة أيضاً..

أما أبو ذر فلم يتعد طوره، ولا تجاوز حده، بل بقي في دائرة الأمان، ولم يواجه شيئاً من ذلك، فاحتفظ بحالة الصفاء والسلامة.. فكان خيراً منهما من هذه الناحية أيضاً..

ثالثاً: أما في خط النهاية، فقد سقط بموتها خيارهما. ولم يعد يمكنهما تصحيح أي خطأ، أو التراجع عن أي زلل أو خلل..

أما أبو ذر فلا يزال باب الإستزادة من الخير مفتوحاً أمامه، وإن اكتشف أي خلل أو خطأ، فبإمكانه التراجع عنه، والتوبة منه.. والتصحيح له..

وهذه ميزة فضل له عليهما. وهو في هذا خير منهما..

شهادة علي × حدث، ودلالة:

وعن شهادة علي «عليه السلام» لأبي ذر بأنه ربيع الإسلام
نقول:

1 - إن شهادة علي «عليه السلام» لأبي ذر، كانت عن شهود
وحس وحضور، لأن أبا ذر حين قدم مكة باحثاً عن دينه قد نزل ضيفاً
على علي «عليه السلام»، وجمعه علي «عليه السلام» برسول الله
«عليه السلام»، فأسلم رحمه الله على يديه..

ولم يكن عثمان قد أسلم آنئذٍ، فليس له أن يجادل في هذا الأمر،
وأن يؤيد أو أن يفند.

2 - ومن جهة أخرى، فإن القرآن قد حذر علي عثمان تكذيب
علي «عليه السلام»، لأنه تعالى قد حكم بطهارته «عليه السلام» من
كل رجس، والكذب من أظهر مفردات الرجس.

3 - وأيضاً ليس لعثمان أن يكذب أبا ذر بعد أن قال رسول الله
«صلى الله عليه وآله» في حقه: «ما أظلت الخضراء، ولا أقلت
الغبراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر».

4 - فسعي عثمان لتكذيب علي «عليه السلام» وأبي ذر لا مبرر
له، ولا منطق يساعده.. ولا بد من ردعه عن هذا الأمر الذي يخالف
صريح القرآن، وصريح قول الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»،
الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى.

5 - وبعد هذا أو ذاك يتضح: أن تهديد عثمان لعلي «عليه

السلام» بقوله: «والله لقد هممت بك» يعتبر عدواناً آخر على حدود الله تبارك وتعالى. ولا بد من التصدي له، وردعه عنه.

فبادر علي «عليه السلام» إلى ذلك، فقال: «وأنا - والله - لأهم بك»، وبذلك يعرف عثمان: أن سلطانه لا يبيح له المحرمات، ولا يعفيه من المسؤولية عن أعماله..

6 - قد ظهر من قول عثمان لعلي: إني لأهم بك، ثم جواب علي «عليه السلام» له كقوله تعالى: { هَمَّتْ بِهِ وَهَمَّ بِهَا } ، لا يقصد به أنه هم بنكاحها وهمت بنكاحه.. بل هي عبارة يقصد بها التهديد أي همت بمهاجمته، أو بضربه أو بقتله، وهم هو بضربها أو نحو ذلك.

أبوذر على بينة من أمره:

وقد ورد في النص الذي ذكره المسعودي: أنه قيل لأبي ذر حين وصوله من الشام، وقد تسلخ لحم فخذه، وكاد يتلف: إنك تموت من ذلك.

فقال لهم: هيهات، لن أموت حتى أنفى إلخ..

وهذا يعطي: أن أبا ذر كان على بينة من أمره، وأنه كان يعتمد في مواقفه تلك على الغيوب التي أخبره بها رسول الله «صلى الله عليه وآله».. ولم يكن يخامرهم أي شك أو شبهة في تحققها وفي صحتها.

وقد صرح: بأن النبي «صلى الله عليه وآله» أخبره بتفاصيل

دقيقة. ومنها نفيه، والمكان الذي ينفي إليه، وأين يموت، ومن يتولى دفنه، ومن أين تأتي الجماعة التي تتولى ذلك، وإلى أين تقصد..

اليهود هم الداء الدوي!!:

وكما كان كعب الأخبار اليهودي الأصل السبب المباشر لنفي أبي ذر إلى الشام، كان كعب الأخبار نفسه سبباً في نفي أبي ذر إلى الربذة.. حيث ضرب أبو ذر «رحمه الله» كعباً بعصاه حين رآه يفتي في ديننا بما يخالف قول نبينا «صلى الله عليه وآله»..

واللافت هنا: أن أبا ذر بادر إلى ذلك بالرغم من أنه كان لا يزال يعاني من الآلام التي سببها له حمله من الشام على قتب يابس.. وكانوا لا يدعونه يستريح ليلاً ولا نهاراً حتى تسلخ لحم فخذه، وكاد يتلف كما تقدم..

وهذا الموقف من أبي ذر «رحمه الله»، لم يكن إلا لأنه كان يعلم: أن اليهود يسعون لإفساد دين الناس، والتلاعب بعقائدهم، كيداً منهم للحق وأهله. وتنقيساً عن أحقاد يجدونها في نفوسهم، بسبب ما جنوه هم على أنفسهم.

وكان الناس باستثناء علي أمير المؤمنين «عليه السلام» مبهورين بهم، ويظنون: أن لديهم علوماً ليست لدى غيرهم.. ويحاول اليهود إشاعة هذا الانطباع وتكريسه بأساليب عديدة ومختلفة،

وقد أوجب هذا الإنبهار وسياسات أخرى المزيد من النفوذ لهم،

ولغيرهم من أهل الكتاب، ومكنهم من دس الكثير من سمومهم في عقائد الناس، وفي سائر معارفهم.. وكانت لهم هيمنة على العديد من الخلفاء والحكام.

وقد ذكرنا طرفاً مفيداً مما يرتبط بهذا الموضوع في الجزء الأول من كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله».. فراجع.

تعدد الوقائع:

والمراجع للنصوص المختلفة يعرف: ان هناك العديد من المواجهات الكلامية الحادة، قد وقعت بين علي «عليه السلام» وعثمان، وبين عثمان، وأبي ذر، وبين أبي ذر ومعاوية. وأن مساعيهم للتخلص من أبي ذر تواصلت وتعددت مظاهرها. وأن الجراءة عليه وعلى علي «عليه السلام» قد تكررت.. ووسائل الضغط قد اختلفت.

وكانت النتيجة واحدة هي إصرار أهل الحق على حقهم، وكان الآخرون هم المتحIRON، الذين وقعوا في الأخطاء الكبيرة والخطيرة على مرأى ومسمع من الصحابة وسائر الناس.

هل هذا تقصير أم قصور؟!

وتقدم في الرواية رقم (7) أن عثمان اتهم أبا ذر بالكذب، فيما رواه عن النبي «صلى الله عليه وآله» في حق بني أبي العاص إذا

بلغوا ثلاثين رجلاً.. فقال أبوذر لمن حضر: أما تدرون أنني صدقت؟
قالوا: لا والله ما ندري.

ثم لما روى لهم علي «عليه السلام»: حديث ما أظلت الخضراء إلخ.. فقال جميع من حضر أما هذا فسمعناه كلنا من رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

والسؤال هو: إذا كانوا قد سمعوا الحديث أن أباذر أصدق من كل ذي لهجة، فكيف يقولون إنهم لا يدرون أنه صدق في نقله حديث بني أبي العاص؟!!

فهم إما كذبوا في قولهم هذا.. أو أنهم لم يحسنوا الاستفادة من حديث أصدق أبي ذر.. وهذا قصور معيب..

كما إن من البعيد أن لا يفهم جميعهم أو أن لا يحسن الجميع الاستفادة من هذا الحديث.. فيكون بعضهم قد عمل بالتقية..

وأما القول بأنهم يرون الحديث النبوي لا يعبر عن الواقع، فهو بمثابة الإنكار للنبوة.. وفيه تكذيب للقرآن..

تأسف أبي ذر:

وحيث قال أبوذر لهم: ما كنت أظن أنني أعيش حتى أسمع هذا منكم، فإنه قد عبر عن دهشته من جرأتهم على تكذيب النبي «صلى الله عليه وآله»، أو على كذبهم، ولم يدخل في وهمه: أنهم لم يفهموا كلام النبي «صلى الله عليه وآله»، وأنهم لم يحسنوا تطبيقه..

علم علي عليه السلام:

وتذكر الرواية رقم (7) أيضاً أن عثمان سأل علياً إن كان قد سمع الحديث عن بني أبي العاص من رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! فقال: لا، وقد صدق أبو ذر..

ثم استدل على صدقه بحديث: ما أظلت الخضراء..

وهذا معناه: أن علياً «عليه السلام» لا يعرف جميع الأحاديث عن رسول الله، فكيف يكون باب مدينة علم الرسول «صلى الله عليه وآله»؟! ونجيب:

ونجيب:

أولاً: لعل المطلوب هو أن يشهد بأنه حضر المجلس الذي سمع فيه أبودر هذه الكلمة من رسول الله «صلى الله عليه وآله».. فأجاب بأنه لم يكن حاضراً آنئذٍ.. ولكن ذلك لا يمنع من أن يكون «صلى الله عليه وآله» قد ذكر له هو نفسه هذا الحديث في مناسبات أخرى.

ثانياً: لعله «عليه السلام» سمع هذا المعنى الذي ذكره أبودر، ولكن بلفظ آخر، فلا يصح أن يشهد بسماعه نفس هذه الألفاظ التي ذكرها أبودر.

ثالثاً: قد يكون «عليه السلام» قد استفاد هذه المعاني التي ذكرها أبو ذر من بعض أبواب العلم التي فتحت له من خلال الألف باب التي تعلمها من رسول الله.. والطريق الذي استفاد منه هذه الأبواب ليس هو الطريق العادي الميسور لسائر البشر..

إساءة أدب:

وبعد أن ذكر المعتزلي ما جرى بين عثمان وعلي «عليه السلام» بشأن أبي ذر، وقراءة علي «عليه السلام» آية مؤمن آل فرعون لتكون هي المشورة التي يقدمها لعثمان، قال: «فأجابه عثمان بجواب غليظ، وأجابه «عليه السلام» بمثله.. ولم نذكر الجوابين تذكماً منهما».

ونقول:

أولاً: قال عثمان لعلي «عليه السلام» بفيك تراب يا علي، فقال علي «عليه السلام» بل بفيك التراب يا عثمان، مما يعني أن علياً قد أجاب عثمان على سبيل المقابلة بالمثل، إنطلاقاً من قوله تعالى: ﴿مَنْ اَعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاَعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اَعْتَدَى عَلَيْكُمْ﴾ (1) وآيات أخرى..

فعلي قد ظلم، وللمظلوم أن ينتصر لنفسه، ويدفع الظلم عنها، فلماذا يتذمم ابن أبي الحديد من استعمال علي «عليه السلام» حقه؟! إن التذمم لا بد أن يكون من المضمون الذي استفيد منه في العنوان والظلم.. لا من المضمون الذي رضي الشارع بالإستفادة منه للدفاع عن النفس..

ثانياً: إن كلمة عثمان كانت دعاءً بالسوء على علي «عليه

(1) الآية 194 من سورة البقرة.

السلام».

أما كلمة علي «عليه السلام» فهي إخبار منه «عليه السلام» بالغيب، وإن ذلك سيجري على عثمان بسوء إختياره، ولذلك شفع كلمته بأن ذلك سيجري وسيكون كما تقدم..

ولماذا يتذمم المعتزلي من ذكر كلام يخبر به «عليه السلام» عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» عن الله عن أمر سيكون؟! فإن ذلك ليس من الأجوبة الغليظة، ولا هو مما لا يحسن التصريح به..

الفصل الخامس:

لهذا أعيد أبو ذر..

سر إعادة أبي ذر من الشام:

عن أبي جهضم الأزدي، عن أبيه قال: لما أخرج عثمان أبا ذر الغفاري «رحمه الله» من المدينة إلى الشام كان يقوم في كل يوم، فيعظ الناس، ويأمرهم بالتمسك بطاعة الله، ويحذرهم من ارتكاب معاصيه، ويروي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما سمعه منه في فضائل أهل بيته «عليه وعليهم السلام»، ويحضهم على التمسك بعترته. فكتب معاوية إلى عثمان:

أما بعد.. فإن أبا ذر يصبح إذا أصبح، ويمسي إذا أمسى وجماعة من الناس كثيرة عنده، فيقول كيت وكيت، فإن كان لك حاجة في الناس قبلي فأقدم أبا ذر إليك، فإني أخاف أن يفسد الناس عليك، والسلام..

فكتب إليه عثمان:

أما بعد.. فأشخص إليّ أبا ذر حين تنتظر في كتابي هذا، والسلام. فبعث معاوية إلى أبي ذر فدعاه، وأقرأه كتاب عثمان، وقال له: النجا الساعة.

فخرج أبو ذر إلى راحلته، فشدها بكورها، وأنساعها.

فاجتمع إليه الناس، فقالوا له: يا أبا ذر رحمك الله أين تريد؟

قال: أخرجوني إليكم غضباً علي، وأخرجوني منكم إليهم الآن عبثاً بي، ولا يزال هذا الأمر فيما أرى شأنهم فيما بيني وبينهم حتى يستريح بر، أو يستراح من فاجر، ومضى.

وسمع الناس بمخرجه، فأتبعوه حتى خرج من دمشق، فساروا معه حتى انتهى إلى دير مران، فنزل، ونزل معه الناس، فاستقدم فصلى بهم، ثم قال:

أيها الناس، إني موصيكم بما ينفعكم، وتارك الخطب والتشقيق، احمدا الله عز وجل.

قالوا: الحمد لله.

قال: أشهد أن لا إله إلا الله، وأن محمداً عبده ورسوله.

فأجابوه بمثل ما قال.

فقال: أشهد أن البعث حق، وأن الجنة حق، وأن النار حق، وأقر بما جاء من عند الله، فاشهدوا علي بذلك.

قالوا: نحن على ذلك من الشاهدين.

قال: ليبشر من مات منكم على هذه الخصال برحمة الله وكرامته ما لم يكن للمجرمين ظهيراً، ولا لأعمال الظلمة مصلحاً، ولا لهم معيناً.

أيها الناس، إجمعوا مع صلاتكم وصومكم غضباً لله عز وجل إذا

عصي في الأرض، ولا ترضوا أنتمكم بسخط الله، وإن أحدثوا ما لا تعرفون فجانبوهم، وأزروا عليهم، وإن عذبتهم، وحرمتهم، وسيرتم، حتى يرضى الله عز وجل، فإن الله أعلا وأجل لا ينبغي أن يسخط برضى المخلوقين.

غفر الله لي ولكم، أستودعكم الله، وأقرأ عليكم السلام ورحمة الله.
فناداه الناس: أن سلم الله عليك ورحمك يا أبا ذر، يا صاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ألا نردك إن كان هؤلاء القوم أخرجوك، ألا نمنعك؟!!

فقال لهم: ارجعوا رحمكم الله، فإني أصبر منكم على البلوى، وإياكم والفرقة والإختلاف.

فمضى حتى قدم على عثمان، فلما دخل عليه قال له:

لا قرب (كذا) الله بعمره عينا.

فقال أبو ذر: والله ما سماني أبواي عمروا، ولكن لا قرب (كذا) الله من عصاه، وخالف أمره، وارتكب هواه.

فقام إليه كعب الأحبار، فقال له: ألا تتقي الله يا شيخ، تجيب أمير المؤمنين بهذا الكلام؟!!

فرفع أبو ذر عصا كانت في يده، فضرب بها رأس كعب، ثم قال له: يا ابن اليهوديين ما كلامك مع المسلمين؟! فوالله ما خرجت اليهودية من قلبك بعد.

فقال عثمان: والله لا جمعتني وإياك دار، قد خرفت، وذهب عقلك.

أخرجوه من بين يدي حتى تركبوه قتب ناقته بغير وطاء، ثم أنخسوا به الناقة، وتعتعوه حتى توصلوه الربذة، فنزلوه بها من غير أنيس حتى يقضي الله فيه ما هو قاض. فأخرجوه متعتعاً، ملهوزاً بالعصي.

وتقدم: أن لا يشيعه أحد من الناس، فبلغ ذلك أمير المؤمنين علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فبكى حتى بل لحيته بدموعه، ثم قال: أهكذا يصنع بصاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! إنا لله وإنا إليه راجعون، ثم نهض ومعه الحسن والحسين «عليهما السلام»، وعبد الله بن العباس، والفضل، وقتم، وعبيد الله حتى لحقوا أبا ذر، فشيعوه.

فلما بصر بهم أبو ذر «رحمه الله» حنَّ إليهم، وبكى عليهم، وقال: بأبي وجوه إذا رأيته ذكرت بها رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وشملتني البركة برويته. ثم رفع يديه إلى السماء وقال: اللهم إني أحبهم، ولو قطعت إرباً إرباً في محبتهم ما زلت عنها ابتغاء وجهك والدار الآخرة.

فارجعوا رحمكم الله، والله أسأل أن يخلفني فيكم أحسن الخلافة.

فودعه القوم، ورجعوا وهم يبكون على فراقه(1).
ونقول:

لنا مع هذا النص وقفات، هي التالية:

أحاديث العترة أخرجته من الشام:

1 - النص المتقدم صريح في أن أبا ذر لم يحدث أهل الشام بما يضر عثمان أو معاوية، بل هو لم يشر إلى أنه قد ذكرهما، أو أشار إليهما في قليل أو كثير..

ولا نظن أنهما يتضرران من أمر الناس بطاعة الله، وتحذيرهم من ارتكاب المعاصي.. فلماذا.. انزعج معاوية من أبي ذر حتى كتب فيه إلى عثمان، ثم أمره عثمان بحمله إليه؟!!

إننا لا نجد مبرراً لذلك إلا رواية أبي ذر للناس ما سمعه من النبي «صلى الله عليه وآله» في فضائل أهل بيته، والترغيب والحض على التمسك بعترته..

وهذا يمثل خطراً على معاوية وعثمان من ناحيتين:

إحداهما: أنه كسر للحظر الذي فرضوه على رواية الحديث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله». فإنه إذا انفتح هذا الباب، فستظهر

(1) الأمالي للشيخ المفيد ص 161 - 165 وبحار الأنوار ج 22 ص 395 - 397
وراجع: مستدرك الوسائل ج 8 ص 206 وج 12 ص 199 وجامع أحاديث الشيعة ج 14 ص 453 وج 16 ص 473.

أمور كثيرة كانوا يجهدون لكتمانها، ولا سيما ما قاله النبي «صلى الله عليه وآله» عنهم مما يبين حالهم وبعدهم عن الدين، ومحاربتهم له ولأهله، وسيسد الباب عليهم في كثير من سياساتهم، وسيجعلهم عاجزين عن توجيه الناس وفق ما يحلو لهم، أو هو على الأقل سيصعب عليهم ذلك بدرجة كبيرة..

بل إن ذلك سيؤدي إلى ظهور مخالفاتهم لكثير من السنن والأحكام. وسيوضح أمرهم، ويضعف ثقة الناس بهم..

الثانية: أن يعرف الناس حقيقة أهل بيت النبي «صلى الله عليه وآله» وعترته، وموقعهم من هذا الدين. والحال أن رأسهم وسيدهم وإمامهم هو علي «عليه السلام» الذي لا يطيقون ذكر اسمه..

وسيدرك الناس أنهم واقعون تحت وطأة خداع غير عادي، ولا يمكنهم السكوت عليه، لأنه يحق دينهم، ويدمر آخرتهم، وحتى دنياهم أيضاً..

ومن شأن هذا أن يفشل مشاريع معاوية وسائر الأمويين، ويبطل كيدهم.. وسيحاول الناس أن يتعرفوا على هذا النمط من الناس، وسيقارنون بين ما قيل لهم عنهم، وبين الواقع الذي يعاينونه..

وقد تأكدت خشية معاوية، وتضاعف خوف عثمان من أبي ذر أن جماعة كثيرة من الناس كانت تجتمع عند أبي ذر في الصباح والمساء..

3 - يبدو لنا: أن أبا ذر قد مر في الشام بعدة حالات، جهر في

بعضها بنقد عثمان، وخصوصاً حين بلغه ما فعله بعمار بن ياسر، وجهر في بعضها بنقد معاوية، وسياساته المالية وغيرها..

وانصرف في بعضها إلى موعظة الناس، وبيان العقائد والأحكام لهم، وتعريفهم بأهل بيت نبيهم عليه وعليهم الصلاة والسلام.

اجتماع الناس على أبي ذر:

وقد ذكر النص المتقدم: أن جماعة كثيرة من الناس كانت تأتي أبا ذر في الصباح والمساء، فيعظهم، ويحدثهم بما قاله النبي «صلى الله عليه وآله» في حق عترته ثم ذكر: أن الناس حين علموا بخروجه «رحمه الله» اجتمعوا إليه. وساروا حتى انتهى إلى دير مرّان⁽¹⁾. فنزل، ونزل معه الناس.

فصلى بهم وخطبهم بما تقدم.. ولكن الأهم من ذلك هو قول الناس له حين ودعهم: «ألا نردك إن كان هؤلاء القوم أخرجوك؟! ألا نمنعك؟!»

فإن ذلك يشير إلى شدة تعلق الناس به، ومدى تأثيره فيهم..

وقد رفض «رحمه الله» طلبهم، لأنهم لو فعلوا لتعرضوا لبلاء عظيم، قد لا يكون لهم به طاقة، ولكن أبا ذر كان على استعداد لتحمل البلاء، وسيكون أصبر منهم عليه، كما أشار هو إلى ذلك، لأنهم لم

(1) قال ياقوت في معجم البلدان ج2 ص33: هو دير بالقرب من دمشق، على تل مشرف على مزارع الزعفران، ورياض حسنة، وبنائوه بالجص.

تحكمهم التجارب بعد، ولا هذبوا أنفسهم، بالمقدار الذي ينالون ذلك المقام في الصبر على البلاء..

أخرج أبو ذر إلى الشام غضباً:

وقد ذكر أبو ذر للناس: أنه لم يأت إلى الشام باختياره، بل أخرجوه إليها، لا لأجل مصلحة توخوها من إخراجهم فلا ينبغي أن يتوهم أحد ذلك. بل حنقاً وغضباً. وعلى الناس أنفسهم أن يبحثوا عن أسباب هذا الغضب، وأن ينظروا في تلك الأسباب، ومدى مطابقتها للشرع والدين والإنصاف، والخلق الرضي.

كما أن الإنسياق مع هذا الغضب لم يكن من الحكمة والتدبير في شيء.

وبهذا يكون «رحمه الله» قد فتح أعين الناس على أمور لم يكن يسعد معاوية ولا عثمان، ولا غيرهما من الأمويين والحاكمين أن يبحث الناس عنها، ثم أن يحصلوا على معرفتها..

وتلك ضربة أخرى يسدها ذلك الرجل الصالح والمجاهد لمن يريد طمس الحقائق، وتجهيل الناس.

إخراج أبي ذر من الشام كان عبثاً:

وقد قال أبو ذر: إن إخراجهم من بين أهل الشام، وإرجاعه إلى المدينة كان يهدف إلى العبث به، ربما لأنهم تأكدوا: أن هذا النوع من التصرفات الضاغطة عليه، لا يثني عزمه على مواصلة العمل بتكليفه

الشرعي، وهو هداية الأمة، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وذلك يجعل عملهم هذا بلا هدف معقول أو مقبول. وهذا هو العبث بعينه..

وقد حرص أبو ذر على بيان أنه «رحمه الله» سيواصل العمل بوظيفته، وسيواصلون عبثهم إلى أن يلقي ربه.. معتبراً أنه هو البر الذي يستريح بقاء ربه، وهم مصداق الفاجر الذي يطلب الناس الراحة منه..

وعلينا أن لا ننسى هذه اللفتة التي سجلها أبو ذر هنا حين قال:
أخرجوني منكم إليهم، ولم يقل أخرجوني من الشام أو من هذا البلد،
ليشير إلى هذه الصلة القوية التي تكونت بينه «رحمه الله» وبين الناس.
حيث يصبح إخراجه من بينهم على حد الإساءة لهم، كما هو، إساءة إليه.

خطبة أبي ذر:

أما خطبة أبي ذر في ذلك الجمع الذي أحبه وتعلق به، وأراد أن يعبر عن هذا الحب بهذا النحو الذي عرفناه.. فهي من أروع ما سمعناه وقرأناه عن أبي ذر، حيث تضمنت تذكير ذلك الجمع، بأمور بالغة الأهمية والحساسية بالنسبة إليهم، ولذلك كانوا يرددونها معه، ويقرون بها بثقة وصراحة. وهي تلك المباني العقائدية الأساسية، مشفوعة بالبشارة لكل فرد فرد برحمة الله تعالى وكرامته، بشرط أن لا يكون ظهيراً للمجرمين، ولا مصلحاً لأعمال الظالمين، ولا معيناً لهم.

ونذكر «رحمه الله» لهم: أن عليهم أن يجمعوا مع عباداتهم الغضب لله إذا عصي في الأرض، وأن لا يشتروا رضا أئمتهم بسخط الخالق.

وإن أحدثوا البدع فعليهم أن يعيبيهم بذلك، وإن عذبوا، وحرموا، وتعرضوا للنفي والإبعاد..

ثم أوصاهم بعدم الفرقة والاختلاف..

والإلتزام بهذه العناصر، وسلوك هذا الطريق هو مفتاح السعادة في الدنيا والآخرة..

رد أبي ذر على تزلف كعب الأخبار:

وقد حاول كعب الأخبار أن يتصيد الفرصة، ويتزلف إلى عثمان، فبادر إلى الاعتراض على أبي ذر في أمر لا يرتاب أحد في أن أبا ذر كان محقاً فيه، ولا يصح الاعتراض عليه من أحد، فإن أبا ذر لم يزد على أن أخبر عثمان بأن أباه لم يسمه عمرواً، وهو صادق في ذلك.

ثم أخبره: أن قول عثمان: لا قرب الله بعمره عيناً، إنما يليق بمن عصى الله تعالى وخالفه، حيث قال له: «ولكن لا قرب الله من عصاه، وخالف أمره، وارتكب هواه». وهو مصيب في كلامه هذا كبد الحقيقة..

فما معنى أن يعترض كعب الأخبار على هذا القول الصائب والصحيح والصادق؟! ولماذا يعتبره كلاماً لا يليق بمقام الخليفة.. وأي

شيء رآه في هذا الكلام يدعو إلى الاعتراض على قائله؟!!

إننا لا نجد تفسيراً لموقف كعب هذا إلا أنه أراد التحريض على أبي ذر، وتعميق الخلاف بينه وبين عثمان. وإرادة التزلف لعثمان بإظهار التأييد له، وشد أزره مقابل ذلك الصحابي الجليل.

أبو ذر أعرف بكعب الأخبار:

وقد يخطر ببال البعض: أن كعب الأخبار أسلم في عهد عمر، وقد مضى على إسلامه العديد من السنوات، فما معنى اتهمه باليهودية من قبل أبي ذر «رحمه الله»؟!!

ونجيب: بأنه لا مانع من أن يتظاهر بعض الناس بالاسلام لأهداف مختلفة، منها ما يعود إليه كشخص يحب جلب المنافع لنفسه، أو دفع بعض الأسواء عنها.. ومنها ما يكون هدفاً شريراً، يدخل في دائرة الكيد الخفي، والتآمر على الخط، أو على الواقع السياسي، أو الاجتماعي أو الأمني، أو ما إلى ذلك.

ومن الذي قال: إن كعباً لم يكن من هؤلاء أو أولئك؟!!

ولا شك في أن أبا ذر كان أقرب إلى معرفة أحوال كعب الأخبار منا.

بل إن قول رسول الله «صلى الله عليه وآله»: «ما أقلت الغبراء، ولا أظلت الخضراء من ذي لهجة أصدق من أبي ذر»، يضطرنا للجزم بصحة ما أخبرنا به «رحمه الله» عن كعب الأخبار،

لا سيما وهو يقسم عليه بالله تبارك وتعالى.

أبوذر خرف ومجنون:

ويستوقفنا قول عثمان لأبي ذر: قد خرفت وذهب عقلك.. ثم أمره بأن يخرجوه، ويركبوه قتب ناقة بغير وطاء، وأن ينخسوا به الناقة ويتعتعوه، وينزلوه الربذة حيث لا أنيس له.

فأخرجوه متعتعاً ملهوزاً بالعصي، وأمر أن لا يشيعه أحد..

فأولاً: فكيف يحكم عثمان على أبي ذر بالخرف والمجنون، ثم ينزل به هذه العقوبات الشديدة؟!

أليس قد رفع القلم عن المجنون حتى يفيق؟! (1)، وهل يؤخذ

(1) الخصال للصدوق ص 175 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 1 ص 45 وج 28 ص 33 و (ط دار الإسلامية) ج 1 ص 32 وج 18 ص 317 وفتح الباري ج 12 ص 107 وعمدة القاري ج 20 ص 254 ومسند الشاميين ج 4 ص 344 وموارد الزمان ج 5 ص 40 ونصب الراية للزيلعي ج 5 ص 376 ومعرفة السنن والآثار ج 6 ص 402 والمعجم الكبير للطبراني ج 7 ص 287 وصحيح ابن حبان ج 1 ص 355 والفصول المهمة للحر العاملي ج 1 ص 656 ومسند ابن الجعد ص 120 وشرح معاني الآثار ج 2 ص 74 ومسند أبي يعلى ج 7 ص 366 والسنن الكبرى للبيهقي ج 4 ص 269 و 325 وج 6 ص 57 وج 8 ص 264 وج 10 ص 317 ومجمع الزوائد ج 6 ص 251 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 6 ص 169 وج 8 ص 21 ومستدرک الوسائل ج 1 ص 84 وج 18 ص 3 والإرشاد = = للمفيد ج 1 ص 204 ومناقب آل أبي

عقل الشيخ الخرف؟!!

ثانياً: لم نجد في العقوبات الاسلامية أن يلhez أحد بالعصي، (لهزه بالرمح: طعنه في صدره) وأن يتعتعوه (أي أن يقلقوه ويزعجوه). وأن يركب على ناقة بغير وطاء. وأن ينفي إلى حيث لا أنيس له. وأن تنخس الناقة التي يركبها، وأن لا يشيعه أحد.. فكيف إذا كان هذا الذي يراد عقوبته بذلك كله، خرفاً وذهاب العقل، بنظر نفس ذلك الحاكم عليه بهذه العقوبات؟!!

البركة بالرؤية:

وقد بكى أمير المؤمنين «عليه السلام» لأجل ما يفعل بصاحب رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولكنه بكاء المجاهدين العاملين، والصامدين، الذين لا يفرطون بواجباتهم، ولا يتراجعون عن مواقف الحق مهما نالهم من الأذى والبلاء.

وقد بادر إلى وداع الرجل الوفي، والصادق التقى، الذي يعلن بدوره أن البركة تشمله برؤية تلك الوجوه التي إذا رآها ذكر بها

طالب ج2 ص188 والخلاف للطوسي ج2 ص41 والمبسوط للطوسي ج7 ص15 ومسند زيد بن علي ص326 والأم للشافعي ج5 ص275 والمجموع للنووي ج3 ص6 وج4 ص250 وج6 ص253 وبحار الأنوار ج40 ص250 وج76 ص87 و88 وجامع أحاديث الشيعة ج1 ص347 ومصادر كثيرة أخرى.

رسول الله «صلى الله عليه وآله»..

وهذا معنى بالغ الدقة والأهمية، فيما يرتبط بالتبرك بالأنبياء والأوصياء، وبآثارهم، وآثار التواصل معهم، حتى على مستوى رؤية وجوهم المباركة..

أبو ذر يحبهم ولو قطع إرباً إرباً:

وذكرت الرواية: أن أبا ذر رفع يديه إلى السماء وقال: اللهم إني أحبهم. ولو قطعت إرباً إرباً في محبتهم ما زلت عنها، ابتغاء وجهك والدار الآخرة..

إن.. فهذا هو السر الأعظم لما يواجهه أبو ذر، وهو حبه لعلي وأهل بيته «عليهم السلام».. لا سيما هو يعلن أنه غير مستعد للتخلي عن محبتهم، ولو قُطع إرباً إرباً، فعلى الذين يبالغون في إلحاق الأذى به من أجل ذلك أن يعلموا أن ذلك لن يؤثر في زعزعة هذه المحبة..

ثم ذكر «عليه السلام» أن محبته لهم لم تكن لاستجلاب منافع دنيوية، بل هي ابتغاء وجه الله والدار الآخرة.. فلا حيلة لأحد إن في فيها، ولا يمكن اقتلاعها بأية وسيلة دنيوية..

الفصل السادس:

علي × في وداع أبي ذر..

أبوذر إلى الربذة:

وورد في نهج البلاغة ما يلي:

ومن كلام له «عليه السلام» لأبي ذر «رحمه الله» لما خرج إلى الربذة:

يا أبا ذر، إنك غضبت لله فارح من غضبت له.
 إن القوم خافوك على دنياهم، وخفتهم على دينك، فاترك في أيديهم ما خافوك عليه، واهرب منهم بما خفتهم عليه.
 فما أحوجهم إلى ما منعهم، وما أغناك عما منعوك.
 وستعلم من الرابع غداً، والأكثر حسداً.
 ولو أن السماوات والأرضين كانتا على عبد رتقا ثم اتقى الله لجعل الله له منهما مخرجا،
 ولا يؤنسك إلا الحق، ولا يوحشك إلا الباطل.
 فلو قبلت دنياهم لأحبوك، ولو قرضت منها لأمنوك(1).

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص12 الخطبة رقم 130 و شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص252 و عيون الحكم والمواعظ للواسطي

قال المعتزلي:

واقعة أبي ذر «رحمه الله» وإخراجه إلى الربذة، أحد الأحداث التي نقت على عثمان.

وقد روى هذا الكلام أبو بكر أحمد بن عبد العزيز الجوهري في كتاب «السقيفة» عن عبد الرزاق، عن أبيه، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: لما أخرج أبو ذر إلى الربذة، أمر عثمان، فنودي في الناس: ألا يكلم أحد أبا ذر، ولا يشيعه.

وأمر مروان بن الحكم أن يخرج به (بغير وطء).

فخرج به، وتحاماه الناس إلا علي بن أبي طالب «عليه السلام»، وعقيلاً أخاه، وحسنًا وحسينًا «عليهما السلام»، وعماراً (والمقداد بن الأسود، وعبد الله بن عباس)، فإنهم خرجوا معه يشيعونه.

فجعل الحسن «عليه السلام» يكلم أبا ذر، فقال له مروان: إيهاً

يا حسن! ألا تعلم أن أمير المؤمنين قد نهى عن كلام هذا الرجل!

(وفي نص ابن أعثم: وتقدم علي «عليه السلام» إلى أبي ذر

فجعل يعزيه فيما قد نزل به، ويأمره بالصبر والإحتساب إلى وقت الفرج.

ص552 وجامع = = أحاديث الشيعة ج14 ص453 والغدير ج8
ص300 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج4 ص113 وج8 ص18
ونهج السعادة ج4 ص11 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج1 ص373.

قال: وتقدم مروان بن الحكم إلى علي «عليه السلام» فقال: أليس قد أمر أمير المؤمنين أن لا يخرج أحد مع هذا الشيخ، ولا يشيعه أحد من الصحابة؟!).

فإن كنت لا تعلم فاعلم ذلك.

فحمل علي «عليه السلام» على مروان فضرب بالسوط بين أذني راحلته، وقال: تتح لحاك (نحاك) الله إلى النار!

(أو قال: إليك عنا يا ابن الزرقاء، أمثلك يعترض علينا فيما نصنع؟! (1)).

فرجع مروان مغضباً إلى عثمان: فأخبره الخبر، فتلظى على علي «عليه السلام».

ووقف أبو ذر فودعه القوم، ومعه ذكوان مولى أم هانئ بنت أبي طالب.

قال ذكوان: فحفظت كلام القوم - وكان حافظاً - فقال علي «عليه السلام»: يا أبا ذر، إنك غضبت لله! إن القوم خافوك على دنياهم، وخفتهم على دينك. فامتحنوك بالقلبي، ونفوك إلى الفلا، والله لو كانت السماوات والأرض على عبد رتقاً، ثم اتقى الله لجعل له منها مخرجاً. يا أبا ذر لا يؤنسك إلا الحق، ولا يوحشك إلا الباطل.

(1) راجع: الفتوح لابن أعمش ج2 ص159 و (ط دار الأضواء) ج2 ص376.

ثم قال لأصحابه: ودعوا عمكم.

وقال لعقيل: ودع أخاك.

فتكلم عقيل، فقال: ما عسى أن نقول يا أبا ذر، وأنت تعلم أنا نحبك، وأنت تحبنا! فأتق الله، فإن التقوى نجاة، واصبر فإن الصبر كرم، وأعلم أن استتقالك الصبر من الجزع، واستبطائك العافية من اليأس، فدع اليأس والجزع.

ثم تكلم الحسن، فقال: يا عماء، لولا أنه لا ينبغي للمودع أن يسكت، وللمشييع أن ينصرف، لقصر الكلام وإن طال الأسف، وقد أتى القوم إليك ما ترى، فضع عنك الدنيا بتذكر فراغها (قها)، وشدة ما اشتد منها برجاء ما بعدها، واصبر حتى تلقى نبيك «صلى الله عليه وآله» وهو عنك راض.

ثم تكلم الحسين «عليه السلام»، فقال: يا عماء، إن الله تعالى قادر أن يغير ما قد ترى، والله كل يوم هو في شأن، وقد منعك القوم دنياهم ومنعتهم دينك، فما أغناك عما منعوك، وأحوجهم إلى ما منعتهم!

فأسأل الله الصبر والنصر، واستعذ به من الجشع والجزع، فإن الصبر من الدين والكرم، وإن الجشع لا يقدم رزقاً، والجزع لا يؤخر أجلاً.

ثم تكلم عمار «رحمه الله» مغضباً، فقال: لا آنس الله من أوحشك، ولا آمن من أخافك. أما والله لو أردت دنياهم لأمنوك، ولو

رضيت أعمالهم لأحبوك، وما منع الناس أن يقولوا بقولك إلا الرضا بالدنيا، والجزع من الموت، مالوا إلى ما سلطان جماعتهم عليه، والملك لمن غلب، فوهبوا لهم دينهم، ومنحهم القوم دنياهم، ف خسروا الدنيا والآخرة، ألا ذلك هو الخسران المبين!

فبكى أبو ذر «رحمه الله»، وكان شيخاً كبيراً، وقال: رحمكم الله يا أهل بيت الرحمة! إذا رأيتمكم ذكرت بكم رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ما لي بالمدينة سكن ولا شجن غيركم،

إني ثقلت على عثمان بالحجاز، كما ثقلت على معاوية بالشام، وكره أن أجاور أخاه وابن خاله بالمصريين، فأفسد الناس عليهما، فسيرني إلى بلد ليس لي به ناصر ولا دافع إلا الله.

والله ما أريد إلا الله صاحباً، وما أخشى مع الله وحشة(1).

ورجع القوم إلى المدينة (فأرسل إليه عثمان، فدعاه)، فجاء علي «عليه السلام» إلى عثمان، فقال له: ما حملك على رد رسولي، وتصغير أمري؟!

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 252 - 254 وبحار الأنوار ج 22 ص 441 - 413 و 435 - 437 وروضة الكافي ص 206 و 208 ومنهاج البراعة ج 8 ص 249 وج 16 ص 302 ونهج السعادة ج 1 ص 168 والغدير ج 8 ص 301 و 302 والسقيفة وفدك للجوهري ص 78 - 80 والدرجات الرفيعة ص 248 و 249 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 602 - 604 .

فقال علي «عليه السلام»: أما رسولك، فأراد أن يرد وجهي فرددته، وأما أمرك فلم أصغره.

قال: أما بلغك نهبي عن كلام أبي ذر؟!!

قال: أوكلما أمرت بأمر معصية أطعناك فيه؟!!

قال عثمان: أقد مروان من نفسك.

قال: مم ذا؟!!

قال: من شتمه، وجذب راحلته.

قال: أما راحلته فراحلتي بها، وأما شتمه إياي، فوالله لا يشتمني شتمة إلا شتمتك مثلها، لا أكذب عليك.

(أو قال: وأما الشتيمة، فوالله لئن شتمني مروان لا شتمته، لأن مروان ليس لي بكفو فأشاتمته) (1).

فغضب عثمان، وقال: لم لا يشتمك! كأنك خير منه!

قال علي «عليه السلام»: أي والله ومنك!

ثم قام فخرج.

فأرسل عثمان إلى وجوه المهاجرين والأنصار، وإلى بني أمية، يشكو إليهم عليا «عليه السلام»،

(1) راجع: الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 159 و 160 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 376.

فقال القوم: أنت الوالي عليه، وإصلاحه أجمل.

قال: وددت ذلك.

فأتوا علياً «عليه السلام»، فقالوا: لو اعتذرت إلى مروان وأتيته!

فقال: كلا، أما مروان فلا آتية ولا أعتذر منه، ولكن إن أحب عثمان أتيته.

فرجعوا إلى عثمان، فأخبروه.

فأرسل عثمان إليه، فأتاه ومعه بنو هاشم، فتكلم علي «عليه السلام»، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما ما وجدت عليّ فيه من كلام أبي ذر ووداعه، فوالله ما أردت مساءتك، ولا الخلاف عليك، ولكن أردت به قضاء حقه.

وأما مروان فإنه اعترض، يريد ردى عن قضاء حق الله عز وجل، فرددته رد مثلي مثله.

وأما ما كان منى إليك، فإنك أغضبتني، فأخرج الغضب منى ما لم أرد.

فتكلم عثمان، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال: أما ما كان منك إلي فقد وهبته لك، وأما ما كان منك إلى مروان، فقد عفا الله عنك، وأما ما حلفت عليه فأنت البر الصادق، فأدن يدك. فأخذ يده فضمها إلى صدره.

فلما نهض قالت قريش وبنو أمية لمروان: أنت رجل؟! جبهك علي، وضرب راحلتك، وقد تفانت وائل في ضرع ناقة، وذبيان وعبس في لطة فرس، والأوس والخزرج في نسعة! أفتحمل لعلي «عليه السلام» ما أتاه إليك؟! فقال مروان: والله لو أردت ذلك لما قدرت عليه (1).

وفي نص آخر:

فشكا مروان إلى عثمان ما فعل به علي «عليه السلام»، فقال عثمان: يا معشر المسلمين! من يعدوني (يعذرني) من علي؟ رد رسولي عما وجهته له، وفعل وفعل، والله لنعطيه (لنعطينه) حقه.

فلما رجع علي استقبله الناس وقالوا: إن أمير المؤمنين عليك غضبان لتشييعك أبا ذر! فقال علي «عليه السلام»: غضب الخيل على اللجم.

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 252 - 255 والفتوح لابن أعمش ج 2 ص 159 وراجع كلماتهم «عليهم السلام» في وداع أبي ذر في: بحار الأنوار ج 22 ص 411 - 414 و 435 - 437 وروضة الكافي ص 206 - 208 وكتاب = = الأربعين للشيرازي ص 602 - 604 والغدير ج 8 ص 301 - 303 والسقيفة وفدك للجوهري ص 78 - 81 والدرجات الرفيعة ص 248 - 250.

فلما كان بالعشي وجاء عثمان، فقال له: ما حملك على ما صنعت بمروان؟ ولم اجترأت عليّ، ورددت رسولي وأمرني؟! فقال: أما مروان فاستقبلني بردي (يردني) فرددته عن ردي، وأما أمرك فلم أرده.

فقال عثمان: ألم يبلغك أنني قد نهيت الناس عن أبي ذر وعن تشييعه؟!.

فقال علي «عليه السلام»: أوكلما أمرتنا به من شيء نرى طاعة الله والحق في خلافه اتبعنا فيه أمرك، لعمر الله ما نفعل.

فقال عثمان: أقد مروان.

قال: ومم أقيده؟! قال: ضربت بين أذني راحلته، وشتمته، فهو شاتمك، وضارب بين أذني راحلتك!!.

قال علي «عليه السلام»: أما راحلتي فهي تلك، فإن أراد أن يضربها كما ضربت راحلته فعل، وأما أنا فوالله لئن شتمني لأشتمنك بمثله بما لا أكذب فيه، ولا أقول إلا حقاً.

قال عثمان: ولم لا يشتبك إذا شتمته، فوالله ما أنت بأفضل عندي منه!

فغضب علي «عليه السلام» وقال: ألي تقول هذا القول؟! وبمروان تعدلني?!!!

فأنا والله أفضل منك، وأبي أفضل من أبيك، وأمي أفضل من أمك، وهذه نبلي قد نثلتها، وهلم، فانتل نبلك.

فغضب عثمان، واحمر وجهه، وقام فدخل.

وانصرف علي «عليه السلام»، فاجتمع إليه أهل بيته، ورجال المهاجرين والأنصار.

فلما كان من الغد، واجتمع الناس إلى عثمان، شكا إليهم علياً «عليه السلام» وقال: إنه يعينني، ويظهر من يعينني - يريد بذلك أبا ذر وعماراً وغيرهما - فدخل الناس بينهما حتى اصطلحا.

وقال علي «عليه السلام»: والله ما أردت بتشيعي أبا ذر إلا الله تعالى (1).

ونقول:

سنحاول هنا أيضاً أن نقتصر على لمحات يسيرة، مما يرتبط بأمير المؤمنين «عليه السلام» ونحن على يقين من أن كلماته «عليه السلام» قد تضمنت الكثير من الحقائق التي تحتاج إلى الكثيرين من جهابذة العلم، للكشف عن بعض جوانبها من خلال دراسات معمقة، وتضافر جهود، وتأمل وتدبر يليق بكلام أمير المؤمنين «عليه السلام»، الذي هو فوق كلام المخلوق، ودون كلام الخالق.

(1) بحار الأنوار ج 31 ص 180 - 184 ومروج الذهب (تحقيق شارل بلا) ج 3

ص 84 و 85 و 86.

وما نود الإشارة إليه هو الأمور التالية:

إساءات مروان:

إن علياً «عليه السلام» لم يظلم مروان حين طرده، وضرب بالسوط بين أذني راحلته. لكي تتحير وترتبك، ويرتبك مروان معها.

أولاً: لأن مروان كان يعين على معصية الله، في منع الناس من أداء حق أبي ذر، وفي ترحيله ونفيه بغير حق.

ثانياً: لأن مروان يعترض على الإمام المعصوم المنصوب من قبل الله تعالى، مع أن واجبه التسليم له.

ثالثاً: لأن مروان قد أساء للإمام الحسن «صلوات الله وسلامه عليه»، وتوعده وتهده بما لا يليق بمقامه «عليه السلام»، حين قال له - قبل أن يكلم أباه علياً «عليه السلام»: إيهما حسن، ألا تعلم أن أمير المؤمنين قد نهى عن كلام هذا الرجل؟! فإن كنت لا تعلم فاعلم ذلك..

رابعاً: إن مروان طريد رسول الله «صلى الله عليه وآله» ولعينه، إنما تصرف من عند نفسه، لا بأمر من أحد، وكان عليه أن يراجع عثمان في ذلك، ولا يرضى منه بتكليفه بمهمة تتضمن التعدي على الذين طهرهم الله بنص كتابه، ومنعهم من ممارسة حرياتهم، التي جعلها الله تعالى لهم، فلما لم يفعل ذلك، كان لا بد من زجره، وتعريفه بموقعه وموقع غيره الطبيعي الذي لا يحق له ولهم أن يتجاوزوه..

إليك عنا يا ابن الزرقاء:

إن مروان وضع نفسه في موقع الأمر الناهي، وليس هذا الموقع لأمثال مروان، فإنه من أبناء الطلقاء. ومن أبناء الزنا، وقد نسب مروان إلى الحكم، كما نسب عمرو بن العاص إلى أبيه. إذ كان مروان لا يعرف له أب(1).

وأمه هي الزرقاء بنت علقمة بن صفوان الكنانية.

(قيل: اسمها آمنة(2)).

وقيل: أرنب(1).

(1) تذكرة الخواص ج 2 ص 47 عن الأصمعي، عن ابن إسحاق، وقاموس الرجال للتستري ج 10 ص 39.

(2) تاريخ مدينة دمشق ج 11 ص 413 وج 34 ص 312 وج 38 ص 331 وج 57 ص 225 و 232 و 233 و 235 و 237 و 277 و 256 وتاريخ خليفة بن خياط ص 199 والآحاد والمثاني ج 1 ص 392 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 5 ص 35 وطبقات خليفة بن خياط ص 405 وإكمال الكمال ج 2 ص 124 والثقات لابن حبان ج 2 ص 315 ومختصر تاريخ دمشق ج 24 ص 172 وتذكرة الخواص ج 2 = = ص 46 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 6 ص 148 وتهذيب الكمال ج 27 ص 388 وتهذيب التهذيب ج 10 ص 82 وكتاب المحبر للبغدادى ص 22 والتنبيه والإشراف ص 266 والكامل في التاريخ ج 4 ص 193 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 475 والإصابة ج 6 ص 323 وتاريخ الإسلام للذهبي (حوادث سنة 61 - 80).

وكانت تسمى: أم حبتل الزرقاء(2).

وكانت من البغايا في الجاهلية.

وكانت لها راية مثل راية البيطار تعرف بها(3).

وكان يعير بها عبد الملك وغيره من بني مروان(4).

ومما يدل على تعيير مروان وأبنائه بها:

1 - أنه لما رد عثمان الحكم بن أبي العاص، وشق ذلك على المسلمين، حتى امتنع جماعة من الصحابة عن الصلاة خلف عثمان لذلك(5)، وأنكرت عائشة ذلك أيضاً، وأمرت بقتل عثمان.. جاء إليها مروان يعاتبها، فقالت له: أخرج يا ابن الزرقاء. إني أشهد على رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنه لعن أباك وأنت في صلبه(6).

(1) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص87.

(2) تذكرة الخواص ج2 ص47 عن الأصمعي، عن ابن إسحاق، وقاموس الرجال للتستري ج10 ص39.

(3) تذكرة الخواص ج2 ص47 عن الأصمعي، عن ابن إسحاق، وراجع: الغدير ج10 ص219 وقاموس الرجال للتستري ج10 ص39.

(4) جمهرة أنساب العرب لابن حزم ص87.

(5) تذكرة الخواص ج2 ص49 وأشار المعلق عليه في هامشه إلى مصادر عديدة، وقاموس الرجال للتستري ج10 ص39.

(6) تذكرة الخواص ج2 ص51. وراجع: شرح الأخبار ج2 ص158 والعمدة لابن البطريق ص454 وعين العبرة في غيب العترة ص52 ومناقب أهل

2 - إن الإمام الحسين «عليه السلام» قال لمروان، حين بلغه أنه في خطبته قد وقع في علي «عليه السلام»: «يا ابن الزرقاء، أنت الواقع في علي» (1).

وفي نص آخر: أنه قال له: «يا ابن الزرقاء، ويا ابن آكلة القمل، أنت الواقع في علي» (2).

3 - وحين أبدى مروان انزعاجه من تسمية الإمام الحسين «عليه السلام» أكثر من ولدٍ واحدٍ باسم علي «عليه السلام»، وبلغ ذلك الإمام الحسين «عليه السلام» قال: «ويلي على ابن الزرقاء، ودباغة

البيت للشيرواني ص 364 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج 1 ص 360 والفايق في غريب الحديث للزمخشري ج 3 ص 398 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 6 ص 150 وتخریج الأحادیث والآثار ج 3 ص 281 والإنصاف فيما تضمنه الكشاف ج 3 ص 522 وتفسير الثعلبي ج 9 ص 13 وتفسير النسفي ج 4 ص 139 والتفسير الكبير للرازي ج 28 ص 23 وأسد الغابة ج 2 ص 34 والإصابة ج 2 ص 92 وتاريخ الإسلام للذهبي ج 4 ص 148 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج 1 ص 510 وبناء المقالة الفاطمية ص 251.

(1) مناقب آل أبي طالب (ط الحيدرية) ج 3 ص 184 وبحار الأنوار ج 43 ص 344.

(2) تفسير فرات ص 253 الحديث رقم (345) وبحار الأنوار ج 44 ص 211 والعوالم، (الإمام الحسين «عليه السلام») للبحراني ص 89 ومستدرك سفينة البحار ج 7 ص 594.

الأدم، لو ولد لي مئة، لأحببت أن لا أسمى أحداً منهم إلا علياً»⁽¹⁾.

4 - والأهم من ذلك كله: ما ذكره هشام بن محمد الكلبي، عن محمد بن إسحاق، من أن مروان حين كان والياً على المدينة بعث رسولا إلى الإمام الحسن «عليه السلام»، فقال له: يقول لك مروان: «أبوك الذي فرق الجماعة، وقتل أمير المؤمنين عثمان، وأباد العلماء والزهاد - يعني الخوارج - وأنت تفخر بغيرك، فإذا قيل لك: من أبو ك؟

تقول: خالي الفرس.

فجاء الرسول إلى الحسن، فقال له: يا أبا محمد! إني أتيتك برسالة ممن يخاف سطوته، ويحذر سيفه، فإن كرهت لم أبلغك إياها، ووقيتك بنفسي.

فقال الحسن «عليه السلام»: لا، بل تؤديها، ونستعين عليه بالله، فأداها.

فقال له: تقول لمروان: إن كنت صادقاً فإله يجزيك بصدقك، وإن

(1) الكافي ج 6 ص 19 وبحار الأنوار ج 44 ص 211 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 21 ص 395 و (ط دار الإسلامية) ج 15 ص 128 والعوالم، الإمام الحسين «عليه السلام» للبحراني ص 89 وجامع أحاديث الشيعة ج 21 ص 339 و 340 ومستدرك سفينة البحار ج 10 ص 448 وموسوعة أحاديث أهل البيت «عليهم السلام» للنجفي ج 12 ص 243.

كنت كاذباً، فالله أشد نقمة.

فخرج الرسول من عنده، فلقية الحسين «عليه السلام»، فقال:
من أين أقبلت؟

فقال: من عند أخيك الحسن.

فقال: وما كنت تصنع؟!

قال: أتيت برسالة من عند مروان.

فقال: وما هي؟!

فامتنع الرسول من أدائها.

فقال: لتخبرني، أو لأقتلنك! (وفي نص ابن سعد عن عمير بن إسحاق: لأمرن بك، فلتضربن حتى لا تدري متى رفع عنك).

فقال: ارجع.

فرجع، فلما رآه الحسن قال: أرسله.

قال: إني لا أستطيع.

قال: لم.

قال: إني قد حلفت.

قال: قد لج فأخبره الخ..)

وعند محمد بن إسحاق: لتخبرني أو لأقتلنك، فسمع الحسن، فخرج وقال لأخيه: خل عن الرجل.

فقال: لا والله حتى أسمعها.

فأعادها الرسول عليه، فقال: قل له: «يقول لك الحسين بن علي، وابن فاطمة: يا ابن الزرقاء، والداعية إلى نفسها بسوق ذي المجاز، صاحبة الراية بسوق عكاظ، ويا ابن طريد رسول الله ولعينه، إعرف من أنت، ومن أبوك، ومن أمك.

فجاء الرسول إلى مروان، فأعاد عليه ما قالوا، وقال له: ارجع إلى الحسن وقل له: أشهد أنك ابن رسول الله، وقل للحسين: أشهد أنك ابن علي بن أبي طالب.

فجاء الرسول إليهما وأدى.

فقال الحسين «عليه السلام» له: قل له: كلاهما لي، ورغمًا⁽¹⁾.

5 - على أن نفس وصف إنسان بأنه أزرق لم يكن مرضياً.. بل كان هذا الوصف من صفات الذم عند العرب⁽²⁾.

(1) تذكرة الخواص ج 2 ص 45 و 46 وقاموس الرجال للتستري ج 10 ص 38 و 39 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 33 رقم (227) من القسم الذي لم يطبع من الطبقات.

(2) راجع: فيض القدير ج 4 ص 94 ومستدرك سفينة البحار ج 4 ص 288 والمبسوط للسرخسي ج 9 ص 126 وبحار الأنوار ج 1 ص 153 وج 13 ص 213 وج 28 ص 237 وج 35 ص 336 وج 49 ص 252 وج 72 ص 178 وج 83 ص 224 وج 84 ص 275 ووفيات الأعيان ج 7 ص 38 وتفسير البيضاوي ج 4 ص 70 وتفسير أبي السعود ج 6 ص 41 وتفسير الألوسي ج 16

وقد ورد ذم الإنسان الأزرق في الشرع الشريف أيضاً،
فراجع (1).

وقال الإمام الحسن لمعاوية: لعمرؤ الله يا أزرق ما شتمني
غيرك (2).

وبعد ما تقدم نقول:

إن من كان بهذا المستوى من المهانة والضعفة. وهو لعين رسول
الله «صلى الله عليه وآله». ولا يعرف من أبوه. وأمه من ذوات
الرايات بسوق عكاظ. وهي زرقاء، تأكل القمل، وتدبغ الأدم. ومن
ذوات الرايات بذى المجاز. ولها راية مثل راية البيطار تعرف بها..
إن شخصاً كهذا ليس له أن يتوثب على أهل بيت العصمة والطهارة،

ص 260 وقصص الأنبياء للجزائري ص 306 ومجمع البحرين ج 2 ص 275
والميزان ج 14 ص 209.

(1) راجع: المحاسن للبرقي ج 1 ص 113 وثواب الأعمال ص 238 و
(منشورات الشريف الرضي) ص 267 وجامع أحاديث الشيعة ج 8
ص 446 ومستدرك سفينة البحار ج 3 ص 69 وج 6 ص 133 والفصول
المهمة للحر العاملي ج 3 ص 260 والخصال للصدوق ج 1 ص 54 و 107
و 138 و (ط مركز النشر الإسلامي) ص 224 وبحار الأنوار ج 93
ص 151 وج 69 ص 210 وج 72 ص 345 وج 76 ص 29 و 68 وج 101
ص 79 وج 5 ص 277.

(2) الإحتجاج ج 2 ص 23 و (ط دار النعمان) ج 1 ص 455 وبحار الأنوار
ج 44 ص 73.

وأن يمنعهم من أداء حقوق الله وحقوق الناس. فضلاً عن أن يرشح نفسه لمقام سياسة العباد، والأمر والنهي، والهيمنة على قرار الأمة، ويتحكم بمصيرها ومستقبلها.. والتدخل فيما لا يعنيه. فلا بد من ذكر أمه وأبيه ليعرف حده فيقف عنده..

وهو قول الإمام الحسين «عليه السلام» له، حين تعدى طوره ووقع في أمير المؤمنين وسيد الوصيين «عليه السلام»، حسبما تقدم.

لغات لا بد منها:

تضمنت رواية ابن إسحاق الأنفة الذكر أموراً تحتاج إلى توضيح، أو تصحيح.. مثل:

1 - إن الحسين «عليه السلام» هدد الرسول بالقتل، أو بالضرب الشديد، إن لم يصرح له بمضمون الرسالة التي جاء بها، فإنه لا مبرر للتهديد بهذا.. ولم يكن هذا من شيم الحسين وأهل البيت «عليهم السلام»، فإن كان قد حصل شيء من ذلك، فهو أن يكون قد أخذ الطريق على الرسول، وحلف أن لا يدعه حتى يبلغه الرسالة.

وربما يتأيد هذا الاحتمال، بالإضافة إلى ما ذكرناه: بأن الرسول قال للإمام الحسين «عليه السلام»: أتيت برسالة من عند مروان. وذلك يشعر بأن الرسالة لا تختص بالإمام الحسن «عليه السلام»، وأن للإمام الحسين «عليه السلام» حق فيها، فلماذا يريد الرسول أن يمنعه حقه..

فإن كان الأمر كذلك، فلا بد للإمام الحسين «عليه السلام» من أن

يبحث بجوابه مع نفس هذا الرسول، وأن لا يمكنه من العودة إلى مروان بدون ذلك، لأن ذلك قد يلحق ضرراً بالإمام «عليه السلام»، أو بقضية تعنيه. فيحق له في هذه الحال أن يحتجزه حتى يعرف الرسالة، ويرد جوابها.

وبهذا يتضح: أنه لم يكن من المصلحة تخلية سبيل الرسول، ثم دخول الإمام إلى أخيه لسمع منه، لأن الغرض يفوت بذلك.

2 - إن مروان يعتبر الخوارج زهاداً وعلماء.. وقد ذكرنا في كتابنا: علي «عليه السلام» والخوارج: أن ذلك غير صحيح.. وإذا كان مروان يمتدح الخوارج هنا، كيداً منه لعلي «عليه السلام»، فإنه لم يكن يدري أن الحكم الأموي سيتهاوى تحت ضربات الخوارج أنفسهم، وضربات العباسيين.

3 - وأما أن الإمام الحسن «عليه السلام» يفخر بغيره، فإن القرآن كآية المباهلة والتطهير، وسورة هل أتى، وسوى ذلك. وكذلك التاريخ، وكلمات الرسول «صلى الله عليه وآله» في حق الإمام الحسن «عليه السلام»، والصفوة المعصومة من أهل البيت «عليهم السلام» يكذب مروان في مقولته هذه، وسواها من مقولات أهل الباطل ممن هم على شاكلته ممن مضى ومن غبر، منهم ومن غيرهم..

4 - وجوابا الإمامين الحسين «عليهما السلام» لمروان كلاهما مطلوب.. وليس في أي منهما قصور عن المراد.. لكن الفرق هو أن

الإمام الحسين «عليه السلام» اتخذ صفة الناصر للمظلوم. مؤثراً كسر شوكة الظالم، وسحق طغيانه وكبره وعتوه. وفق المعايير الدينية والعقلية الصحيحة. أما الإمام الحسن «عليه السلام» فقد احتفظ بصفة الإمام المعتدى عليه، والمظلوم الذي يريد أن يخاطب الفطرة والوجدان والضمير. مفسحاً بذلك المجال للناس لتقييم الأمور بهدوء وموضوعية وإنصاف.

5 - بالنسبة لما ذكرته رواية محمد بن إسحاق، من أن الإمام الحسن «عليه السلام» قال لأخيه: خلّ عن الرجل.

فقال الإمام الحسين «عليه السلام»: لا والله، حتى أسمعها.. نقول:

لعل الأقرب إلى الاعتبار، وإلى طبيعة التعامل بين الإمامين «عليهما السلام»، هو ما ذكرته الرواية الأخرى، من أن الإمام الحسين «عليه السلام» قال لأخيه: إني لا أستطيع.

قال: لم.

قال: إني قد حلفت.

6 - إن مروان حين شهد بأن الإمام الحسين، ابن علي «عليهما السلام»، وأن الحسن «عليه السلام»، ابن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أراد أن يتهم علياً «عليه السلام» بالتشدد، والعنف، وأنه على خلاف ما كان عليه رسول الله «صلى الله عليه وآله» من السماحة والرصانة، والتوازن..

ولكن الإمام الحسين «عليه السلام» أفشل خطته، وأبطل كيده، حين قال: قل له، كلاهما لي، ورغماً!! لأن عنف علي «عليه السلام» إنما هو في نصرته الحق، وسحق الباطل ومحقه، وهذا ما يثلج صدر رسول الله «صلى الله عليه وآله»، الذي يعفو ويصفح عن المخطئين النادمين، ويسامح أصحاب الزلات إذا جاؤوا تائبين معترفين.. وكذلك كان علي «عليهم السلام»، وأهل بيته وشيعته.

بل هم يصفحون حتى عن غير النادمين أيضاً، فقد صفح «عليهم السلام» عن مروان بالذات في حرب الجمل بشفاعة نفس الحسين «صلوات الله عليهما».

هل هي إجراءات رادعة؟!

إن نفي أبي ذر إلى الشام ثم إعادته إلى المدينة على ذلك النحو القبيح والشنيع، حتى كادت نفسه أن تتلف، ثم نفيه إلى الربذة، والنداء في الناس بأن لا يكلموه ولا يشيعوه، إخراجه إليها بغير وطاء - إن ذلك - لا يهدف لمجرد إبعاد أبي ذر عن الناس، حتى لا يسمعوا منه ما يفسدهم على الحاكم، إذ لو كان الهدف هو ذاك لاكتفوا بمجرد ترحيل أبي ذر، حتى لا يسمع الناس صوته، ولا يتمكن من بث ما يحذرون منه فيهم.

بل كان هناك هدفان آخران أيضاً، هما:

1 - التشفي من أبي ذر، ومواجهته بالمزيد من المكروه.. والأذى الروحي له، ولمن يتعاطفون معه، أو يعتقدون أنهم وراءه.

2 - أن يرى الناس ما يعانيه أبو ذر من آلام، وما يواجهه من مصائب ومصاعب، لكي لا تسول لأحد نفسه الإقتداء به، ومحاكاته في سلوكه ومواقفه.

وقد كان أبو ذر شخصية كبيرة جداً عند رسول الله «صلى الله عليه وآله»، وربما لم يكن أحد يبلغ هذا المقام بعد علي والحسين «عليهم السلام» سوى سلمان، وإن كانت لعمار والمقداد مكانتهما المتميزة أيضاً.

فإذا كانت الأمور قد بلغت بهذا الرجل العظيم، إلى هذا الحد، وهذا هو مصيره، وهذه هي حاله ومآله.. فهل يمكن تصور مقدار وكيفيات البطش الذي سيواجهه، أي كان من الناس.. لو أنه قلد أبا ذر في بعض مواقفه؟!

لو أن الناس قاموا بما يجب:

ولو أن الناس قاموا بما يجب عليهم انطلاقاً من قاعدة: لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق. ومن قاعدة: أوكلما أمرت بأمر معصية أظعنأك فيه؟!

نعم.. لو عمل الناس كلهم بواجبهم تجاه أبي ذر، وفعلوا كما فعل علي والحسان «عليهم السلام»، وابن جعفر، وابن عباس، والمقداد، وعمار، وعقيل، لم يجرؤ عثمان ولا غيره على توجيه كلمة لوم لأبي ذر، فضلاً عن أن يتجرأ على أمير المؤمنين «عليه السلام».. ولكانوا

عضداً وسنداً قوياً يمكّن علياً «عليه السلام» من دفع الظلم عن أبي ذر، وعن عمار، وابن مسعود، بل كان سيتمكن من دفع كل ظلم، وتعدّ على الحق وأهله.

ولا يستطيع أحد أن يعتذر بأن علياً «عليه السلام» كان مرهوب الجانب، ولم يكن غيره كذلك. فإن عماراً، والمقداد، وسواهما لم يكونوا كذلك، وقد رأيناهم يبادرون إلى القيام بواجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويبادرون إلى أداء حق أبي ذر..

وقد لحق بعمار من قبل عثمان الكثير من الأذى، حتى لقد داس بطنه حتى فتقه، وكان بصدد نفيه إلى نفس المكان الذي نفي إليه أبا ذر، ومات فيه..

فارج من غضبت له:

لا يمكن أن تجد كلاماً أدق وأعمق، وأوفق بالحال في هذه المناسبة غير ما قاله هؤلاء الصفوة الأخيار، والأبرار الأطهار في وداعهم لهذا الشيخ التقي. الذي غضب الله تبارك وتعالى.

وحين نقرأ الفقرة الأولى من كلمات أمير المؤمنين «عليه السلام» هنا نجده يتحدث فيها عن الرجاء، وعن الذي ينبغي أن يتعلق الرجاء به، فبين: أن الحال التي انتهى إليها أبو ذر، قد تطرح سؤالاً عن الرجاء واليأس، ولأيهما تكون الغلبة، فقرر «عليه السلام»: أن الرجاء والتوقع هو الأساس، لا القنوط واليأس، ولا التمني، لغير الممكن..

وهذا ينسجم مع الحقيقة القرآنية التي تربط اليأس بالكفر في قوله تعالى: (إِنَّهُ لَا يَيْئَسُ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ إِلَّا الْقَوْمُ الْكَافِرُونَ)⁽¹⁾. والتمني يتناغم مع هذا اليأس، ويتنامى أو يتضاءل في كنفه.

وربط الرجاء بالإيمان في قوله تعالى: (وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ)⁽²⁾.

وهو إنما يتنامى في ظل الاعتقاد بالله القادر العليم والحكيم، والرؤوف الرحيم، حيث يجد الغنى به تعالى.. فلا يشعر بفقدان أي شيء، لأنه يلجأ للمالك الحقيقي، والقادر على كل شيء.. والواهب لكل شيء. وفق ما تقتضيه حكمته تبارك وتعالى..

وأقوى كلمة يمكن أن تقال في هذه اللحظات التي قد يشعر فيها المخذلون إلى الأرض من أهل الدنيا وطلابها: أن أبا ذر قد هزم فيها.. وفقد الملاذ والملجأ، والسند. وهي هذه الكلمة التي تعكس الصورة الواقعية للإنسان المؤمن، وتوضح: أن الذين اضطهدوا أبا ذر هم الذين لا ملاذ لهم، ولا رجاء.. وهم الأخسرون أعمالاً (الَّذِينَ ضَلَّ سَعِيَّهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا)⁽³⁾.

(1) الآية 87 من سورة يوسف.

(2) الآية 104 من سورة النساء.

(3) الآية 104 من سورة مريم.

الغربة سعادة.. والغنى في الفقر:

ثم إنه «عليه السلام» أوضح: أن غربة أبي ذر من شأنها أن تمكنه من الاحتفاظ بأعلى ما في هذا الوجود. وهذه هي سعادته وانسه، وغبطته، وقوته، وغناه.

ولو أنه لم يهرب من أولئك الناس، ولم يعتزلهم لفقد كل شيء.. فقد ما فيه غناه، وسعادته، وقوته، ومستقبله.. ألا وهو دينه، وسيبقى الذين اضطهدوه في فقرهم، وفي حاجتهم وفي ضعفهم.

ولذلك قال له علي «عليه السلام»: واهرب منهم بما خفتهم عليه، فما أحوجهم إلى ما منعتهم، وما أغناك عما منعوك.. وقال: لا يؤنسك إلا الحق، ولا يوحشك إلا الباطل.

من الرابع.. والأكثر حُسداً؟!

ومن الواضح: أن الأمور بخواتيمها وغاياتها. والكل يطلب السعادة والنجاح، والفلاح في الدنيا والآخرة، غير أن هناك من يصل إلى ذلك، وهناك من يخيب سعيه.. لأن بلوغ الغاية يحتاج إلى منطلقات صحيحة، وإلى جهد وتعب. وإلى وسائل قادرة على إيصاله..

فإذا كانت السعادة الحقيقية في الدنيا والآخرة تحتاج إلى نيل رضا الله تعالى، من خلال الإلتزام بأحكامه، وإقامة نصرته دينه، والعمل بالحق الذي بينته تعاليمه، وهدت إليه الفطرة السليمة، التي أودعها

فيه، وقاده إليه العقل الذي وهبه إياه.. فإن من تخلف عن ذلك وخالف لا يمكن أن ينال مبتغاه، وسيسقط في حلبة السباق بين أنياب سباع الأهواء والشهوات، والشبهات، والبغي، والباطل.. وما أكثر هؤلاء الذين سيحسدون من وصل إلى الغاية، وبلغ خط النهاية..

التقوى تحل العقدة:

إن الأزمات والشدائد التي يواجهها الناس عادة قد تكون من النوع الذي يكون الخيار فيه للشخص نفسه، فإن اختار لها أن تستمر استمرت، وإن اختار إيقافها وقفت، وذلك إما بإزالتها بصورة مباشرة، أو بإزالة أسبابها..

وقد تكون من النوع الذي يكون الخيار في بقاءه أو توقفه بيد غيره، كالعدوان أو الظلم الذي يورده البشر الأقوياء على غيرهم من الضعفاء.. فلا تزول إلا بقرار من ذلك الظالم أو المعتدي نفسه، أو بتسلط من هو أقوى منه عليه، ومنعه من ذلك.

ولكن أمير المؤمنين «عليه السلام» قدم قراءة مختلفة لهذا الأمر حين قرر لأبي ذر: أن زوال ما يرد عليه من ظلم وحيف وعدوان لا يحتاج لاختيار المعتدين والظالمين، بل يمكن للمظلوم نفسه أن يزيله عن نفسه، فإن تقوى المظلوم نفسه لله تعالى، ومراقبته إياه، وطلبه رضاه في كل فعل وترك، والحضور الدائم في مواقع رضاه سوف ينشأ عنها وعنه تدخل إلهي يزيل ذلك التعدي، ويدفع ذلك الظلم. مهما عظم وعنف، ومما اشتدت تلك الأزمة، إلى حد أن أصبحت السماوات

والأرضون على عبد رتقاً، حيث تنسد أبواب الخلاص بصورة تامة ونهائية.

فتقوى المظلوم لله ينشأ منها فتق السماوات والأرض، وأن يجعل الله تعالى له منهما مخرجاً، به يكون الفرج له.

وبنحو آخر من البيان نقول:

قال تعالى: { وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ } (1).

وقال: { ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِي النَّاسِ } (2).

وقال: { وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ } (3).

وآيات كثيرة أخرى تدل كلها على أن التقوى تؤثر في الإصلاح والإصلاح وإبعاد شبح الأسواء عن الحياة كلها.. والتقوى لها مراتب ومستويات ولذلك دوره في ذلك في الإسهام في ذلك، وفي درجات تأثيره في دفع البلاء، وفي قوته كما أن للإبتعاد عن التقوى تأثيره في استجلاب البلاء وشدته وضعفه.

ولا بد من: استثناء الأنبياء والأوصياء، فإنهم لا يتصور غير

(1) الآية 30 من سورة الشورى.

(2) الآية 41 من سورة الروم.

(3) الآية 96 من سورة الأعراف.

التقوى في حقهم. فلا مجال للقول بشمول الآية المذكورة لهم.

وأما بالنسبة للبلاء الذي يتعرض له الأنبياء والأوصياء، وبعض شيعتهم من امثال سلمان، وأبي ذر، والمقداد.. و.. و، فإنما هو لإظهار صبرهم، وزيادة ثوابهم وأجرهم، ولمزيد ارتقائهم في مقامات القرب والزلفى.

ولعل قوله تعالى: {مَا أَصَابَ مِنْ مُصِيبَةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي أَنْفُسِكُمْ إِلَّا فِي كِتَابٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ نَبْرَأَهَا إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ، لِكَيْ لَا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ} (1). يقصد به الأنبياء والأوصياء، لبيان أن ما يتعرضون له من مصائب وبلاءات هو مما كتبه الله لأجل بيان أهليتهم وزيادة مقاماتهم كما أشرنا إليه.

ولذلك نلاحظ: أن علياً «عليهم السلام» أشار إلى أن الفرج إنما يحصل له من خلال التقوى، تماماً كالذي جرى لمؤمن آل فرعون الذي وقاه الله سيئات ما مكروا لأجل تفويضه أمره إلى الله، فقد روي عن الإمام الصادق «عليهم السلام» قوله عن مؤمن آل فرعون: اما لقد تسلطوا (أو فسلطوا) عليه، وقتلوه. ولكن اتدرون ما وقاه؟! وقاه أن يفتنوه في دينه (2).

(1) الآيات 22 و 23 من سورة الحديد.

(2) راجع: المحاسن للبرقي ج 1 ص 219 وكتاب المؤمن ص 15 والكافي

وفي رواية أخرى قال «عليهم السلام»: والله، لقد قطعوه إربا إربا، ولكن وقاه أن يفتنوه في دينه(1).

غضب الخيل على اللحم:

وحين قيل لعلي «عليه السلام»: إن عثمان غضبان قال: غضب الخيل على اللحم. لكي يدلل على عجز عثمان عن فعل أي شيء.. بل يبقى هو المكروب والمقهور، تماماً، كما هو حال الخيل مع لجمها.. وهذا ما حصل بالفعل، ولا نريد أن نقول أكثر من ذلك..

يضاف إلى ذلك: أنه يريد الإيحاء بأن غضب عثمان لن يؤثر في صلابته علي «عليهم السلام» وفي إصراره على أداء واجبه الشرعي تجاه أبي ذر رحمه الله. فعلى عثمان أن يكف عن محاولاته في هذا الاتجاه.

علي × ليس بأفضل من مروان:

حين تختل المعايير، أو تسقط الضوابط، تضيع الحقوق، وتشيع التعديات، ويستخف بالقيم، وتهيمن الشبهات، وتختلط الأمور على

للكليني ج 2 ص 216 ومستدرک الوسائل ج 2 ص 409 ومشكاة الأنوار للطبرسي ص 193.

(1) بحار الأنوار للمجلسي ج 13 ص 162 وميزان الحكمة للريشهري ج 2 ص 948 وتفسير القمي ج 2 ص 258 والأصفي ج 2 ص 1102 وراجع: مشكاة الأنوار للطبرسي ص 497.

الناس، فلا يمتاز حق من باطل، ويصبح المنكر معروفاً، والمعروف منكراً، والصالح طالحاً، والطالح صالحاً، ويصبح الشر خيراً، والخير شراً بنظر الناس.

وهذا بالذات هو ما حذر منه النبي «صلى الله عليه وآله»، وأخبر أنه حاصل بعده فيهم حين قال لهم: كيف بكم إذا أصبح المنكر معروفاً والمعروف منكراً؟!!

قالوا: أكائن ذلك يا رسول الله(1)؟!

نعم.. وهذا ما حصل لعلي «عليه السلام» حين قال له عثمان عن مروان بن الحكم:

«لم لا يشتبك (مروان) إذا شتمته، فوالله، ما أنت عندي بأفضل منه.

مع أن علياً سيد الوصيين، وأخو رسول الله «صلى الله عليه وآله»، بل هو نفسه بنص آية المباهلة، وهو منه بمنزلة هارون من موسى.. وهو مع الحق والحق معه.. و.. و.. و..

ومروان خيط باطل، طريد رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولعينه، وابن لعينه، ولا يعرف له أب.

ولا بد من إظهار النفرة من ممارساته وأحواله التي لا يرضاها الله

(1) راجع: جامع أحاديث الشيعة للبروجردي ج14 ص412 ومجمع الزوائد ج7 ص281 ومسند أبي يعلى ج11 ص304.

تبارك وتعالى..

ولكن الأمر عند عثمان ليس كذلك، فهو يقسم على أن علياً عنده ليس بأفضل من مروان، فمن شاء فليغضب، ومن شاء فليرض، فإن الأمر سيان!! وهذه مخالفة صريحة للآيات والروايات، ولكل الموازين: العقلية والفطرية والوجدانية، والدينية، والعقلانية وسواها.

إنما هو شتم بشتم!!!

والذي يزيد هذا الأمر وضوحاً: أن هناك فرقاً بين مروان، الذي لا يتورع عن إغصاب الله ورسوله، ويأكل مال الله بغير حق، ويفسد حياة الناس، ويستحق اللعن والطرده عن ساحة الرحمة.

فإذا بادر هذا الشخص إلى ظلم عباد الله، ومنعهم من ممارسة حقوقهم، فلا بد أن يزجر ويطرده، ويهان، حتى لو كان الخليفة هو الذي أمره بذلك، فإنه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق..

وقد يحتاج ردعه عن هذه الأمور والأحوال إلى الجهد بها، بل إن تحذير الناس من الوقوع في حبائله، والإبتلاء بموبقاته، التي لا بد من أدائها لهم، ومن الأحكام التي جعلها الله لعباده.. ليصونوا بها أنفسهم، ويحفظوا دينهم، وإن عدها الناس إظهاراً للعيب، وشتماً..

فشتم علي «عليه السلام» لمروان، لا يتعدى قول الحق، ولا يخرج عن هذه الدائرة التي أشرنا إليها.

وهذا هو ما هدد «عليه السلام» به عثمان، حين بيّن له أن مروان

ليس له بكفؤ، فإن أقدم مروان على شتم علي «عليه السلام» عدواناً عليه، وقولاً بالباطل، وبهتاناً وإفكاً، فإنه «عليه السلام» سوف يقول في عثمان نفسه ما هو حق وصدق، وإن عدّه الناس شتماً وعبياً.. لأن عثمان هو الذي تسبب بإقدام مروان على البهتان والكذب والتعدي على كرامات الناس بغير حق.. خصوصاً وأن عدوانه على خير البشر، وأخي الرسول «صلى الله عليه وآله»، ويستبطن تكذيب القرآن القاضي بطهارة علي «عليه السلام» عن كل عيب وشين، وتكذيب رسوله في عشرات النصوص التي تبين مقام علي «عليه السلام» في هذا الدين، وتقرر عصمته وطهارته أيضاً..

وهذا بالذات هو ما قصده «عليه السلام» بقوله لعثمان: «وأما الشتيمة، فوالله لئن شتمني مروان لا شتمته، لأن مروان ليس لي بكفؤ فأشاتمته(1)»

وفي نص آخر: وأما أنا فوالله، لئن شتمني لأشتمنك أنت مثلها بما لا أكذب فيه، ولا أقول إلا حقاً(2)»

فاتضح بذلك: أنه لا يصح القول: إن لمروان الحق في أن يقتص من علي «عليه السلام»، فيشتمه كما شتمه؛ فإن شتم مروان لعلي

(1) الفتوح لابن أعثم ج2 ص159 و 160 و (ط دار الأضواء) ج2 ص376.
 (2) راجع: الغدير ج1 ص297 وبحار الأنوار ج31 ص183 وحيات الإمام الحسين للقرشي ج1 ص376.

عدوان عليه ومعصية الله.. وشتتم علي «عليه السلام» لمروان عبادة و طاعة لله، وإحسان إليه وإصلاح، وحفظ للأمة من الوقوع في أحابيله..

لمن شكّا عثمان علياً ×:

وقد رأينا: أن عثمان حين وجد أنه غير قادر على مواجهة علي «عليه السلام».. جمع وجوه المهاجرين والأنصار، وبني أمية لكي يشكوه لهم، عله يستطيع أن يجد فيهم من يتعاطف معه، أو من يعيد النظر فيما يعتقد في علي «عليه السلام»..

وقد جمع معهم بني أمية، لكي يحمي نفسه بهم من مغبة غضب قد يتعاضم لدى بعض محبي علي «عليه السلام»، الذي يحسب له ألف حساب..

ولكنه حين أراد أن ينزل ضربته بأبي ذر جمع خصوص قريش، لأنه يعرف أن أكثر رجالها لا يحبون علياً «عليه السلام»، ولا أياً من مناصريه، أو من يميل إليه..

بنو هاشم حضروا مع علي ×:

وتقدم: أنه لما أرسل عثمان إلى علي «عليه السلام» ليأتيه، في سياق المصالحة المقترحة من وجوه المهاجرين والأنصار، جاء «عليه السلام»، ومعه بنو هاشم..

ولا شك في أنه «عليه السلام» لم يرد أن يكون حضور بني

هاشم معه رداً على استحضار عثمان لبني أمية حين شكى علياً «عليه السلام» إلى وجوه المهاجرين والأنصار، لأن علياً «عليه السلام» لا يرتضي المنطق العشائري، ولا يتعامل بمثل هذه الأساليب، لأن الإعتدال على المنطق العشائري لا يرضاه الله، وعلي «عليه السلام» لا يمكن أن يرضى إلا ما كان فيه رضا وقربة لله..

ولكنه جاء بهم.. لأن قسماً منهم قد شارك في وداع أبي ذر «رحمه الله».. وعاین ما فعله مروان، وما كان من صدّ علي «عليه السلام» له على النحو الذي تقدم.

فلا بد أن لا تبقى هناك أية ثغرة يمكن أن ينفذ منها الحاقدون من بني أمية، لتحريض عثمان على الإنتقام من سائر الذين شاركوا في الوداع، بدعوى أن قضية علي قد حسمها عثمان، لكن لا بد من محاسبة غيره ممن خالف أمر خليفته.

وهذا من شأنه أن يزيد الأمور تعقيداً، وربما يؤدي إلى ما لا تحمد عقباه..

الخطاب.. والعتاب:

وقد لاحظنا: أن الخطاب الذي جرى بين علي «عليه السلام» وعثمان لم يتضمن أي تراجع لعلي «عليه السلام» عن موقفه، بل هو قد أكد، وزاده بياناً وتوضيحاً.. فلاحظ ما يلي:

1 - إنه «عليه السلام» أوضح لعثمان: أنه لم يرد بوداعه لأبي ذر

مساءته، فإنه أجل وأسمى خلقاً، وأشرف نفساً، وأصح غاية من أن يتعامل بهذه النظرة الضيقة، فيكون همه مساءة شخص بعينه، بالعدوان على آخر، أو بالإحسان له فهو لم يشيع أباً ذر ولم يودعه ليغيب عثمان، بل فعل ذلك أداء لحق الله في عباده المؤمنين، المتقين، المخلصين، المجاهدين والمظلومين خالصاً لله ولا يريد به إلا وجه الله.

كما أنه لم يرد الخلاف على عثمان بالتعدي على مروان.. بل أراد بعمله قضاء حق أبي ذر. وهو هدف شريف يأمر به الدين، ويقضي به العقل ويرضاه الوجدان..

2 - ما جرى لمروان إنما كان عقوبة له، لتدخله لمنع أداء حق الله تبارك وتعالى..

3 - إنه «عليه السلام» يصرح: بأن وداع أبي ذر من حقوق الله تبارك وتعالى، كما هو من حقوق أبي ذر، فلماذا ينكره عليه عثمان أو غيره.. ولماذا يريدون المنع من أداء حق الله وحق المسلم.

نعم.. هو حق لله من حيث هو نصرة لدينه، ودفاع عن عباده، وتقوية لهم في جهادهم لإقامة دينه، وإحياء شرائعه، وحمل الآخرين على التراجع عن المخالفات التي صدرت، أو يراد لها أن تصدر..

4 - يلاحظ هنا: أنه «عليه السلام» قال: «فرددته رد مثلي لمثله»، أي لأنه «عليه السلام» نفس النبي «صلى الله عليه وآله» وسيد الوصيين، وباب مدينة العلم، والمجاهد في سبيل الله، و.. و..

ومروان خيط باطل ولا يعرف له أب، وهو ابن طليق.. و.. و.. إلى آخر ما ذكرناه وغيره مما لم نذكره.. فرد أوصياء الأنبياء يكون بالموعة والهداية ثم بالتأديب، ووضع الأمور في نصابها.

5 - قول علي «عليه السلام»: «أما ما كان مني إليك، فإنك أغضبتني، فأخرج الغضب مني ما لم أرد..» يتضمن إدانة صريحة لعثمان، ولم يتصد عثمان لدفعها، أو لإثارة أية شبهة حولها. فهو صريح بأن عثمان هو الذي بادر إلى إغضاب علي «عليه السلام». فما كان منه «عليه السلام» إلا أن مارس حق الرد بالمثل، على قاعدة: (فَمَنْ اعْتَدَى عَلَيْكُمْ فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا اعْتَدَى عَلَيْكُمْ)⁽¹⁾.. وهو حق مشروع في الدين، وفي العقل، ولدى العقلاء أيضاً..

وقد بين «عليه السلام»: أن المقابلة بالمثل إنما تأتي على قاعدة: «مكره أخاك لا بطل».. إذ لا بد للإمام «عليهم السلام» من ردع المعتدي بما يستحقه، وإن كان يتمنى لو أن المذنب لم يذنب ولم يحتج إلى العقوبة من الأساس.

عثمان يغفو حيث لا يحق له:

واللافت هنا: أن عثمان يقول لعلي: «وأما ما كان منك إلى

(1) الآية 194 من سورة البقرة.

مروان، فقد عفا الله عنك».

فإنه لم يكن لمروان حق يحتاج إلى العفو، ولو كان لمروان حق، فإنه هو الذي يعفو عنه أو لا يعفو، وليس لعثمان أن يفعل ذلك.. وذلك واضح.

عليكم بالشيخ علي بن أبي طالب ×:

من كتاب عتيق في المناقب قال: أخبرني مخول بن إبراهيم، عن عبد الرحمن بن أبي رافع، عن أبيه، عن أبي ذر قال: لما سير عثمان أبا ذر إلى الربذة أتته أسلم عليه، فقال أبو ذر: ان اصبر لي ولأناس معي (كذا في المصدر) عدة (لعل الصحيح: فقال لي ولأناس معي عدة: ان اصبر)، إنها ستكون فتنة ولست أدركها، ولعلكم تدركونها، فاتقوا الله، وعليكم بالشيخ علي بن أبي طالب، فإني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» وهو يقول:

أنت أول من آمن بي، وأول من يضافحني يوم القيامة، وأنت الصديق الأكبر، وأنت الفاروق الذي يفرق بين الحق والباطل، وأنت يعسوب المؤمنين، والمال يعسوب الكفرة (1).

(1) بحار الأنوار ج 22 ص 435 عن كشف اليقين ص 201 و 202 وراجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 13 ص 228 ومناقب الإمام أمير المؤمنين للكوفي ج 1 ص 277 والإمام علي بن أبي طالب للهمداني ص 169 وشرح الأخبار ج 2 ص 278 والمسترشد للطبري ص 214 و 290 والفصول

ونقول:

- 1 - إن أبا ذر «رحمه الله» لم يأمر هؤلاء القوم بمتابعة أمير المؤمنين «عليه السلام» إلا بعد أن أخبرهم بأمر غيبي. وذلك ليقترن التوجيه بالدلالة الإعجازية القادرة على ترسيخ اليقين لديهم.
- والتوجيه إذا اقترن بأمر خارق للعادة، فالإلتزام به يكون أقوى، واليقين بصحته أعمق، والتفاعل معه أشد، لأن هذا الإقتران يبين لهم أنه لا يخبرهم من عند نفسه، بل هو علم من ذي علم.
- 2 - إن المناسبة التي قرن بها هذا التوجيه حساسة جداً بالنسبة إليهم، فإنها فتنة مقبلة عليهم، والفتنة هي التي يخشى الناس على أنفسهم فيها من الهلاك..
- وذلك ليدلهم على أن المتابعة التي يأمرهم بها لا يراد منها مجرد أمرهم بالاستفادة من شخص لا يمتاز عنهم بالشيء الكثير.. بل ذلك الشخص هو ملاذهم، والمنقذ لهم من الفتنة التي هي أخطر ما يواجهونه في حياتهم.

المختارة ص 263 وخلاصة عبقات الأنوار ج 9 ص 279 والغدير ج 2 ص 313 وجامع الرواة للأردبيلي ج 2 ص 387 وقاموس الرجال للتستري ج 9 ص 402 وج 11 ص 341 والعثمانية للجاحظ ص 290 وغاية المرام ج 5 ص 11 و 114 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 4 ص 34 وج 15 ص 341.

والفتنة هي الأمر الذي لا يعرف وجه الحق فيه إلا الأوحدي من الناس، المرتبط بالغيب الالهي، الذي يتلقى منه تعالى دون سواه الهدايات والمنجيات في الفتن.

3 - إن أبا ذر «رحمه الله» بين لهم أيضاً مبررات وحيثيات أمره لهم، بمتابعة شخص بعينه، حين روى لهم الحديث عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» في علي «عليه السلام»، وقد تضمن هذا الحديث كل المعاني التي يحتاجونها في الذي يخلصهم من الفتن، ويهديهم من الضلال.

الفصل السابع:

إشتراكية.. أم مزدكية؟!..

بداية:

عرفنا: أن أبا ذر قد نفي إلى الشام ثم إلى الربذة، فقتلوه فقراً وجوعاً، وذلاً، وضراً وصبراً.. وقد فعلوا به ذلك لأسباب عديدة، نذكر منها ما يلي:

1 - إصراره على نشر حديث رسول الله «صلى الله عليه وآله»، رغم منع السلطات، وعدم اكتراثه بتهديداتهم، وقد قال: «والله لو وضعت الممصامة على هذه (وأشار إلى حلقه) على أن أترك كلمة سمعتها من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، لأنفذتها قبل أن يكون ذلك» (1).

2 - موقفه من تدخلات اليهود وأخبارهم في شؤون المسلمين وقراراتهم.

3 - إعتراضه على سيرة الحكام في بيت مال المسلمين، وعلى

(1) الطبقات الكبرى لابن سعد ج 2 ص 354 وتاريخ مدينة دمشق ج 66 ص 194 وسنن الدارمي ج 1 ص 136 وسير أعلام النبلاء للذهبي ج 2 ص 64 وج 3 ص 410 وصحيح البخاري (ط دار الفكر) ج 1 ص 25 وعمدة القاري ج 2 ص 42 وتغليق التعليق ج 2 ص 79.

ممارسات أخرى ظالمة، أو غير مشروعة.

4 - نشره لفضائل أمير المؤمنين «عليه السلام»، ووصي رسول رب العالمين، والنص على إمامته وخلافته.

جهل أم تجاهل؟!:

ولكن بعض الناس أرادوا أن يفهموا ما جرى بأنحاء أخرى، فأتوا بتحليلات وتصويرات مختلفة، تبعاً «لاختلاف العصبية والدوافع. حتى لقد وصم بعضهم هذا الصحابي الجليل أخيراً»، بأنه يتبنى الإشتراكية تارة، والمزدكية أخرى، وغير ذلك. ولا نستطيع أن نصنف هذا التجني عليه على أنه جهل بالحقائق بل هو تجاهل فاضح لها؛ فإن النصوص متواترة، والدلائل ظاهرة وباهرة، لا تسمح لأحد بالوهم والخطأ فيها.

وما ذكرناه في هذا الكتاب هو أقل القليل مما يدل على صحة مواقف هذا الرجل الجليل والعظيم.

وفي جميع الأحوال نقول:

لا بد لنا أولاً من ذكر بعض أقوال ونظريات هؤلاء. ثم نعقب ذلك بما نراه مقنعاً ومقبولاً، لنجيب به على التساؤلات المطروحة، فنقول:

هذه هي آراؤهم!!!:

1 - قال ابن الأثير وأبو هلال العسكري:

كان أبو ذر يذهب إلى أن المسلم لا ينبغي أن يكون له في ملكه أكثر من قوت يومه وليلته، أو شيء ينفقه في سبيل الله، أو يعده لغريم. ويأخذ بظاهر القرآن:

(وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ)⁽¹⁾، فكان يقوم بالشام، ويقول:

يا معشر الأغنياء والفقراء، بشر الذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها في سبيل الله بمكاو من نار، تكوي بها جباههم، وجنوبهم، وظهورهم. فما زال حتى ولع الفقراء بمثل ذلك وأوجبه على الأغنياء، وشكى الأغنياء ما يلقون منه.

فأرسل إليه معاوية بألف دينار في جنح الليل، فأنفقها، فلما صلى معاوية الصبح دعا رسوله الذي أرسله إليه، فقال: إذهب إلى أبي ذر فقل له: انقذ جسدي من عذاب معاوية، فإنه أرسلني إلى غيرك، وإنني أخطأت بك، ففعل ذلك.

فقال له أبو ذر: يا بني، قل له: والله ما أصبح عندنا من دنائيرك دينار، ولكن أخرنا ثلاثة أيام حتى نجتمعها.

فلما رأى معاوية بأن فعله يصدق قوله، كتب إلى عثمان الخ..⁽²⁾.

(1) الآية 34 من سورة التوبة.

(2) الكامل في التاريخ ج 3 ص 115 وليراجع: الأوائل ج 1 ص 276 - 277.

وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج 66 ص 199 وسير أعلام النبلاء ج 2 ص 69.

2 - رأي ابن كثير:

قال ابن كثير: قلت: كان من مذهب أبي ذر «رحمه الله» تحريم ادخار ما زاد على نفقة العيال.

وكان يفتي بذلك، ويحثهم عليه، ويأمرهم به، ويغلظ في خلافه. فنهاه معاوية؛ فخشى أن يضر بالناس في هذا، فكتب يشكوه إلى أمير المؤمنين عثمان، وأن يأخذه إليه؛ فاستقدمه عثمان إلى المدينة، وأنزله بالربذة، وحده، وبها مات «رحمه الله» في خلافة عثمان (1).

وقال في أبي ذر: إنه كان ينكر على من يفتني مالاً من الأغنياء، ويمنع أن يدخر فوق القوت، ويوجب أن يتصدق بالفضل، ويتأول قول الله سبحانه وتعالى: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (2)، فنهاه معاوية عن إشاعة ذلك، فلا يمتنع، فبعث يشكوه الخ.. (3).

3 - الشوكاني:

وتاريخ المدينة لابن شبة ج3 ص1040.

(1) تفسير القرآن العظيم ج2 ص352 و (ط دار المعرفة) ج2 ص366

والغدير ج8 ص362.

(2) الآية 34 من سورة التوبة.

(3) البداية والنهاية ج7 ص155 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج7 ص157

والغدير ج8 ص331 ونظرة في كتاب البداية والنهاية ص114.

قال الشوكاني: «..واختلف أهل العلم في المال الذي أدبت زكاته: هل يسمى كنزاً؟! أم لا؟! فقال قوم: هو كنز.

وقال آخرون: ليس بكنز.

ومن القائلين بالأول: أبو ذر، وقيده بما فضل عن الحاجة»⁽¹⁾.

4 - الألوسي:

كما أن الألوسي «..أخذ بظاهر الآية فأوجب إنفاق جميع المال، والفاضل عن الحاجة أبو ذر «رحمه الله»، وجرى لذلك بينه وبين معاوية في الشام ما شكاه إلى عثمان في المدينة، فاستدعاه فرآه مصراً الخ..»⁽²⁾.

5 - لجنة الفتوى بالأزهر:

وقالت لجنة الفتوى، بالأزهر: «.. وذهب أبو ذر الغفاري «رحمه الله» إلى أنه يجب على كل شخص أن يدفع ما فضل عن حاجته من مال مجموع ما عنده في سبيل الله، أي في سبيل البر والخير، وأنه يحرم ادخار ما زاد عن حاجته، ونفقة عياله.

إلى أن تقول: والحق أن هذا مذهب غريب من صحابي جليل كأبي ذر، وذلك لبعده عن مبادئ الإسلام، وعما هو الحق الظاهر

(1) فتح القدير ج 2 ص 356 وراجع: الجامع لأحكام القرآن ج 8 ص 125.

(2) تفسير الألوسي ج 10 ص 87 والغدير ج 8 ص 367 عنه.

الواضح، ولذلك استنكره الناس في زمنه واستغربه»⁽¹⁾.

والظاهر: أن مرادهم بالناس هو الهيئة الحاكمة، فإن الصحابة كانوا معه.

6 - جبران ملكوت:

وقريب من ذلك ما قاله الكاتب المسيحي جبران ملكوت في مقال له في جريدة الأخبار العراقية عدد 2503 سنة 1368.

7 - الرصافي:

قال الرصافي شاعر العراق:

إنما الحق مذهب الإشتراكية فيما يختص في الأموال

مذهب قد نحى إليه أبو ذر قديماً، في غابر الأجيال

8 - أحمد أمين:

كما أحمد أمين: بعد أن ذكر رواية الطبري قال: «فترى من هذا أن رأيه قريب جداً من رأي مزدك في الأموال..».

ثم ذكر: أنه تلقاه من ابن سبأ اليهودي، ثم قال: «..فمن المحتمل القريب: أن يكون قد تلقى هذه الفكرة من مزدكية العراق أو اليمن، واعتنقها أبو ذر، حسن النية في اعتقادها، وصبغها بصبغة الزهد التي

(1) الغدير ج8 ص362 عن مجلة الوقت المصرية الصادرة سنة 1367 عدد

كانت تجنح إليها نفسه الخ..»(1).

9 - آخرون:

وقد أشار العلامة الأميني في الغدير (2) إلى ما ذكره الخصري في محاضراته(3).

وعبد الحميد العبادي في كتابه(4)، تحت عنوان: أبو ذر الغفاري..

ومحمد أحمد جاد المولى في كتاب: إنصاف عثمان (5).

وصادق إبراهيم عرجون في: عثمان بن عفان(6).

وعبد الوهاب النجار في: الخلفاء الراشدون(7).

10 - الغضب:

وقد حاول منير الغضبان في كتابه: «أبو ذر الغفاري: الزاهد المجاهد» أن يظهر أنه لم يكن هناك خلاف بين أبي ذر وعثمان بل كانا على تمام الوفاق والإنسجام.

(1) راجع: فجر الإسلام ص 110 و 111.

(2) راجع: الغدير ج 8 ص 380.

(3) راجع: محاضرات تاريخ الأمم الإسلامية ج 2 ص 36 و 37.

(4) راجع: صور من التاريخ الإسلامي ص 109.

(5) راجع: إنصاف عثمان ص 41 و 45.

(6) راجع: عثمان بن عفان ص 35.

(7) راجع: الخلفاء الراشدون ص 317.

وأن كلاً منهما كان يعظم الآخر ويجله، ولم يحصل بينهما أية كدورة ومشاجرة وأن عثمان لم ينف أبا ذر إلى الشام، ولا إلى الربذة، وإنما كان أبو ذر ينصح الناس بالزهد بالدنيا لا أكثر ولا أقل.

وأنه لم يكن ثمة فقراء يخاف من ثورتهم ضد الهيئة الحاكمة، إلى آخر ما هنالك من أمور يذكرها تخالف ضرورة التاريخ (1).

11 - العلامة الطباطبائي:

يقول العلامة الطباطبائي «رحمه الله»: «فالأية ناظرة إلى الكنز الذي يصاحبه الإمتناع عن الإنفاق في الحقوق المالية الواجبة، لا بمعنى الزكاة الواجبة فقط، بل بمعنى يعمها وغيرها من كل ما يقوم عليه ضرورة المجتمع الديني، من الجهاد، وحفظ النفوس من الهلكة، ونحو ذلك».

وقال: «فالأية إنما تنهى عن الكنز لهذه الخصيصة، التي هي إثثار الكانز نفسه بالمال من غير حاجة إليه على سبيل الله، مع قيام الحاجة إليه» (2).

وقال: «وقصص أبي ذر واختلافه مع عثمان ومعاوية معروفة، مضبوطة في كتب التاريخ، والتدبر فيما مر من أحاديثه وما قاله لمعاوية: إن الآية لا تخصص بأهل الكتاب، وما خاطب به عثمان،

(1) راجع كتاب: أبو ذر الغفاري: الزاهد المجاهد.

(2) الميزان ج9 ص251 و 258.

وواجه به كعباً» يدل: على أنه إنما فهم من الآية ما قدمناه: أنها تؤعد على الكف عن الإنفاق في السبيل الواجب (1).

حقيقة موقف أبي ذر:

وبعد ما تقدم نقول:

إن أبا ذر لم يكن يؤمن بوجوب إنفاق كل ما زاد على النفقة، ولا كان ينكر على الهيئة الحاكمة تملك الأموال.. ولا كان يدعو إلى التزمت وترك الدنيا، والإعراض عنها بحيث يضر بالعيش، وعمران الحياة.. ولا كان يدعو إلى الانفاق الواجب الزائد على الزكاة، مما لابد منه في السبيل الواجب.

وإنما هو يقول بجواز ملكية كل ما يأتي بالطرق المشروعة، بعد إخراج حقوق الله منه، من الزكاة والخمس، وما إلى ذلك، ولا يجب إنفاقه.

ولكنه ينكر على الحكام، والولاة، وعلى معاوية والأمويين استئثارهم ببيت مال المسلمين، وانفاقه على شهواتهم، ومآربهم، ولذا نذهم الشخصية، وحرمان الآخرين منه.

وما جرى بين أبي ذر وبين كعب الأحبار لم يكن هو لب المشكلة وأساسها، لكي يتشبث به العلامة الطباطبائي. ويبيني كل خلاف إبي ذر مع الحكام عليه.. بل كان مفردة عابرة استفاد منها عثمان لقدح

(1) الميزان ج 9 ص 251 و 258.

زناد التنكيل بأبي ذر، ومباشرة نفيه إلى الربذة، ليموت هناك جوعاً وضراً.. إن ما أنكره أبو ذر هو الذي حذره منه رسول الله أصحابه وأُمته من أن بني أبي العاص سيتخذون بمال الله دولاً وعباده خولاً ودينه دخلاً وأحاديث أخرى. وعمر بن الخطاب أيضاً قد حذر عثمان من هذه الأمور وهذه الطريقة في الحكم والإدارة والتصرف، وأكد له أن المسلمين وعلى رأسهم الصحابة سيثورون عليه، إن فعل ذلك. وحذر منه أيضاً علي وعمار، وأبو ذر، وغيرهم كسعد وعبد الرحمن. وكل هذه الاعتراضات والإحتجاجات إنما هي على الإستئثار بالأموال العامة، أعني أموال المسلمين لا الأموال الخاصة التي جمعت من طرق مشروعة فإنه لم يناقش احد، لا أبو ذر ولا غيره في المقدار المسموح منها وغير المسموح ولا تجد لذلك أثراً أبداً.

دليلنا على ما نقول:

وأما أدلة الإثبات لذلك فقد تقدم شطر هام منها، ونستطيع أن نجمل شطراً منها هنا في الأمور التالية:

أولاً: إن أبا ذر يأمر عثمان باتباع سنة صاحبيه: أبي بكر وعمر في الأموال.

قال عثمان: كذبت، ولكنك تريد الفتنة، وتحبها، وقد انغلت الشام علينا.

فقال أبو ذر: اتبع سنة صاحبك لا يكن لأحد عليك كلام (1).

ولما فعل عثمان بأبي ذر ما فعل، وأرسله إلى الشام؛ ليكون بعيداً عنه، ويعيش تحت إشراف ورقابة معاوية وأعوانه.. وليواجه الكثير من الأذى، وأنواع المصاعب والإهانات - لما كان ذلك - قال علي «عليه السلام» لعبد الرحمن بن عوف: هذا عملك. في إشارة منه إلى دور ابن عوف في الشورى العمرية في تكريس الأمر لصالح عثمان.

فقال عبد الرحمن: إذا شئت فخذ سيفك، وأخذ سيفي؛ إنه قد خالف ما أعطاني (2). أي خالف ما أخذه عليه في قضية الشورى، من العمل بالكتاب والسنة، وسنة أبي بكر وعمر.

ومن الواضح: أن صاحبيه «أبا بكر وعمر» كانا يقبلان بملكية

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 56 وج 8 ص 259 و 260 وبحار الأنوار ج 22 ص 417 وج 31 ص 177 و 178 والفتوح لابن أعمش ج 2 ص 158 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 608 والغدير ج 8 ص 297 و 306 والدرجات الرفيعة ص 245 وأعيان الشيعة ج 4 ص 238 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج 1 ص 370 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 296 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 271 وسفينة النجاة للتنبكابي ص 252.

(2) أنساب الأشراف ج 5 ص 57 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 28 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 282 والغدير ج 9 ص 86 و 215 وج 10 ص 124.

ما زاد عن الحاجة، إذا كان قد أدى حق الله فيه. ولا يوجبان إنفاق الزيادة.

ثانياً: إن غضب الصحابة لأبي ذر، ومنهم علي والحسان «عليهم السلام»، وكذلك عمار، وعبد الرحمن بن عوف، - إن غضبهم هذا - يدل على أنهم كلهم كانوا يشاطرونه رأيه، ويذهبون مذهبه، مع أن من بينهم - وهو ابن عوف - قد ترك من الذهب ما يكسر بالفؤوس، وقد مات بعد إرجاع أبي ذر من الشام.

ولو كان أبو ذر ينكر عليهم مجرد جمع المال، لما كان عبد الرحمن بن عوف من مؤيديه، فإنه لما مات، وجيء بتركته حالت البدر بين عثمان وبين الرجل القائم. وحينما سأل عثمان كعب الأحبار عن رأيه فيمن ترك هذا المقدار من المال، وأعطاه كعب رأيه، ضربه أبو ذر بعصاه.. وكانت النتيجة هي نفيه إلى الربة، حسبما هو معلوم⁽¹⁾.

ومما يدل على غضب الصحابة له:

ما قاله البلاذري وغيره: «وقد كانت من عثمان قبل هنات إلى عبد الله بن مسعود، وأبي ذر، فكان في قلوب هذيل وبني زهرة، وبني

(1) راجع: مروج الذهب ج2 ص340 ومسند أحمد ج1 ص63 والغدير ج8 ص369 ومجمع الزوائد ج10 ص239 وتاريخ الإسلام للذهبي ج3 ص411 وراجع: حلية الأولياء ج1 ص160.

غفار وأحلافهما، من غضب لأبي ذر ما فيها، وحنقت بنو مخزوم لحال عمار بن ياسر»⁽¹⁾.

وقال الشريف المرتضى عن أبي ذر: «لم يكن في أهل المدينة إلا من كان راضياً، بقوله عاتباً بمثل عتبه، إلا أنهم كانوا بين مجاهر بما في نفسه، مخف ما عنده، وما في أهل المدينة إلا من رثى لأبي ذر مما حدث عليه، ومن استفظعه. ومن رجع إلى كتب السيرة عرف ما ذكرناه»⁽²⁾.

وتقدم: تذاكر علي «عليه السلام» وعبد الرحمن بن عوف فعل عثمان.

فقال علي «عليه السلام»: هذا عملك.

فقال عبد الرحمن: إذا شئت فخذ سيفك، وأخذ سيفي؛ إنه قد

(1) أنساب الأشراف ج 5 ص 26 و 68 وتاريخ الخميس ج 2 ص 261 وكتاب الثقات لابن حبان ج 2 ص 258 و 259 والغدير ج 8 ص 359 وج 9 ص 169 عن بعض من تقدم، وعن: تاريخ اليعقوبي ج 2 ص 150 ومروج الذهب ج 1 ص 438 و 441 والرياض النضرة ج 2 ص 124 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ص 385 والصواعق المحرقة ص 68. وراجع: تاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 415 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1157.

(2) الشافي في الإمامة ج 4 ص 299 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 58 و 59 وسفينة النجاة للتكايفي ص 255.

خالف ما أعطاني.

ولكن الراوي ذكر: أن هذا الكلام كان بعد وفاة أبي ذر.. وذلك لا يصح، لأن ابن عوف قد توفي بعد رجوع أبي ذر من الشام، وقبل نفيه إلى الربذة، كما يدل عليه مشادة أبي ذر مع كعب الأحبار، وضربه له حتى غضب عثمان لكعب ونفا أبا ذر.

فلعل هذه القضية بين علي «عليه السلام» وعبد الرحمن قد حصلت حين نفي أبي ذر إلى الشام، لا بعد وفاة أبي ذر، ولعلها حرفت لحاجة في النفس قضيت.

وعلى كل حال، فإن عد ما فعله عثمان بأبي ذر من المطاعن على عثمان، ومن موجبات الثورة ضده لا يخفى على أي ناظر في كتب الحديث والتاريخ⁽¹⁾.

ثالثاً: لماذا لا نجد أبا ذر ينكر على غير عثمان وعماله، فقد كان في الصحابة وغيرهم أغنياء كثيرون؟! ولماذا ينحصر خلافه مع قریش⁽²⁾ ولا يتعداها إلى الأنصار،

(1) راجع: تاريخ اليعقوبي ج2 ص173 و 174 ومروج الذهب ج2 ص438 و 439 والصواعق المحرقة ص112 والأوائل ج1 ص276 - 279.
 (2) صحيح مسلم (ط دار الفكر) ج3 ص77 ومسند أحمد ج5 ص167 والسنن الكبرى للبيهقي ج6 ص359 وصحيح ابن حبان ج8 ص51 وتهذيب الكمال ج8 ص311 والغدير ج8 ص320.

وغيرهم من أصحاب الثروات؟! ولماذا تفسد الشام على معاوية، ويخاف عثمان منه أن يفسد المدينة؟!

نعم.. لماذا تتوجه نقمة الناس على خصوص الحكام في هذه القضية، وهم لا تقصير لهم، ولا مخالفة منهم. لقد كان الأجدر أن ينقم الناس على الأغنياء كلهم، لا على خصوص الحكام!.. فنقمتمهم على خصوص الحكام تدل على أنه إنما يتعرض لأمر يختص بالحاكم، وتكون مخالفته منحصرة به وفيه..

قال الزمخشري: «ولقد كان كثير من الصحابة، كعبد الرحمن بن عوف، وطلحة بن عبيد الله يقتنون الأموال، ويتصرفون فيها، وما عابهم أحد ممن أعرض عن القنية؛ لأن الإعراض اختيار للأفضل..»(1).

ومن أغنياء الصحابة نذكر:

1 - عبد الرحمن بن عوف، الذي كان على مربطه مئة فرس، وله ألف بعير، وعشرة آلاف من الغنم، وقد بلغ ثمن ماله أربعة وثمانين ألف دينار(2). بالإضافة إلى الذهب الذي خلفه عند موته.

(1) الكشف للزمخشري ج 2 ص 267 و (ط مطبعة مصطفى البابي) ج 2

ص 187 وتفسير النسفي ج 2 ص 87 والبحر المحيط ج 5 ص 39.

(2) راجع: مروج الذهب ج 2 ص 342 والبداية والنهاية ج 7 ص 164 ومشكلة

الناس لزمانهم ص 14.

وحديث ربع الثمن موجود في: جامع بيان العلم ج 2 ص 16 و 17 والغدير

- 2 - طلحة بن عبيد الله الذي بنى من البيوت ما قيمته مئة ألف دينار، وكانت غلته بالعراق كل يوم ألفاً مما يسمى بـ «الوافي»، وفي الشام عشرة آلاف دينار، وخلف مقادير هائلة من الذهب والفضة(1).
- 3 - 4 - قيس بن سعد، وعبد الله بن جعفر، اللذين كانا يهبان المئات والألوف، وأخبار كرمهما قد سارت في الآفاق.
- 5 - أبا سعيد الخدري الذي كان يقول: ما أعلم أهل بيت من الأنصار أكثر أموالاً منا(2).

- ج8 = = ص284 عن: الطبقات الكبرى لابن سعد (ط ليدن) ج3 ص96 و (ط دار صادر) ج3 ص136 ومروج الذهب ج1 ص434 وتاريخ اليعقوبي ج2 ص146 وصفة الصفوة لابن الجوزي ج1 ص138 والرياض النضرة لمحب الطبري ج2 ص291 وراجع: العبر وديوان المبتدأ والخبر ج1 ص204 والإستيعاب (ط دار الجيل) ج2 ص847 والإكمال في أسماء الرجال ص138 وتاريخ مدينة دمشق ج35 ص305 والوافي بالوفيات ج18 ص126 ونصب الراية ج5 ص218.
- (1) راجع: مشكلة الناس لزمانهم ص14 والغدير ج8 ص283 عن مروج الذهب ج1 ص434 وتاريخ مدينة دمشق ج25 ص101 و 102 و 120 وسير أعلام النبلاء ج1 ص32 والوافي بالوفيات ج16 ص273 والإكمال في أسماء الرجال ص114 والطبقات الكبرى لابن سعد ج3 ص221 و 222 وتهذيب الكمال ج13 ص423.
- (2) صفة الصفوة لابن الجوزي ج1 ص715 والغدير ج8 ص337 عنه، ومسند أبي داود الطيالسي ص294 ومسند ابن الجعد ص195 وتاريخ

6 - زيد بن ثابت الذي كان ورثته يكسرون ما خلفه من الذهب والفضة بالفؤوس، ليقترضوها فيما بينهم، وخلف من المزارع، والآبار والأموال الأخرى ما قيمته مئة وخمسون ألف دينار (1).

7 - ولحكيم بن حزام حكايات تدل على ثرائه الفاحش أيضاً (2).

8 - يعلى بن منبه (منية) أو (يعلى بن أمية) الذي خلف خمس مئة ألف دينار ذهباً، ومن البيوت والأراضي والديون ما يبلغ ثلاث مئة ألف دينار (3).

مدينة دمشق ج 20 ص 388 وإمتاع الأسماع ج 14 ص 100 وسبل الهدى والرشاد ج 10 ص 52.

(1) مشاكلة الناس لزمانهم ص 14 والغدير ج 8 ص 338 - 337 وراجع ج 2 ص 85 - 88 عن مروج الذهب ج 1 ص 434 والعلل لابن حنبل ج 2 ص 5 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 1 ص 204 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج 1 ص 359 وحليف مخزوم (عمار بن ياسر) ص 204.

(2) صفة الصفوة لابن الجوزي ج 1 ص 715 وتاريخ مدينة دمشق ج 15 ص 325 - 344 و (ط دار الفكر) ج 15 ص 119 - 125 والغدير ج 8 ص 337 - 338 عنهما، وراجع ج 2 ص 85 - 88 وتهذيب الكمال ج 7 ص 185 - 190 وسير أعلام النبلاء ج 3 ص 50 و 51 والإصابة ج 2 ص 98 وراجع: السنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 35 ومعرفة السنن والآثار ج 4 ص 427 والإستيعاب ج 1 ص 362 وأضواء البيان ج 2 ص 74 .

(3) مشاكلة الناس لزمانهم ص 14 والغدير ج 8 ص 284 عن مروج الذهب ج 1 ص 434 وأعيان الشيعة ج 1 ص 346 . وراجع: الوافي بالوفيات ج 29

9 - عمر بن الخطاب.. الذي كان يملك أربعة آلاف فرس(1) وغير ذلك(2).

10 - بل إن عثمان نفسه كانت له أموال هائلة، حسبما قدمناه في فصل سابق.

وراجع المزيد من المصادر كتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام»، الفصل الثالث، حين الكلام على آثار الفتوح على الفاتحين.

ص14 وكتاب الفتوح لابن أعثم ج2 ص453 والإمامة والسياسة (تحقيق الشيرازي) ج1 ص79 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج3 ص355 والجمل للشيخ المفيد ص89 و 123 ونفس الرحمن في فضائل سلمان ص250 و شرح إحقاق الحق (الملحقات) ج32 ص422 والإستيعاب ج4 ص1585 - 1587 والإكمال في أسماء الرجال ص146 والجمل لابن شذقم ص108 وبحار الأنوار ج32 ص145 وقاموس الرجال للتنستري ج11 ص143 والفصول المهمة لابن الصباغ ج1 ص372 وعمدة القاري ج15 ص49 والثقات لابن حبان ج2 ص279 والبداية والنهاية ج7 ص258.

(1) المصنف لابن أبي شيبة ج7 ص644 والخراج لأبي يوسف ص51 وإن كان يقول: إنها كانت موسومة في سبيل الله تعالى. وراجع: تاريخ الأمم والملوك ج3 ص155.

(2) راجع كتابنا: الحياة السياسية للإمام الحسن «عليه السلام».. الفصل الثالث. حين الكلام على آثار الفتوح على الفاتحين.

رابعاً: قال الأميني: «..تشريع الزكاة يدل على أن الباقي مباح لصاحبه، ولأبي ذر نفسه في آداب الزكاة أحاديث أخرجه البخاري، ومسلم، وغيرهما من رجال الصحاح، وأحمد، والبيهقي، وغيرهم؛ فلو كان يجب إنفاق بعد إخراج الزكاة، فما معنى التحديد بالنُّصْب، والإخراج منها»(1).

وعن أبي ذر في حديث له عن النبي «صلى الله عليه وآله»: «لا يموت أحد منكم، فيدع إبلاً وبقراً لم يؤد زكاتها إلا جاءته يوم القيامة أعظم ما كانت واسمته، تطؤه بأخفافها الخ..»(2).
هذا كله عدا ما رواه أبو ذر في الأموال، والنفقات والصدقات المستحبة، وقد ذكره الأميني في الغدير عن مصادر كثيرة(3).

(1) الغدير ج 8 ص 338 - 339.

(2) راجع: مسند أحمد ج 5 ص 157 و 158 وصحيح مسلم ج 3 ص 75 و 74 وسنن النسائي ج 5 ص 29 و 27 والسنن الكبرى للبيهقي ج 4 ص 97 و 182 وعمدة القاري ج 9 ص 27 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 19 ص 240 وكنز العمال ج 6 ص 301 و 309.

وراجع: كشف الخفاء ج 1 ص 219 والسنن الكبرى للنسائي ج 2 ص 14 و 12 والمغني لابن قدامة ج 2 ص 467 والشرح الكبير لابن قدامة ج 2 ص 496 = وكشاف القناع ج 2 ص 220 والمحلى لابن حزم ج 6 ص 8 وجواهر العقود ج 1 ص 169 ونيل الأوطار ج 6 ص 44 وسنن الدارمي ج 1 ص 380 وصحيح ابن خزيمة ج 4 ص 9.

(3) الغدير ج 8 عن: مسند أحمد ج 5 ص 151 - 178 وتاريخ الأمم والملوك ج 5

فروايته لذلك تدل: على أنه لم يكن يوجب إنفاق ما زاد على الحاجة، إلا ما أوجبه الله تعالى من حق الزكاة، والخمس، ونحوهما، وإلا.. لم يكن بالإمكان فهم المبرر للصدقات المستحبة وغيرها من النفقات..

ومع غض النظر عن ذلك، وفرضنا أن أبا ذر لم يرو من ذلك شيئاً، فهل لم يكن أبو ذر يحفظ من القرآن إلا آية الكنز؟! ألم يمر أمامه آية آية ترتبط بالزكاة، والنفقات، والصدقات المستحبة؟! ألم يقرأ قوله تعالى: (وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَاراً فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئاً أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَاناً وَإِثْماً مُبِيناً)(1).

ألا تدل هذه الآية على أن: للإنسان أن يملك قنطاراً، وأن يُملكه؟!!

ألم يقرأ آيات البيع، والشراء، والتجارة، عن تراض؟!
ألم يقرأ آيات الإرث؟! وغير ذلك مما يدل على جواز تملك

ص67 والأموال لأبي عبيد ص355 وسنن ابن ماجه ج1 ص544 وصحيح مسلم ج3 ص82 والسنن الكبرى للبيهقي ج4 ص188 والترغيب والترهيب ج1 ص47 وج2 ص38/230 وعن أبي داود، وابن خزيمة، والنسائي، والترمذي، وابن حبان، والحاكم، والدر المنثور ج3 ص233، عن ابن أبي شيبة، وابن مردويه.

(1) الآية 20 من سورة النساء.

المال، وكون الإنسان بالخيار بين الإنفاق والإمساك؟ وإن كان الإنفاق أفضل؟!

خامساً: مما روي عن أبي ذر:

1 - أنه قال لعثمان: لا ترضوا من الناس بكف الأذى حتى يبذلوا المعروف. وقد ينبغي لمؤدي الزكاة: أن لا يقتصر عليها حتى يحسن إلى الجيران والإخوان، ويصل القرابات.

فقال كعب: من أدى الفريضة فقد قضى ما عليه.

فرفع أبو ذر محجنه، فضربه فشجه(1).

قال العلامة الطباطبائي: «فإن لفظه كالصریح، أو هو صريح في أنه لا يرى كل إنفاق فيما يفضل من المؤنة بعد الزكاة واجباً، وأنه يقسم الإنفاق في سبيل الله إلى ما يجب وما ينبغي، غير أنه يعترض بانقطاع سبيل الإنفاق من غير جهة الزكاة، وانسداد باب الخيرات»(2).

2 - إن اعتراض أبي ذر الآتي على معاوية لبنائه الخضراء، وقوله له: إن كانت هذه الدار من مال الله فهي الخيانة، وإن كانت من مالك فهو الإسراف.. هذا القول يدل على أن أبا ذر يعتقد: أن المال

(1) تاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 336 والغدير ج 8 ص 351 عنه، وتاريخ مدينة دمشق ج 66 ص 198 والميزان ج 9 ص 258.

(2) الميزان ج 9 ص 263 - 264.

بعضه لله تعالى وهو بيت المال. وبعضه للإنسان. وأن للإنسان حق في أن يملك ما يبنى به الخضراء، لكنه يقول: إن صرفه بهذا النحو يكون سرفاً..

سادساً: في كلام أبي ذر نفسه شواهد أخرى على أنه إنما كان ينكر على الحكام أكلهم مال الله، واستثنى بهم بالفيء، وبيوت الأموال.. فلاحظ ما يلي:

1 - قال البلاذري والمعتزلي، والنص له: «إن عثمان لما أعطى مروان بن الحكم وغيره بيوت الأموال، واختص زيد بن ثابت بشيء منها، جعل أبو ذر يقول بين الناس، وفي الطرقات والشوارع: بشر الكانزين بعذاب أليم، ويرفع بذلك صوته، ويتلو قوله تعالى: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (1).

فرفع ذلك (مروان) إلى عثمان مراراً وهو ساكت، ثم إنه أرسل إليه مولى من مواليه: أن انته عما بلغني عنك.

فقال أبو ذر: أينهاني عثمان عن قراءة كتاب الله، وعيب من ترك أمر الله؟! فوالله الخ..» (2).

(1) الآية 34 من سورة التوبة.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 54 وج 8 ص 256 وبحار الأنوار ج 22 ص 414 وج 31 ص 174 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 293 وسفينة

2 - عن سفينانية الجاحظ: فقال له عثمان: أنت الذي تزعم أنا نقول: «يد الله مغلولة، وإن الله فقير ونحن أغنياء»؟!!

فقال أبو ذر: لو كنتم لا تقولون هذا لأنفقتم مال الله على عباده، ولكنني أشهد أنني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول: إذا بلغ بنو أبي العاص ثلاثين رجلاً جعلوا مال الله دولاً، وعباد الله خولاً، ودينه دخلاً (1).

3 - لما قدم أبو ذر المدينة (أي من الشام) جعل يقول: «تستعمل الصبيان، وتحمي الحمى، وتقرب أولاد الطلقاء الخ..» (2).
«فهو ينكر عليه إذن مخالفته الصارخة لأحكام الإسلام، وكونه يحمي الحمى، وغير ذلك مما ثبت مخالفته للشرع، لا عدم انفاقه ما زاد عن حاجته».

النجاة للتنكابني ص 250 وأنساب الأشراف للبلاذري ج 5 ص 52 والغدير ج 8 ص 292 و 303.

(1) راجع: الفتوح لابن أعثم ج 2 ص 156 - 157 و (ط دار الأضواء) ج 2 ص 374 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 55 - 56 و ج 8 ص 258 والصراط المستقيم ج 3 ص 33 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 607 وبحار الأنوار ج 22 ص 416 و ج 31 ص 176 والغدير ج 8 ص 305 والدرجات الرفيعة ص 244 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 295.
(2) أنساب الأشراف ج 5 ص 53 والغدير ج 8 ص 293 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج 1 ص 371.

4 - لقد رأينا النبي «صلى الله عليه وآله» نفسه يتنبأ بما يجري على أبي ذر، وبسببه، ونراه لا ينكر على أبي ذر موقفه، ولا يقول له: إن الحق سوف يكون معهم، فاقبل منهم واسكت عنهم. وإنما هو فقط يأمره أن لا يشهر السيف؛ لأن معنى ذلك: أن يقتل من دون أن يترتب اثر على ذلك..

فقد قال النبي «صلى الله عليه وآله» له: كيف أنت وأئمة (ولاة) بعدي يستأثرون بهذا الفيء؟!!

قال: قلت: إذن والذي بعثك بالحق اضع سيفي على عاتقي، ثم أضرب به حتى ألقاك، أو ألحق بك.

قال: أولا أدلك على ما هو خير من ذلك؟ تصبر حتى تلقاني(1).
وفي نص آخر: أنه «صلى الله عليه وآله» قال له: «يا أبا ذر أنت رجل صالح، وسيصيبك بلاء بعدي.

(1) كشف الأستار عن مسند البزار ج2 ص250 و 251 وكتاب السنة لأبي عاصم ص511 وكنز العمال (ط مؤسسة الرسالة) ج11 ص210 وقاموس الرجال للتستري ج11 ص322 وإمتاع الأسماع ج12 ص307 وسبل الهدى والرشاد ج10 ص83 ومسند أحمد ج5 ص180 بطريقتين صحيحين كما قال الأميني. وراجع ص178 و 179 و 156 والطبقات الكبرى لابن سعد ج4 ص166 والغدير ج8 ص316 - 317 وسنن أبي داود ج2 ص282.

قلت: في الله؟!

قال: في الله.

قلت: مرحباً بأمر الله»(1).

5 - قال العسقلاني حكاية عن غيره، ونقله العيني عن عياض: «والصحيح: أن إنكار أبي ذر، كان على السلاطين الذين يأخذون المال لأنفسهم ولا ينفقونه في وجهه. وتعقبه النووي بالإبطال، لأن السلاطين حينئذ كانوا مثل أبي بكر، وعمر، وعثمان، وهؤلاء لم يخونوا..»(2).

ونتعقب نحن النووي هنا بما تعقبه به أبو ذر من قبل، من أن عثمان لم يتبع سنة صاحبيه في الأموال، وقد قال له: «اتبع سنة صاحبك لا يكن لأحد عليك كلام».

6 - بنى معاوية الخضراء بدمشق، فقال أبو ذر: يا معاوية، إن كانت هذه الدار من مال الله فهي الخيانة، وإن كانت من مالك فهي الإسراف كما تقدم(3).

- (1) حلية الأولياء ج 1 ص 162 والغدير ج 8 ص 316 و 339 وتاريخ مدينة دمشق ج 66 ص 192 وراجع: كنز العمال ج 5 ص 787.
- (2) فتح الباري ج 3 ص 218 والغدير ج 8 ص 321 وعمدة القاري ج 8 ص 264 وفلك النجاة لفتح الدين الحنفي ص 155.
- (3) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 54 و 55 وج 8 ص 256 وأنساب الأشراف = ج 5 ص 53 وبحار الأنوار ج 22 ص 415 وج 31 ص 175

7 - وأخيراً.. فإننا نجد عثمان، يحاول أن يتستر على ما يجري على بيت المال فيقول:

أترون بأساً «أن نأخذ مالاً من بيت مال المسلمين فننفقه فيما ينوبنا من أمورنا ونعطيكموه؟!»

فقال كعب: لا بأس؛ فرفع أبو ذر العصا فوجأ بها في صدر كعب الخ..»⁽¹⁾.

وهكذا يتضح: أن أبا ذر كان ينكر على الهيئة الحاكمة تصرفها في بيت مال المسلمين، واستنثارها بالفيء، ويصرح به في كلماته بما يزيل الريب، ولم يكن بصدد إنكار الملكية لما يزيد عن الحاجة، ولا بصدد الوعظ والتزهيد بالدنيا، إلى غير ذلك مما تقدم..

سابعاً: إن أبا ذر كان يستشهد بقوله تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا

والشافعي في الإمامة ج 4 ص 294 وكتاب الأربعين للشيرازي ص 605 والغدير ج 8 ص 293 و 304 وأعيان الشيعة ج 4 ص 237 وسفينة النجاة للتنكابني ص 251.

(1) راجع: أنساب الأشراف ج 5 ص 52 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 54 و ج 8 ص 256 وراجع: بحار الأنوار ج 31 ص 272 و 273 و ج 93 ص 93 ومروج الذهب ج 2 ص 240 (وتحقيق شارل بلا) ج 3 ص 83 والغدير ج 8 ص 295 وراجع: تقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 265 ومستدرک الوسائل ج 7 ص 37 وجامع أحاديث الشيعة ج 8 ص 321.

إِنَّ كَثِيرًا مِّنَ الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ لَيَأْكُلُونَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ وَيَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (1).

وكان ينادي «رحمه الله» بهذه الآية في الشوارع والطرق.. والمال الذي كان يأخذه الأحرار والرهبان هو أموال الكنائس والبيع، وما يُهدى إليها، والكفارات المذكورة في التوراة وأشباهها، وهي أموال عامة، فكان الأحرار والرهبان يكنزونها لأنفسهم، ويجعلونها من أموالهم الخاصة وينفقونها على شهواتهم.. فالله تعالى يخاطب المسلمين بهذه الآية، ويعطيهم قاعدة كلية، مفادها: أن كل من يأكل الأموال العامة، سواء أكان من أهل الكتاب، أو من غيرهم، محكوم عليه بالهلاك والعذاب..

فالآية ناظرة إلى التصرف في هذه الأموال، التي يجب صرفها في سبيل الله، المعبر عنها في الإسلام ببيت المال تارة، وبمال الله أخرى - وليست ناظرة إلى الأموال التي يملكها الشخص بالوسائل المشروعة وتزيد عن حاجته، لأن ما يملكه الشخص ليس من أموال الناس بديهة، وليست من الأموال التي تصرف في الجهات العامة.

كما أن تخصيص الأحرار والرهبان بالذكر في الآية دون غيرهم من سائر أغنياء اليهود والنصارى، الذين يأكلون أموال الناس بالباطل

(1) الآية 34 من سورة التوبة.

وما أكثرهم.. ليس إلا لخصوصية فيهم، وهي أنهم هم الذين، كانت لهم الهيمنة والسيطرة والنفوذ آنئذٍ، وكانت بيدهم الأموال العامة (لا الخاصة)، وكانت تأتيهم من الطرق الأنفة الذكر..

ومهما نوقش في دلالة الآية على ما ذكرناه.. فإن مما لا ريب فيه أن كل كلمات ومواقف أبي ذر تدل دلالة قاطعة على أنه «رحمه الله»، لم يفهم منها إلا الاستئثار بالفيء، ونهب بيت مال المسلمين..

والغريب هنا: أن البعض، كالفضل بن رزبهان وغيره يحاولون دعوى النسخ، ويقولون: إن مذهب عامة الصحابة والعلماء: أن آية تحريم كنز الذهب والفضة منسوخة بالزكاة، ومذهب أبي ذر أنها محكمة(1).

وقد أجاب العلامة المظفر «رحمه الله»: بأن هذا الكلام سخي؛ إذ لا معنى لنسخ الآية بالزكاة لعدم التنافي بينهما؛ إذ يمكن أن تجب الزكاة مع الزائد كما يمكن أن تجب دون الزائد؛ لتعلقها بمال الفقير، أو يجب الزائد دون الزكاة؛ حين لا يكون مال الغني زكويًا..(2).

(1) راجع: دلائل الصدق ج3 قسم 1 ص177 وإحقاق الحق (الأصل) ص256 وفتح القدير ج2 في تفسير الآية. والكشاف للزمخشري ج2 ص266 و267.

(2) راجع: دلائل الصدق ج3 قسم 1 ص180.

خطط الأمويين في مواجهة أبي ذر:

وقد اتبع الحكام آنذاك أساليب متعددة لضرب حركة أبي ذر، ومواجهة مسيرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، التي اخرجتهم إيما إخراج، ونستطيع أن نشير هنا إلى ما يلي:

1 - إن جمع عثمان الناس على مصحف واحد، قد كان في نفس سنة ثلاثين، وهي سنة استفحال الخلاف بين السلطة وبين أبي ذر (1).

ويلاحظ: أن أتباع عثمان أصروا على حذف الواو من آية: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (2)، وهي نفس الآية التي كان أبو ذر يستشهد وينادي بها في الشوارع..

وإنما أرادوا حذفها ليظهروا: أنها ليست قاعدة كلية، بل هي خاصة بأهل الكتاب، ولا تعم المسلمين؛ لأن الواو إذا حذفت من قوله تعالى: (وَالَّذِينَ) أمكن أن تكون مرتبطة بما قبلها، وجيء بها لبيان

(1) راجع: الكامل في التاريخ ج 3 ص 111 والعبر وديوان المبتدأ والخبر ج 2 ق 2 ص 135 ومستدرك سفينة البحار ج 5 ص 211 وراجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج 3 ص 502 وتاريخ مدينة دمشق ج 7 ص 346 وتهذيب الكمال ج 2 ص 272 وسير أعلام النبلاء ج 1 ص 400 و 402 وتاريخ القرآن الكريم لمحمد طاهر الكردي ص 39 وفتح الباري ج 9 ص 15.

(2) الآية 34 من سورة التوبة.

صفة للمذكورين قبلها، وهم الأخبار والرهبان.

وقد بلغ إصرارهم على حذفها حداً اضطر أبي بن كعب إلى التهديد بالجوء إلى السيف.

فعن علباء بن أحمر: أن عثمان بن عفان لما أراد أن يكتب المصاحف أرادوا أن يلقوا الواو التي في براءة (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ..) (1).

قال أبي: لتلحقنها، أو لأضعن سيفي على عاتقي؛ فألحقوها (2).

2 - كما أن معاوية يصر - من جهته أيضاً - «على تخصيص هذه الآية بأهل الكتاب، ليكون معذوراً في إجرائه قاعدته المعروفة عنه: إن مال الله له؛ فلا حرج عليه أن يفعل في مال الله ما يشاء.

فرد عليه الأحنف، وصعصعة» (3)، وواجهاه بشكل سافر، منعه

(1) الآية 34 من سورة التوبة.

(2) الدر المنثور ج 3 ص 233 وقال: أخرجه ابن الضريس، والميزان ج 9 ص 256 وج 12 ص 123 عنه، والمحزر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ج 3 ص 27.

(3) النصائح الكافية ص 103 و 106 عن ربيع الأبرار، وابن حجر، والمسعودي، ومروج الذهب ج 3 ص 43 وليراجع: حياة الصحابة ج 2 ص 79 ومجمع الزوائد ج 5 ص 236 وإن كان الرواة قد زادوا في الرواية ما تكذبه كل الشواهد والدلائل التاريخية، بل يكذبه نفس ما ذكره في حياة الصحابة ج 2 ص 80 و 81 والحاكم في المستدرک ج 3 ص 442 مما فعله

من تحقيق ما كان يصبو إلى تحقيقه.

وهذه القاعدة هي التي اختارها المأمون حين عرضت عليه سيرة معاوية، فراه يأخذ المال من حقوقه، ويضعه كيف يشاء.. (1).

نعم.. لقد أصر معاوية على هذا، وأصر أبو ذر على ذلك؛ ليمنع معاوية من التصرف ببيت مال المسلمين.. يقول زيد بن وهب: مررت على أبي ذر بالربذة؛ فقلت: ما أنزلك بهذه الأرض؟! قال:

قال: كنا بالشام، فقرأت: (وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (2)، فقال معاوية: ما هذه فينا، هذه في أهل الكتاب.

قلت أنا: إنها لفينا وفيهم.. (3).

بالحكم ابن عمرو الغفاري.

(1) المحاسن والمساوي للبيهقي (ط دار صادر) ص 495 والحياة السياسية للإمام الرضا «عليه السلام» ص 181 عنه.

(2) الآية 34 من سورة التوبة.

(3) صحيح البخاري في كتابي الزكاة والتفسير، (ط دار الفكر) ج 5 ص 203 وعمدة القاري ج 8 ص 248 وج 18 ص 264 والمصنف لابن أبي شيبة ج 3 ص 102 وج 7 ص 261 وجامع البيان ج 10 ص 157 وفتح القدير ج 2 ص 358 وشرح نهج البلاغة المعتزلي ج 8 ص 261 وج 3 ص 53 وصفة الصفوة ج 1 ص 596 والطبقات الكبرى لابن سعد ج 4 قسم 1 ص 166 وتفسير القرآن العظيم ج 2 ص 352 و (ط دار المعرفة) ج 2 ص 366

إذن.. فإن من أسباب نفي أبي ذر إلى الربذة إصراره على شمول هذه الآية للمسلمين!! «ما عشت أراك الدهر عجباً»!!

ولكننا مع ذلك نجد العديد من العلماء يصرون على مخالفة معاوية، وتأييد قول أبي ذر: بأن الآية تعم المسلمين.

يقول القرطبي: «قال أبو ذر وغيره: المراد بها أهل الكتاب وغيرهم من المسلمين، وهو الصحيح، لأنه لو أراد أهل الكتاب خاصة لقال: ويكنزون بغير: (وَالَّذِينَ) فلما قال: والذين، فقد استأنف معنى آخر، يبين أنه عطف جملة على جملة. فالذين يكنزون كلام مستأنف، وهو رفع على الابتداء..(1).

ووافق أبا ذر أيضاً: «ابن عباس، فقال: إنها عامة»(2).

وقال الشوكاني: «والأولى حمل الآية على عموم اللفظ، فهو أوسع من ذلك»(3).

والدر المنثور ج3 ص233 عن: ابن سعد، وابن أبي شيبة، والبخاري، وابن أبي حاتم، وأبي الشيخ، وابن مردويه، والغدير ج8 ص295 عن البخاري، والميزان ج9 ص257 عن الدر المنثور، وفتح الباري ج1 ص148 وراجع البداية والنهاية ج7 ص155.

(1) الجامع لأحكام القرآن ج8 ص123 والغدير ج8 ص374 عنه.

(2) راجع: تفسير القرآن العظيم ج2 ص352 و (ط دار المعرفة) ج2 ص366 والغدير ج8 ص373.

(3) فتح القدير ج2 ص356 والغدير ج8 ص374 عنه.

بل نجد البعض يتشدد أكثر، ويقول: المراد بها المسلمون الكانزون غير المنفقين، كما عن السدي (1).

وقد استنسبه الألوسي، ليناسب قوله تعالى: (وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ) (2).

وجوز إرادة المسلمين الكانزين غير المنفقين، الزمخشري والبيضاوي أيضاً (3) إلى غير ذلك مما لا مجال لمتابعه..

ومع أن هؤلاء كانوا أكثر تطرفاً من أبي ذر في تفسيرهم للآية، إلا أننا لم نجد أحداً وصمهم بالإشترابية، أو اتهمهم بالمزدكية واليهودية، ولا احتاجوا إلى من يؤول أقوالهم، ولا إلى من يفسر ويوجه مواقفهم وأفعالهم!!

3 - أسلوب الإقناع بالكف عما كان ينادي به، ولأجل ذلك يرسل معاوية إليه - وهو في الشام - من يقنعه بذلك.

فقد كان أبو ذر يغلظ لمعاوية؛ فشكاه إلى عبادة بن الصامت، وأبي الدرداء، وعمرو بن العاص، وأم حرام، فقال لهم: إنكم قد

(1) الدر المنثور ج 3 ص 232 عن ابن أبي حاتم، وتفسير القرآن العظيم ج 2 ص 352 والجامع لأحكام القرآن ج 2 ص 123 والغدير عنه.

(2) الآية 34 من سورة التوبة.

(3) تفسير الألوسي ج 10 ص 87 والكشاف للزمخشري ج 2 ص 266 و (ط مكتبة مصطفى البابي) ج 2 ص 187 وتفسير النسفي ج 2 ص 87 والغدير ج 8 ص 374 عنه، وعن تفسير البيضاوي ج 1 ص 499.

صحبتم كما صحب، ورأيتم كما رأى، فإن رأيتم أن تكلموه، ثم أرسل إلى أبي ذر فجاء؛ فكلموه.

فقال: أما أنت يا أبا الوليد الخ..

ثم تذكر الرواية نصيحته «رحمه الله» لهم، حتى قال عبادة بن الصامت: «لا جرم، لا جلست مثل هذا المجلس أبداً»⁽¹⁾.

4 - إتباع أسلوب المقاطعة والهجران.

5 - بالإضافة إلى أسلوب التهديد والوعيد: بالفقر، والجوع، والقتل؛ فقد روى سفيان بن عيينة، من طريق أبي ذر، قال: إن بني أمية تهددني بالفقر، والقتل، ولبطن الأرض أحب إلي من ظهرها، وللفقر أحب إلي من الغنى.

فقال له رجل: يا أبا ذر، ما لك إذا جلست إلى قوم قاموا وتركوك؟!!

قال: إني أنهاهم عن الكنوز⁽²⁾.

وقيامهم عنه إنما هو لنهي عثمان الناس عن مجالسته «رحمه

(1) مسند أحمد ج 5 ص 147 ومجمع الزوائد ج 8 ص 84 وكنز العمال ج 13 ص 316 وتاريخ مدينة دمشق ج 49 ص 289 .

(2) حلية الأولياء ج 1 ص 162 ومسند أحمد ج 5 ص 164 والغدير ج 8 ص 321 عنه وعن تهديدهم إياه بالقتل راجع: الكامل في التاريخ ج 3 ص 113 و 114 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 56 وغيره.

الله».

فلماذا اختص بنو أمية بتهديده بالقتل، والجوع، من دون سائر الأغنياء، لو كان - حقاً - ينكر الغنى على جميع الناس؟!...

إن الحقيقة هي كما يقول الأمين «رحمه الله»: أن بني أمية هم الذين كانوا يخضمون مال الله خضم الإبل نبتة الربيع، حسب تعبير علي «عليه السلام»⁽¹⁾.

وهم الذين عناهم يزيد بن قيس الأرحبي بقوله في صفين: «يحدث، أحدهم في مجلسه بذيت وذيت، ويأخذ مال الله، ويقول: لا إثم علي فيه، كأنما أعطي تراثه من أبيه، كيف؟! إنما هو مال الله أفاءه الله علينا بأسياقنا وأرماحنا»؟!⁽²⁾.

6 - محاولة نبذه إجتماعياً، ومنع الناس من الإتصال به، أو الإقتراب منه؛ فعن الأحنف بن قيس، قال: «كنت بالمدينة؛ فإذا أنا برجل يفر الناس منه حين يرونه.

قال: قلت: من أنت؟!!

(1) نهج البلاغة في الخطبة الشقشقية.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 5 ص 194 والنص له. وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 12 وقاموس الرجال للتستري ج 11 ص 110 وصفين للمنقري ص 248 والكامل في التاريخ ج 3 ص 298 والغدير ج 8 ص 344 وج 9 ص 45 وج 10 ص 59.

قال: أبو ذر الخ..»(1).

وقد أشرنا إلى ذلك آنفاً، فراجع..

7 - ثم تعرض أبو ذر للنفي إلى الشام(2)، كأسلوب من أساليب الضغط عليه، عله يستسلم، أو يمل، ولكن فألهم خاب، فقد زاده ذلك صلابة في دينه، وإيماناً بحقية موقفه..

8 - محاولة استدراجه، ليقبل بعض المال، وليتسنى لهم التشهير به أمام الملاء، على اعتبار: أنه رجل لا ينسجم قوله مع فعله..
ويبدو: أن هذه السياسة بدأت قبل استفحال الأمر بينه وبين معاوية والهيئة الحاكمة، وقبل قطعهم عطاءه.

قال ابن كثير، وابن الأثير، وأبو الهلال العسكري:

«وقد اختبره معاوية وهو عنده في الشام، هل يوافق عمله قوله؛ فبعث إليه في جنح الليل بألف دينار، ففرقها من يومه، ثم بعث إليه الذي أتاه بها، فقال: إن معاوية إنما بعثني إلى غيرك فأخطأت، فهات الذهب، فقال: ويحك، إنها خرجت، ولكن إذا جاء مالي حاسبناك به..
وأضاف ابن الأثير، وأبو هلال العسكري، قوله: فلما رأى

(1) راجع: مسند أحمد ج5 ص164 و167 والغدير ج8 ص320 عنه، والمستدرك للحاكم ج4 ص522.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص255 و256 ومسند أحمد ج5 ص156 و144 و178 ومصادر ذلك لا تكاد تحصى كثرة.

معاوية أن فعله يصدق قوله: كتب إلى عثمان: إن أبا ذر قد ضيق علي الخ...»(1).

وعثمان نفسه، قد أرسل إلى أبي ذر «بصرة فيها نفقة على يد عبد له، وقال: إن قبلها فأنت حر.

فأتاه بها، فلم يقبلها، فقال: اقبلها يرحمك الله؛ فإن فيها عتقي.

فقال: إن كان فيها عتقك، ففيها رقي. وأبى أن يقبلها»(2).

9 - ثم قطع الحكام الأمويون عطاء أبي ذر «رحمه الله» في محاولة منهم للضغط الإقتصادي عليه، علّه يستسلم ويلين. فلم تنجح المحاولة ولم يستسلم، بل صعد حملته ضد جشعهم واستئثارهم؛ فكان لهم معه أسلوب آخر..

10 - هو معاودة الإغراء بالمال، بعد أن ذاق مس الحاجة والجوع.

قال البلاذري، والمعتزلي: «وكان أبو ذر ينكر على معاوية أشياء يفعلها، فبعث إليه معاوية ثلاثمائة دينار، فقال: إن كانت هذه من

(1) تفسير القرآن العظيم ج 2 ص 352 و (ط دار المعرفة) ج 2 ص 366 والكامل في التاريخ ج 3 ص 114 و 115 والأوائل ج 1 ص 277 والغدير ج 8 ص 377.

(2) لباب الآداب ص 305 وأعيان الشيعة ج 4 ص 231 عنه، وشجرة طوبى ج 1 ص 75.

عطائي الذي حرمتمونيهِ عامي هذا قبلتها، وإن كانت صلة فلا حاجة لي فيها»⁽¹⁾.

فلما لم يفلح معاوية قام أحد أعوانه بمحاولة مماثلة، فأرسل إليه حبيب بن مسلمة بثلاثمائة دينار فرفضها أيضاً⁽²⁾.

كما أنه صار أبو ذر بالربذة «ذهب إليه حبيب بن مسلمة، وحاول أن يعطيه مالاً، فرفض أيضاً»⁽³⁾.

وقيل له: ألا تتخذ ضيعة، كما اتخذ فلان وفلان؟!!

فقال: وما أصنع بأن أكون الخ..⁽⁴⁾.

وحبيب هذا هو الذي نبه معاوية إلى الخطر المحدق به من قبل

(1) أنساب الأشراف ج 5 ص 53 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 54 و 55 وج 8 ص 256 والغدير ج 8 ص 293 و 350 عنهما. وراجع: كتاب الأربعين للشيرازي ص 605 وبحار الأنوار ج 22 ص 415 وج 31 ص 175 والدرجات الرفيعة ص 243 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 294 وسفينة النجاة للتكاكبي ص 251.

(2) أنساب الأشراف ج 5 ص 53 وصفة الصفوة ج 1 ص 595 والمصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 184 والدر المنثور ج 3 ص 234 عن أحمد في الزهد، والميزان ج 9 ص 257 عنه، وتاريخ مدينة دمشق ج 66 ص 208 وحلية الأولياء ج 1 ص 161. وراجع: الغدير ج 8 ص 293.

(3) أنساب الأشراف ج 5 ص 53 و 54 وراجع: حلية الأولياء ج 1 ص 162.

(4) حلية الأولياء ج 1 ص 163 وراجع: المصنف لابن أبي شيبة ج 8 ص 183.

أبي ذر، وأنه إن بقي في الشام أفسدها عليهم(1).

وعدا ذلك.. فإن معاوية وحبيب بن مسلمة ربما كانا يهدفان، من وراء هذه العطايا إلى أنه لا يخلو الأمر: أما أن يسكت أبو ذر، فهو المطلوب، وأما أن لا يسكت فيصير لهما ذريعة قوية للتشهير به، حتى لا يبقى لكلامه قيمة، ولا لمواقفهم الحادة منه أثر سلبي عليهم. ولكن أبا ذر رفض كل ذلك.. وكيف لا يرفض، وهو الذي عندما سأله الأحنف عن هذا العطاء أجابه بقوله: خذه فإن فيه اليوم معونة، فإذا كان ثمناً لدينك فدعه(2).

بل إن عثمان نفسه. بعد أن فعل بأبي ذر ما فعل، كرر نفس المحاولة، من أجل نفس ذلك الهدف.. فأرسل إلى أبي ذر مائتي دينار مع موليين له، فقال أبو ذر: «هل أعطى أحداً من المسلمين مثل ما أعطاني؟!»!

-
- (1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 3 ص 55 وج 8 ص 257 والغدير ج 8 ص 304 وأنساب الأشراف ج 5 ص 53 وبحار الأنوار ج 22 ص 415 وج 31 ص 176 والدرجات الرفيعة ص 243 ومستدركات علم رجال الحديث ج 2 ص 302 والشافعي في الإمامة ج 4 ص 295 ونهج الحق وكشف الصدق ص 299 وسفينة النجاة للتكاكبي ص 251.
- (2) السنن الكبرى للبيهقي ج 6 ص 359 ومسند أحمد ج 5 ص 169 و 167 والغدير ج 8 ص 320 وصحيح ابن حبان ج 8 ص 52 وتهذيب الكمال ج 8 ص 311.

قالا: لا.

فردّها، وقال لهما: أعلماه: إني لا حاجة لي فيها، ولا فيما عنده، حتى ألقى الله ربي، فيكون هو الحاكم فيما بيني وبينه..(1).

11 - ثم كانت إعادة أبي ذر من الشام إلى المدينة على أخشن مركب، وقد تسلخ لحم فخذه(2).

12 - كما أن عثمان حظّر على الناس: أن يقاعدوا أبا ذر، أو يكلموه(3).

وهذا أسلوب آخر للضغط على ذلك الصحابي الجليل، انتهى

-
- (1) قاموس الرجال ج2 ص448 و 449 باختصار. وراجع: اختيار معرفة الرجال للطوسي ج1 ص118 وبحار الأنوار ج22 ص398 ومستدرک سفينة البحار ج8 ص617 والدرجات الرفيعة ص241.
- (2) بحار الأنوار ج31 ص278 و 279 والفتوح لابن أعثم ج2 ص156 و (ط دار الأضواء) ج2 ص374 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص269.
- (3) راجع: شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج3 ص57 وج8 ص256 عن الواقدي، وبحار الأنوار ج22 ص418 وج31 ص178 و 179 والشافعي في الإمامة ج4 ص297 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص272 وسفينة النجاة للتكابني ص253 والفتوح لابن أعثم ج2 ص158 و 159 وكتاب الأربعين للشيرازي ص608 والغدير ج8 ص298 و 306 والدرجات الرفيعة ص245.

بالفشل الذريع أيضاً..

13 - التكذيب، والإهانة، والتحقير والإذلال.

14 - النفي إلى الربذة، ذلك المكان الصعب، الذي كان يكرهه أبو

ذر.

موقف أبي ذر:

وعمل أبو ذر بوصية النبي «صلى الله عليه وآله» له بأن يصبر حتى يلقاه، فصبر على الشدائد، وكافح الصعوبات، وتحمل كل تلك الإهانات القاسية، ولم يتنازل عن مبدئه، ولم يساوم على دينه ولم يتزحزح قيد شعرة.

ولكنه لم يلجأ إلى حمل السيف والقتال؛ لأن النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله» قال: إن الصبر حتى يلقاه خير من ذلك.. لأنه «صلى الله عليه وآله» يعرف أن قتله لا يجدي، بل قد يفجر الأمور بنحو يوقع الناس في محنة أشد، وبلاء أعظم.

فالنبي «صلى الله عليه وآله» يؤيد موقف أبي ذر من الحكام، ولا يمانع أن يعلن رأيه في مخالفاتهم تلك.. ولكنه يرشد أبا ذر إلى أن هذا الإعلان يجب أن لا يتطور إلى القتال؛ لأن ذلك ربما يضر بهدف أبي ذر الأسمى، ومبدئه الأعلى.. أو على الأقل لن يكون له نفع يذكر فيه، للدين وأهله.

فتحمل أبو ذر مشاق النفي إلى الربذة أبغض الأمكنة إليه، وأشدّها

صعوبة عليه.. ولكنهم لم يتركوه، بل لحقوه إلا هناك، كما ظهر من فعل حبيب بن مسلمة، ومحاولة إغرائه بالمال؛ للأهداف المتقدمة.. فآثر الجوع على المال، لأنه لا يريد أن يصبح رقيقاً لغير الله..

يلاحظ: أنهم حين نفوا أبا ذر إلى الربذة «أخرج معاوية إليه أهله؛ فخرجوا، ومعهم جراب مثقل يد الرجل، فقال: انظروا إلى هذا الذي يزهد في الدنيا ما عنده!

فقالت امرأته: والله، ما هو دينار ولا درهم، ولكنها فلوس، كان إذا خرج عطاؤه ابتاع منه فلوساً لحوائجنا..»(1).

خلاصة.. وبيان:

وبعد تلك الجولة الطويلة فيما جرى مع أبي ذر، وعليه يتضح مصداق قول علي «عليه السلام»، والحسين، وعمار له: إنهم خافوه على دنياهم، وخافهم هو على دينه، أو ما في معناه(2).

ويعرف أيضاً: سر التأييد المطلق من قبل علي عليه السلام، والحسن والحسين «عليهما السلام»، وعقيل، وابن جعفر، وابن عباس، والمقداد، وعمار لأبي ذر «رحمه الله»، وموقفهم القوي معه وإلى جانبه.

(1) تاريخ الأمم والملوك ج3 ص336 والكامل في التاريخ ج3 ص115 و 116.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج8 ص353 والغدير ج8 ص301 عنه.

ويعرف أيضاً: لماذا كان النفي من بلد إلى بلد، ولماذا كان التهديد بالقتل وبالفقر. ولماذا الرشوة، ولماذا قطع العطاء.. إلى غير ذلك مما تقدم..

وأيضاً يعرف: معنى قولهم: إنه أفسد الشام عليهم⁽¹⁾، ولماذا كانت خشيتهم على المدينة⁽²⁾.

ولا يبقى بعد مجال للإصغاء إلى قول لجنة الفتوى في الأزهر وغيرها:

من أن أبا ذر، إنما كان ينكر على الناس تملكهم فوق حاجتهم.. أو أنه كان يوجب إنفاق ذلك، أو أنه كان يوجب الإنفاق في السبل الواجبة غير الزكاة.. أو أنه كان يدعو إلى الزهد في الدنيا، إلى آخر ما تقدم..

رأي عمر في الأموال:

والحقيقة: هي أن ما نسب إلى أبي ذر، من إيجابه إنفاق كل ما

(1) راجع: الطبقات الكبرى لابن سعد ج 4 ص 168 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 8 ص 259 و 260 عن الواقدي وج 3 ص 56 عن اليعقوبي ج 2 ص 172 والغدير ج 8 ص 298 و 297 و 300 و 306 عنه، وعن عمدة القاري ج 4 ص 291.

(2) فتح الباري ج 3 ص 218 وعمدة القاري ج 8 ص 262 والغدير ج 8 ص 295 عنه.

زاد عن الحاجة، والذي قلنا: إنها نسبة لا تصح.. هو نفس قول ورأي عمر بن الخطاب، الذي لم يوفق إلى تطبيقه، ومات قبل أن يخرج به إلى حيز التنفيذ. ولا ندري حقيقة دوافعه لإتخاذ هذا القرار، إلا ان كان يريد ان يجعلهم تابعين له، من حيث أن قوت يومهم يصبح بيده.

قال الرفاعي: «..حرم عمر بن الخطاب على المسلمين اقتناء الضياع، والزراعة، لأن أرزاقهم، وأرزاق عيالهم، وما يملكون من عبيد وموال، كل ذلك يدفعه إليهم من بيت المال؛ فما لهم إلى اقتناء المال من حاجة..»(1).

بل لقد ورد عنه بسند وصفه ابن حزم بأنه: في غاية الصحة، والجلالة، قوله: «لو استقبلت من أمري ما استدبرت، لأخذت فضول أموال الأغنياء؛ فقسمتها على فقراء المهاجرين»(2).

وليلاحظ: تخصيصه ذلك بأولاد المهاجرين، دون أولاد الأنصار، الذين بدأ تجاهلهم وإهمالهم، بل تفضيل غيرهم، والتجني عليهم منذ وفاة الرسول الأعظم «صلى الله عليه وآله»، لأسباب لا تخفى، أهمها:

أ - إن قریشاً كانت حانقة عليهم لما قد نالها منهم، ولما كان لهم

(1) عصر المأمون ج 1 ص 2 والغدير ج 8 ص 370 عنه.

(2) المحلى لابن حزم ج 6 ص 158 والغدير ج 8 ص 370 عنه، وتاريخ الأمم

والملوك ج 5 ص 33 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 291.

من أثر في الإسلام، وتصديهم مع رسول الله «صلى الله عليه وآله» لها في بدر وغيرها، أمر لم تستطع قريش رغم إظهارها الإسلام أن تنساه، أو أن تتغاضى عنه.

2 - وذنبتهم الآخر مناصرتهم وميلهم لأمير المؤمنين عليه السلام، منذ قضية السقيفة.

3 - ثم هناك موقفهم في قضية سعد بن عباد.. وغير ذلك من أمور..

ملاحظات أخيرة لبعض الأعلام:

وهناك ملاحظات ثلاث أشرنا إليها في تضاعيف كلامنا السابق..
واشار إليها بعض الأعلام أيضاً بإيجاز.. نعيد التذكير بها هنا.
وهي التالية:

أولاً: إن الأمويين لم يستطيعوا أن يقبلوا أبداً: أن يكون المال مال الله، ويجب إنفاقه على عباد الله، وفي سبيل الله، بل كانوا يرون: أن ما في بيت المال ملك لهم. ولهم فقط.
ويدل على ذلك:

1 - ما ورد: من أنه لما قتل عثمان أرسل علي «عليه السلام» فأخذ ما كان في داره من السلاح، وإبلاً من إبل الصدقة، ورده إلى بيت المال، فقال الوليد بن عقبة أبياتاً منها:

بني هاشم ردوا سلاح ابن أختكم ولا تنهبوه لا تحل مناهبه

بني هاشم كيف الهوادة بيننا وعند علي سيفه
ونجائبه

بني هاشم كيف التودد بيننا وتبر ابن أروى عندكم
وجوائبه

ومنها عند أبي الفرج:

بني هاشم لا تعجلوا بإقادة سواء علينا قاتلوه
وسالبه

فقد يجبر العظم الكسير وينبري لذي الحق يوماً حقه
فيطالبه(1)

وقال المفيد: «..قد ذكر الناس في هذه الأذراع والنجائب: أنها من
الفيء الذي يستحقه المسلمون؛ فغلب عليها عثمان، واصطفاه لنفسه؛
فلما بايع الناس علياً انتزعها «عليه السلام» من موضعها؛ ليجعلها في
مستحقها»(2).

(1) راجع: الجمل للشيخ المفيد ص 111 و 112 والأغاني لأبي الفرج ج 4
ص 176 و 175 و 188 و 189 ومروج الذهب ج 2 ص 356 و 357
والكامل في الأدب ج 2 ص 44 ونسب قريش لمصعب الزبير ص 139 و
140 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 270 وحياة الإمام الحسين
«عليه السلام» للقرشي ج 1 ص 403 وراجع: الإستيعاب (ط دار الجيل)
ج 4 ص 1552 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 541 .

(2) الجمل للشيخ المفيد ص 116.

2 - قول سعيد بن العاص: السواد بستان لقريش: فجرى بينه وبين صلحاء الكوفة ما جرى من اعتراضهم عليه؛ فانتصر عثمان، والأمويون له. وكان لذلك مضاعفات ليس هنا محل ذكرها. (1).

3 - قول معاوية المتقدم: إن مال الله لهم، والأرض أرضهم، فاعترض عليه صعصعة تارة، والأحنف أخرى.

4 - وقالوا: إن علياً «عليه السلام» «أمر أن ترتجع الأموال التي أجاز بها عثمان حيث أصيبت، أو أصيب أصحابها. فبلغ ذلك عمرو بن العاص، وكان بأيلة من أرض الشام، أتاه حيث وثب الناس على عثمان، فنزلها فكتب إلى معاوية: ما كنت صانعاً فاصنع، إذ قشرك ابن أبي طالب من كل مال تملكه كما تقشر عن العصا لحاها» (2).

5 - كان ابن برصاء الليثي من جلساء مروان بن الحكم ومحدثيه، وكان يسمر معه. فذكروا عند مروان الفيء، فقالوا: مال الله. وقد بين الله قسمه، فوضعه عمر مواضعه!!

فقال مروان: المال مال أمير المؤمنين معاوية، يقسمه فيمن يشاء، ويمنعه ممن يشاء، وما أمضى فيه من شيء فهو مصيب فيه !!

(1) راجع: الغدير ج 9 ص 31 و 32 فإنه قد ذكر لذلك العديد من المصادر.

إضافة إلى مصادر أخرى تقدم ذكرها.

(2) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج 1 ص 270 والغدير ج 8 ص 287 والإمام

علي بن أبي طالب «عليه السلام» للهمداني ص 665.

الحديث.. (1).

ثانياً: إن هؤلاء الغيورين على الخليفة الثالث، وعلى معاوية، والأمويين، والذين وصموا أبا ذر من أجل ذلك بالمزدكية تارة وبالإشتراكية أخرى، وباليهودية ثالثة، وجعلوه مخالفاً لما ثبت ضرورة من الدين رابعة - إن هؤلاء - قد ابتلوا بأعظم مما وصموه به، فقد دخلت الشيوعية إلى أروقة الأزهر نفسه، وهو المؤسسة التي أصدرت الفتوى الظالمة في حق أبي ذر، ودخلت أيضاً دوائر الأوقاف في مصر (كما يقول صلاح الدين المنجد في كتابه: بلشفة الإسلام)، وأصبح نفس شيخ الأزهر عبد الحليم محمود في وقته يذهب لاستقبال الزعيم الشيوعي، ألكسي كوسيجين، في مطار القاهرة، ولا من يرد، ولا من يسمع..

ثالثاً: إنه بعد أن دخلت خلافة عثمان في جملة عقائد بعض الفرق، ورأى أصحابها ما فعله الخليفة بأبي ذر الصحابي العظيم، لم يكن لهم مناص إلا بأن ضحوا بأبي ذر من أجل الحفاظ والإبقاء على عثمان، فنسبوا إليه ما نسبوا مما لا يشك بفساده أحد.

(1) تهذيب الكمال ج 7 ص 179 وتاريخ مدينة دمشق ج 15 ص 115 وج 38 ص 250 والإصابة ج 1 ص 688 ونسب قريش لمصعب الزبيرى، وتهذيب تاريخ ابن عساكر ج 4 ص 422 بتصرف. ونقله المعلق على نسب قريش عن: الأغاني ج 4 ص 186 - 187 وعن الطبري ج 2 ص 278 وعن الإصابة.

خاتمة واعتذار:

وبعد.. فقد كانت تلك لمحة موجزة عن حقيقة رأي أبي ذر في الأموال، وقد رأينا: أنه لم يكن له رأي يخالف ما عليه جمهور الصحابة، وتنطق به ضرورة الإسلام، والقرآن..
وظهر أن كل ما ينسب إليه من آراء تخالف الإسلام، والقرآن محض افتراء، لا حقيقة له، ولا واقع وراءه، وهو بهم أوفق وأليق..

الباب الخامس عشر:

علي × في حصار عثمان..

الفصل الأول:

لا تجدي النصائح.. بدء التحرك..

عثمان لا يقيم كتاب الله:

وروى **الثقفي**: أن العباس كلم علياً في عثمان، فقال: لو أمرني أن أخرج من داري لخرجت، ولكن أبي أن يقيم كتاب الله (1).
وتقدم: أن هذه الكلمة قد نسبت إلى أبي ذر ولا مانع من ذلك، فإن نهج أبي ذر هو نهج علي «عليه السلام»..
وهو يترسم خطاه، ويأخذ منه، ويرجع إليه، لأنه إمامه..

ونقول:

- 1 - لقد أفهمنا «عليه السلام» أن مشكلته مع عثمان ليست شخصية، إذ لو كانت كذلك، فإنه «عليه السلام» سوف يتنازل فيها حتى عن بيته، فضلاً عما هو دون ذلك..
ولكنها قضية الدين والحق، والعمل بكتاب الله تبارك وتعالى..
وهو لا يملك أن يتنازل عن شيء من ذلك.. لأن الأمر لا يعود إليه..
- 2 - إنه «عليه السلام» اقتصر على ذكر كتاب الله تبارك

(1) بحار الأنوار ج31 ص268 و 271 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص261.

وتعالى.. لأن كتاب الله نص حاضر مكتوب، ومحفوظ، وله قداسة لا يمكن المراء فيها..

أما النص النبوي أو السيرة النبوية، فقد يدعى البعض: أن النبي «صلى الله عليه وآله» بشر مثلهم يرضى ويغضب، وأنه قد لا يطلع على بعض الحثيات التي لو اطلع عليها لتغير قراره..

كما أنهم قد يزعمون: أن ما يأتي به قد لا يكون له خبرة فيه، بزعم أنه من أمور الدنيا، وهم أعلم منه بأمور دنياهم، على حد التعبير المزعوم المنسوب إليه «صلى الله عليه وآله»..

وقد ذكرنا في كتابنا الصحيح من سيرة النبي الأعظم «صلى الله عليه وآله»: أن هذا الحديث لا يمكن تصحيحه، فليراجع.

3 - إنه «عليه السلام» حين اقتصر على ذكر كتاب الله يكون قد سد عليهم باب التعلل والتسويق والتساهل.. وفرض عليهم أن يبادروا إما إلى التصحيح في مواقفهم وممارساتهم، أو إلى توضيحها، وبيان ما أبهم منها للناس، وأصبحوا مطالبين برد التهمة عنهم، ولو بأن يبحثوا في صحة أو عدم صحة ما ينسب إليهم من مخالفات لكتاب الله، وتحديد موارد تقصيرهم في إقامة شرائعه. وليس من المقبول أن يقفوا مواقف اللامبالاة من هذا الأمر..

عثمان لا يريد سماع الشكوى:

قالوا: كان علي «عليه السلام» كلما اشتكى الناس عثمان أرسل ابنه الإمام الحسن «عليه السلام» إليه، فلما كثر عليه، قال له: إن أباك

يرى: أن أحداً لا يعلم ما يعلم؟! ونحن أعلم بما نفعل.

فكف «عليه السلام» عنه (1).

ونقول:

في هذا النص - على قصره - عدة دلالات، مثل:

- 1 - أن علياً «عليه السلام» كان هو الملجأ والملاذ للناس، الذين يرون أنه هو الذي يتفهم آمالهم المشروعة، ويعيش ويشعر بآلامهم.. ولذلك كان هو موضع شكواهم، والمرجع في الملمات والمهمات لهم.
- 2 - إن شكوى الناس إلى أمير المؤمنين «عليه السلام» من عثمان قد تكررت بتكرار موجباتها..
- 3 - إن علياً «عليه السلام» لم يكن يهمل شكوى الناس هذه، بل كان يوصلها إلى عثمان باستمرار ويطالبه بالعمل على معالجة مناشئها، إلى أن سد عثمان الباب أمامه.
- 4 - إنه «عليه السلام» كان يرسل ولده الإمام الحسن صلوات الله وسلامه عليه ليبلغه شكوى الناس، باعتباره الرجل المأمون، الذي لا يتجاوز حدود ما يرسم له، لأنه «عليه السلام» يريد أن يطمئن عثمان إلى أنه ليس بصدد التشهير به، ولا يرمي إلى إشاعة تلك المخالفات عنه..

(1) العقد الفريد ج2 ص274 و (ط أخرى) ج3 ص92 والغدير ج9 ص71

وجواهر المطالب لابن الدمشقي ج2 ص180.

كما أنه بذلك يكون قد أظهر قدراً من الإحترام لعثمان، لكونه أرسل إليه ولده، وأعز وأكرم الناس عليه، له وقع في نفس عثمان، وأقرب إلى حصول الإنعطاف في موقفه.

5 - لكن الغريب هنا: هو جواب عثمان الذي لم يتضمن أية إشارة إلى صحة أو سقم ما يقال فيه، ولا أي تبرير للمؤاخذات التي تؤخذ عليه وعلى عماله، ولا تضمن ولو وعداً بمراجعة هذا الأمر أو النظر في تلك الشكاوى..

كما أنه لم يشكر جهود علي «عليه السلام» لتسديده ونصحه، ولم يقل له: لا تتدخل في هذا الأمر.. ولم يهاجم منتقديه، والشاكين له.. بل بادر إلى الهجوم على أمير المؤمنين «عليه السلام» بالذات، واتهمه بما يشير إلى أنه مغرور بنفسه، وأنه يرى أن أحداً لا يعلم ما يعلم.. فلماذا هذا التسرع للمساءة، وسد أبواب الصلاح والإصلاح.

6 - إن عثمان ادعى لنفسه أنه أعلم من علي «عليه السلام» بما يفعل.. فدل بذلك على أنه لم يكن غافلاً، ولا جاهلاً بعواقب ما يقدم عليه..

ودل أيضاً على إصراره على مواصلة طريقه، وعلى أنه لن يصغي لنصح أحد، فكان لا بد من الكف عن مراودته فيه..

ينصح عثمان بالعمل بسنة الشيخين:

عن عطاء: إن عثمان دعا علياً، فقال: يا أبا الحسن، إنك لو شئت لاستقامت عليّ هذه الأمة، فلم يخالفني واحد.

فقال علي «عليه السلام»: لو كانت لي أموال الدنيا وزخرفها ما استطعت أن أدفع عنك أكف الناس، ولكني سأدلك على أمر هو أفضل مما سألتني: تعمل بعمل أخويك: أبي بكر وعمر، وأنا لك بالناس، لا يخالفك أحد(1).

ونقول:

لا بد من ملاحظة الأمور التالية:

أولاً: إن أطماع الناس لا حدود لها، كيف وقد قال تعالى: {وَتُحِبُّونَ الْمَالَ حُبًّا جَمًّا} (2).

وروي عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» أنه قال: منهومان لا يشبعان: طالب علم، وطالب دنيا(3)، بالإضافة إلى روايات كثيرة

(1) الغدير ج 9 ص 75 عن الرياض النضرة ج 2 ص 129 عن ابن السمان.

(2) الآية 20 من سورة الحجر.

(3) الكافي ج 1 ص 46 وبحار الأنوار ج 1 ص 182 وج 2 ص 34 و 35 وتهذيب الأحكام ج 6 ص 328 وجامع أحاديث الشيعة ج 17 ص 25 ومستدرك سفينة البحار ج 10 ص 217 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 17 ص 36 و (ط دار الإسلامية) ج 12 ص 21 وغوالي اللآلي ج 4 ص 77 ومنية المريد ص 138 وموسوعة أحاديث أهل البيت للنجفي ج 1 ص 196 وج 3 ص 452 وج 7 ص 262 والمستدرك للحاكم ج 1 ص 92 ومجمع الزوائد ج 1 ص 135 ومسند الشهاب لابن سلامة ج 1 ص 212 وكتاب المجروحين لابن حبان ج 2 ص 22 والكامل لابن عدي ج 4

أخرى..

وهذا يدلنا: أن علاج الأزمات التي كان عثمان يواجهها يكون ببذل المال لاستجلاب رضا الناس، فإنك لو بذلت أموال الدنيا كلها لرجل واحد، لما انفك يقول: هل من مزيد؟!

فالحكمة تقضي بعدم إثارة أطماع الناس، والسعي إلى ضبط الأمور، والتزام ضابطة واضحة، من شأنها طمأنة الناس إلى أن الأموال ستصل إلى مستحقيها.. ولن تتعرض هذه الأموال لأي عدوان عليها، ولن يتم تجاوز تلك الضابطة فيها..

ثانياً: إنه «عليه السلام» لم يشر على عثمان بأن يعمل بسنة رسول الله «صلى الله عليه وآله».. وهي التي وجد أبو بكر نفسه - ولو ظاهراً - ملزماً بعدم تخطيها في كثير من الأمور، ولا سيما في موضوع قسمة الأموال بحسب الظاهر.. ثم سار عليها عمر برهة من خلافته، ثم تجاوزها - إنه «عليه السلام» لم يشر عليه بذلك - لأنه لا يجد لدى عثمان حافزاً قوياً للعمل بهذه السنة، ولا ندري سبب ذلك بالتحديد، غير أننا نعلم أن العمل بسنة أبي بكر وعمر هو الشرط الذي أنيطت به خلافته حين أفضت إليه.. فهو يخشى أن يتطرق التشكيك إلى شرعية حكمه، إذا ظهر أنه أخل بهذا الشرط، ولم يعمل بسيرة الشيخين.. ولذلك ألزمه «عليه السلام» بما ألزم به نفسه..

ثالثاً: إن عمر وإن كان قد عدل عن سنة أبي بكر حين دون الدواوين على أساس التمييز العرقي، والقبلي، وغيره من الأمور المرفوضة شرعاً.. ولكن هذه الجهة لا يمكن أن تكون مقصودة بكلام علي «عليه السلام»، بل المقصود هو خصوص ما توافق عليه مع أبي بكر.. لا ما أنفرد به عنه..

رابعاً: إن السنة المشار إليه بها هي سنة رسول الله «صلى الله عليه وآله»، ولا يمكن إلا أن تكون مرضية لدى الناس، لأنها تمثل حقيقة العدل، وتعطي كل ذي حق حقه.

خامساً: إن قول عثمان لعلي: لو شئت لاستقامت علي هذه الأمة إلخ.. يدل على أن علياً «عليه السلام» رغم كل الحرب التي شنها عليه أعداؤه، لتشويه سمعته، والتستر على فضائله قد ذهب ذكره في الخافقين، وأصبحت الأمة كلها شاهدة على فضله، مقرة بعظيم منزلته.. وله عظيم الأثر فيهم بإقرار عثمان نفسه..

عثمان في المأزق:

لما كانت سنة 34 كتب أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» بعضهم إلى بعض: أن اقدموا، فإن كنتم تريدون الجهاد فعندنا الجهاد.

وكثر الناس على عثمان، ونالوا منه أقبح ما نيل من أحد، وأصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» يرون ويسمعون؛ ليس

فيهم أحد ينهى ولا يذب إلا نفيراً، (منهم) زيد بن ثابت، وأبو أسيد الساعدي، وكعب بن مالك، وحسان بن ثابت.

فاجتمع الناس، وكلموا علي بن أبي طالب.

فدخل على عثمان، فقال: الناس ورائي، وقد كلموني فيك، والله ما أدري ما أقول لك، وما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه، إنك لتعلم ما نعلم، ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغكه، وما خصصنا بأمر دونك، وقد رأيت وسمعت، وصحبت رسول الله «صلى الله عليه وآله» ونلت صهره.

وما ابن أبي قحافة بأولى بعمل الحق منك، ولا ابن الخطاب بأولى بشيء من الخير منك، وإنك أقرب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله» رحماً، ولقد نلت من صهر رسول الله «صلى الله عليه وآله» ما لم ينال، ولا سبقاك إلى شيء.

فإن الله في نفسك، فإنك والله ما تُبَصِّرَ من عمي، ولا تُعَلِّمَ من جهل، وإن الطريق لواضح بين، وإن أعلام الدين لقائمة.

تعلم يا عثمان أن أفضل عباد الله عند الله إمام عادل، هُدي وهُدَى، فأقام سنة معلومة، وأمات بدعة متروكة، فوالله إنَّ كُلَّ لَبِيبٍ، وإن السنن لقائمة لها أعلام، وإن البدع لقائمة لها أعلام، وإن شر الناس عند الله امام جائر، ضلَّ وضلَّ به فأمات سنة معلومة، وأحيا بدعة متروكة، وإنني سمعت رسول الله «صلى الله عليه وآله» يقول:

«يؤتي يوم القيامة بالإمام الجائر، وليس معه نصير ولا عاذر،

فيلقى في جهنم، فيدور في جهنم كما تدور الرحى، ثم يرتطم في غمرة جهنم».

وإني أحذرك الله، وأحذرك سطوته ونقماته، فإن عذابه شديد أليم. وأحذرك أن تكون إمام هذه الأمة المقتول، فإنه يقال: يقتل في هذه الأمة امام، فيفتح عليها القتل والقتال إلى يوم القيامة، وتلبس أمورها عليها، ويتركهم شيعاً، فلا يبصرون الحق لعلو الباطل، يمجون فيها موجاً، ويمرجون فيها مرجاً.

(زاد في بعض المصادر قوله: فلا تكونن لمروان سيقة، يسوقك حيث شاء، بعد جلال السن، وتقضي العمر)⁽¹⁾.

فقال عثمان: قد والله علمت، ليقولن الذي قلت، أما والله لو كنت مكاني ما عنفتك، ولا أسلمتك، ولا عبت عليك، ولا جئت منكراً أن وصلت رحماً، وسددت خلة، وآويت ضائعاً، ووليت شبيهاً بمن كان عمر يولي.

أنشدك الله يا علي، هل تعلم أن المغيرة بن شعبة ليس هناك!

قال: نعم.

قال: فتعلم أن عمر ولاء.

قال: نعم.

(1) نهج البلاغة (بشرح عبده) ج2 ص68 والغدير ج9 ص75 وشرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص262.

قال: فلم تلومني أن وليت ابن عامر في رحمه وقرابته؟

قال علي «عليه السلام»: سأخبرك، إن عمر بن الخطاب كان كل من ولي فإنما يظاً على صماخه، إن بلغه عنه حرف جلبه، ثم بلغ به أقصى الغاية، وأنت لا تفعل، ضعفت ورققت على أقربائك.

قال عثمان: هم أقرباؤك أيضاً.

فقال علي «عليه السلام»: لعمرى إن رحمهم مني لقريبة، ولكن الفضل في غيرهم.

قال عثمان: هل تعلم أن عمر ولي معاوية خلافته كلها؟ فقد وليته.

فقال علي «عليه السلام»: أنشدك الله، هل تعلم أن معاوية كان أخوف من عمر من يرفاً غلام عمر منه؟!

قال: نعم.

قال علي «عليه السلام»: فإن معاوية يقطع الأمور دونك وأنت تعلمها، فيقول للناس: هذا أمر عثمان، فيبلغك، ولا تغير على معاوية.

ثم خرج علي من عنده، وخرج عثمان على أثره (وفي نص المفيد: فلما كان بعد أيام عاد إليه أمير المؤمنين «عليه السلام» فوعظه فقال)(1).

فجلس على المنبر، فقال:

أما بعد.. فإن لكل شيء آفة، ولكل أمر عاهة، وإن آفة هذه الأمة،

(1) كتاب الجمل للمفيد ص 190 و (ط مكتبة الداوري - قم) ص 102.

وعاهة هذه النعمة، عيابون طعانون، يرونكم ما تحبون، ويسرون ما تكرهون، يقولون لكم ويقولون، أمثال النعام يتبعون أول ناعق، أحب مواردها إليها البعيد، لا يشربون إلا نغصاً ولا يردون إلا عكراً، لا يقوم لهم رائد، وقد أعيتهم الأمور، وتعذرت عليهم المكاسب.

ألا فقد والله عبتم علي بما أقررتم لابن الخطاب بمثله، ولكنه وطئكم برجله، وضربكم بيده، وقمعكم بلسانه، فدنتم له على ما أحببتم أو كرهتم، ولنت لكم، وأوطأت لكم كنفي، وكففت يدي ولساني عنكم، فاجترأتم علي.

أما والله لأنا أعز نفراً، وأقرب ناصراً، وأكثر عدداً، وأقمن، إن قلت هلم أتى إلي، ولقد أعددت لكم أقرانكم، وأفضلت عليكم فضولاً، وكشرت لكم عن نابي، وأخرجتم مني خلقاً لم أكن أحسنه، ومنطقاً لم أنطق به، فكفوا عليكم ألسنتكم، وطعنكم وعيبكم على ولاتكم، فإني قد كففت عنكم من لو كان هو الذي يكلمكم لرضيتم منه بدون منطقي هذا.

ألا فما تفقدون من حقكم؟! والله ما قصرت في بلوغ ما كان يبلغ من كان قبلي، ومن لم تكونوا تختلفون عليه.

فضل فضل من مال، فما لي لا أصنع في الفضل ما أريد! فلم كنت إماماً؟!!

فقام مروان بن الحكم، فقال: إن شئتم حكمنا والله بيننا وبينكم السيف، نحن والله وأنتم، كما قال الشاعر:

فرشنا لكم أعراضنا فنبت بكم معارسكم تبنون في دمن
الثرى

فقال عثمان: اسكت لاسكت، دعني وأصحابي، ما منطلقك في
هذا! ألم أتقدم إليك ألا تتنطق!

فسكت مروان، ونزل عثمان (1).

ونقول:

تضمن هذا النص أموراً، نذكر منها ما يلي:

عندنا الجهاد:

قد بين هذا النص: أن الصحابة هم الذين أرسلوا يدعون الناس
إلى قدوم المدينة لأجل الجهاد مستفيدين من تعابير تشير إلى وضوح
الأمور لديهم إلى حد أنهم صاروا يرون إرسال الجنود للجهاد ضد
خليفاتهم أولى من إرسالهم لجهاد الكفار.. مما يعني أنهم يرون عثمان

(1) الغدير ج 9 ص 172 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 336 - 339 و (ط)
مؤسسة الأعلمي ج 3 ص 376 - 378 والكامل في التاريخ ج 3 ص 150 -
153 وأنساب الأشراف ج 5 ص 60 والعقد الفريد ج 5 ص 58 والبداية
والنهاية ج 7 = ص 175 و (ط دار إحياء التراث العربي) ج 7 ص 188 و
189 وكتاب الجمل للمفيد ص 187 - 190 و (ط مكتبة الداوري - قم)
ص 100 - 102 والإمامة والسياسة ج 1 ص 31 و 32 وراجع: ونهج
البلاغة (بشرح عبده) ج 2 ص 68 ومصباح البلاغة (مستدرك نهج البلاغة)
ج 1 ص 318.

أعظم خطراً من الكفار على الإسلام والمسلمين، لا سيما وأنهم حصروا الجهاد بالمدينة، ولم يعد يوازيه جهاد الأعداء على الثغور، بل وأصبح هو الجهاد، وما عداه ليس جهاداً أصلاً..

قد يقال: لعل الباعث على ذلك أنه بلغهم أن عثمان أرسل إلى معاوية في الشام يستنصره، وأرسل إلى غير معاوية من ولاته على الأمصار يستتجد بهم، فأرادوا أن يقابلوا الجيش بجيش مثله. وربما أرادوا أن يشاركهم غيرهم من المسلمين من أهل الأمصار توسيعاً لقاعدة المعارضة وتحاشياً لمعاذير، مثل:

أن لا يقال إن الخارجين على عثمان هم مجرد عصابة وشرذمة من المشاغبين المتمردين العاصين، الذين لا يخضعون لمنطق، ولا ينقادون لشرع.

وقد يقال: لا يكفي لتبرير هذه الحدة والشدة في التعاطي هو أنهم - والعياذ بالله - قد حكموا بكفر عثمان فإن ذلك لا يجعل الجهاد منحصرًا بالمدينة، ولا يزيل صفة الجهاد عن قتال الأعداء على الثغور..

على أنه لا بد من السؤال عن السبب الذي أوجب حكمهم عليه بالكفر، هل هو اعتقادهم أنه يهدم أساس الدين بإسم الدين؟! ولكنهم لم يفصحوا في رسائلهم: كيف ذلك؟! ومتى؟! ولماذا؟!..

ولماذا لم يزل عمار بن ياسر يلهج بتكفيره، وعمار جلدة ما بين عيني النبي «صلى الله عليه وآله»، وقد ملئ إيماناً إلى مشاشه؟!..

ولماذا لا يزجره علي «عليه السلام»، وعلي مع الحق والحق معه، يدور معه كيفما دار. فلماذا لا يمنعه من ذلك، أمراً بالمعروف، ونهياً عن المنكر؟! إن كان ما يقوله عمار منكرًا؟!!

الذابون عن عثمان:

وقد صرح النص المتقدم: بأن الناهين للناس عن الثورة، والذابين عن عثمان هم مجرد نفير (أي قلة قليلة جداً لا تصلح لإطلاق كلمة نفر عليها) منهم: زيد بن ثابت، وأبو أسيد الساعدي، وكعب بن مالك، وحسان بن ثابت..

فأين باقي الصحابة عنه؟!!

ولماذا عادوه ونابذوه، كبارهم وصغارهم؟!!

هل لأنهم ينسوا من إنابته وصلاحه وإصلاحه؟!!

أم لأنه ارتكب في حقهم أموراً لم تترك لهم مجالاً لغير ذلك الموقف؟!!

أم هما معاً؟!!

أي أن بعضهم ينس من الصلاح والإصلاح.. وبعضهم الآخر رأى منه ما يسوءه، وما دعاه لمنابدته..

أما علي «عليه السلام» فرغم أنه قد عانى معه الأمرين، وواجه أشد الأذى مما لم يواجهه أحد من عثمان.. وكان عالماً بأنه لا ينزع ولا يرجع، فإنه واصل محاولاته معه.. إقامة منه للحجة، واستنفاداً

للوسع، ودفعاً لما هو أعظم، وتقليلاً للخسائر، التي لا بد أن تنجم عن سياسات عثمان ومن معه، ثم عن أعمال المناوئين له والثائرين عليه..

ما أعرف شيئاً تجهله:

قد يتخيل، بعض قاصري النظر: أن قوله «عليه السلام» لعثمان: «ما أعرف شيئاً تجهله، ولا أدلك على أمر لا تعرفه». وقوله: «إنك لتعلم ما نعلم، ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغكه، وما خصصنا بأمر دونك، وقد رأيت وسمعت، وصحبت رسول الله «صلى الله عليه وآله» الخ..». يدل على أن علياً «عليه السلام» لم يكن أعلم من عثمان..

وهو خيال زائف، فإن مقصوده «عليه السلام»: هو بيان أن الأمور التي ينقمها الناس على عثمان، ويريد «عليه السلام» أن يكلمه فيها هي من الواضحات التي يعرفها عثمان وغيره.. ومعنى ذلك: أن عثمان لا يرتكب ما يرتكبه بسبب جهله بأحكام تلك الأمور.

قال المعتزلي: «وهذا حق، لأن علياً «عليه السلام» لم يكن يعلم منها ما تجهله عثمان، بل كان أحداث الصبيان، فضلاً عن العقلاء المميزين، يعلمون وجهي الصواب والخطأ فيها»⁽¹⁾.

ومن المعلوم: أن توضيح الواضحات من أشكال المشكلات،

(1) شرح نهج البلاغة للمعتزلي ج9 ص262 - 263.

وموعظة العالم بالأمر، وصرف الإنسان عن فعل يرتكبه وهو عالم بكل حيثياته وأحكامه أمر محير وصعب.

ولذلك قال له «عليه السلام»: والله ما أدري ما أقول لك!! وقال: «ولا أدلك على أمر لا تعرفه». أي مما ينقمه الناس عليه، ويؤاخذونه به. وهكذا يقال بالنسبة لسائر الفقرات.

وأما قوله «عليه السلام»: «ما سبقناك إلى شيء فنخبرك عنه، ولا خلونا بشيء فنبلغكه»، فهو ناظر إلى الأحداث والسياسات التي كانت في عهد رسول الله «صلى الله عليه وآله». ويفترض بعثمان أن يتأسى برسول الله «صلى الله عليه وآله» فيها.. فإنه كان - كغيره من الصحابة - يرى ويسمع قول وفعل وسياسات رسول الله «صلى الله عليه وآله». فلماذا يعمل بخلاف ما رآه وسمعه؟!.

ويدل على ما قلناه: قوله أخيراً: «إن الطريق لواضح بين، وإن أعلام الدين لقائمة» بل كل كلامه «عليه السلام» الذي خاطب به عثمان يدل على أنه يريد به أن الحق الذي يخالفه عثمان وعصابته، لا يمكن أن يخفى على أحد: فكيف لا يعمل به عثمان.

فاتضح: أن هذا لا ربط له بموضوع اعلمية عثمان من علي «عليه السلام» في الأحكام، أو في غير ذلك من علوم ومعارف..

صهر عثمان:

أما قوله «عليه السلام» لعثمان: «ونلت صهره»، فقد يقال: إن ذلك يدل على أن زوجتي عثمان: «رقية وأم كلثوم» كانتا بنتي رسول

الله «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة، وهذا لا يتوافق مع القول بأنهما كانتا ربييتيه..

غير أننا نقول:

إن الأدلة الكثيرة دلت على أن رقية وأم كلثوم زوجتي عثمان لم تكونا بنتي رسول الله «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة.. وأن من الممكن أن يكون للنبي «صلى الله عليه وآله» بنتان بهذا الاسم، ولكنهما ماتتا صغيرتين..

ونحن نعلم: أن كلمة «بنت فلان» قد تطلق على التي يربّيها الشخص الذي تنسب إليه.. وقد تطلق على بنت الزوجة، وقد تطلق على البنت الحقيقية.

فإذا أثبتت الأدلة أن زوجتي عثمان لم تكونا بنتي النبي «صلى الله عليه وآله» على الحقيقة، ولا كانت ابنتي زوجته. فلا بد من القول: بأن إطلاق كلمة بنتي رسول الله «صلى الله عليه وآله» عليهما قد جاء على سبيل التوسع، والمراد: أنهما بنتاه بالتربية. وتكون معروفة ذلك بين الناس قرينة على إرادة هذا المعنى..

فقول أمير المؤمنين «عليه السلام» لعثمان: «ونلت من صهره» يريد به ذلك المعنى أيضاً، لتكون حصيلة المعنى أنك يا عثمان أقرب إلى رسول الله «صلى الله عليه وآله»، من أبي بكر وعمر، فأنت أولى منهما بالتزام جانب الحق والعمل به..

عناصر إقناع اعتمد عليها علي ×:

والمراجع لكلام علي «عليه السلام» مع عثمان يجد: أنه اعتمد فيه على عدة عناصر، كان لا بد من الإعتقاد عليها في إيجاد دواعي المبادرة لتصحيح المسار، فلاحظ ما يلي:

1 - إنه «عليه السلام» قد اعتمد على الرأي العام، الذي لا بد أن يدفع عثمان لإعادة حساباته، والنظر في أمره، فإنه قد وضع نفسه في موضع الوكيل عن الناس، والحافظ لمصالحهم، وقد يكون لموقفهم تأثير على موقعه، الذي يخوله التصرف في الأموال العامة، واختيار السياسات التي تعنيهم، وتلامس مصالحهم، وحياتهم اليومية، وربما مصيرهم..

ولذلك قال لعثمان: الناس ورائي، وقد كلموني فيك..

2 - إنه «عليه السلام» لم يظهر نفسه بمظهر المعلم، ليكون عثمان بمثابة التلميذ، بل ساواه بنفسه، وأظهر أن مثله واقف على الأمور، عارف بما يصلح وما يفسد، ويميز بين الحق والباطل، فلم ينتقص من بصيرته ولا من معرفته بالأمور..

3 - إنه أفسح المجال لطموح عثمان، وجعله في مكانة كان يطمح لها ويتوثب إليها حين لم يقدم أبا بكر وعمر عليه، بل قدمه عليهما في بعض الميزات، ووضعه في حلبة السباق معهما.

ولعل هذا ما لم يكن عثمان يحلم بأن يسمعه من أحد، فكيف إذا كان علي «عليه السلام» هو الذي يقوله له، وهو الذي يرجع إليه

الناس، ولا يعدلون به أحداً في العلم والصدق والإستقامة، وفي كل خصال الخير والفضل..

4 - إنه «عليه السلام» قد حرك فيه النازع الذاتي الذي لا يقاوم، وهو نزعة حفظ الذات من البلايا والرزايا، وقد استحضر صورة هذا الخطر بأقوى أساليب الإستحضار، وجسد الخطر ومداه أدق تجسيد حين قال له: الله، الله في نفسك..

5 - إنه «عليه السلام» كلم عثمان بعنوان الإنسان المشفق المستشعر للخطر، لا بعنوان المقرر لحقائق يريد أن يقررها لتكون حجة على عثمان، وسبيل تخطئة وإدانة له، لأن هذا الأسلوب وإن كان صحيحاً في نفسه، ولكن لا بد من الإبتعاد عنه، إن كان يوجب اللجاج والعناد لدى الطرف الآخر..

6 - إن تركيزه «عليه السلام» على شدة وضوح أمر الدين، والتصريح بأن أعلامه قائمة، ثم الحديث عن البدع والضلالات، من شأنه أن يخلق شعوراً بالحرص مما يحدث، وأن تتوهج الرغبة بللملة الأمور، والتستر على ما كان منها فاضحاً وكريهاً، وإيجاد المخارج منه، والإعتذار عنه..

7 - ثم إنه «عليه السلام» قدم له عناوين يرغب الحكام بالتظاهر بها، وبإشاعتها عن أنفسهم، فتحدث عن عنوان الإمام (وهو الوصف المحبب المستعذب للحاكم).

وهو أيضاً يحب أن ينظر إليه على أنه يتحلى بسمة العدل،

ويمارس واجب الهداية، ويعطي الإنطباع عن نفسه، بأنه يهتدي للحق ويهدي إليه، ويسمع النصيحة، ويعمل بها، وأنه يقيم السنن المعلومة، ويميت البدع المتروكة.

ولكنه قدم له هذه المفاهيم من خلال ربطها بالله تبارك وتعالى.. الذي هو مصدر القوة له، والمتفضل بالنعم عليه.. أي أنه لم يعطه هذه المفاهيم لتعينه على الدنيا، بل أعطاه إياها ليتخذ منها له ذخراً عند الله، وسبباً لحل مشاكله من قبل مصدر العطاء، وواهب النعم، والعالم القادر والمهيمن على كل شيء..

8 - ثم أعطاه الصورة المقابلة التي تنفر منها الفطرة، ويتأذى بها الوجدان وتضع الحواجز بينه وبين الله، مصدر القدرة والعطاء، والحفظ، من حيث أنها تغضبه تعالى، فتحدث عن الإمام الجائر، الذي ضلّ، وضلّ به، وأمات السنن وأحيا البدع، الذي هو شر الناس عند الله تعالى..

9 - ولم يغفل «عليه السلام» الحديث عن الآخرة، التي هي المستقبل الذي لا مفر منه، ولا محيد عنه، وحدثه عمّا له مساس بخصوص ذاته، وهو العذاب الجسدي الأليم..

10 - وأشار «عليه السلام» أيضاً إلى أن الذين ينتصر بهم اليوم، لن يجدهم يوم القيامة في موقع الناصر..

والذين يوجدون له المخارج والمعاذير اليوم - ولو بالباطل، لن يجدهم في موقع العاذر له يوم الحساب.. بل سيقولون عنه: إنه يستحق

ذلك العذاب، لأنه هو الذي مهد مقدماته، وأوجد موجباته..

11 - وإن كان عثمان يفكر في الدنيا وحسب، فإنه «عليه السلام» قد بين له: أن مصيره سيكون الموت قتلاً أيضاً، وهذا أيضاً قتل ذل وخزي ومهانة على يد عامة الناس، وبالإستناد إلى أمور ومبررات مهينة ومشينة له، لأنها قتلت لكونه ظالماً، وآثماً، ومعتدياً على كرامات الناس، مستأثراً بأموال الأمة، وما إلى ذلك من أمور كانوا يطالبونه بالإصلاح فيها.

ومن الواضح: أن القتل نفسه أمر تنفر منه النفوس، وتقشعر له الأبدان، وتتأذى ولو بسماعه الأرواح، فكيف إذا انضمت إليه هذه المنفرات. فإن كان ثمة من يطمئنه إلى أن أحداً لا يجرؤ على ذلك، فإن إخبار علي «عليه السلام» له بحصول ذلك على نحو الحتم لا بد أن يحدث ثغرة في هذه الطمأنينة، لأن علياً «عليه السلام» عارف بالأمر، ربما أكثر ممن يسمع منهم عثمان.

12 - ولعل عثمان ابتلي بمن كان يزين له الإصرار على موقفه بشعارات طنانة ورنانة، تتحدث عن شرف الشهادة، وعن الذكر الجميل، وعن الإعجاب بمن لا يتراجع على موقفه حتى لو قتل.

أو قد يكون هناك من يقول له: إن قتله سوف يتسبب بانتفاضة أموية أو غيرها.. تكون من القوة بحيث تنتقم له من جميع أعدائه..

أو كان هناك من يعلله بقدم الجيوش الجرارة لنصرته.. ويطلب منه الصبر والانتظار، حتى يأتيه هذا النصر، وتنتهي الأمور لصالحه

وصالح بني أمية وبني أبي معيط الذين يحبهم عثمان.

فجاء قول علي «عليه السلام» ليضع علامة استفهام كبيرة حول صحة هذه التصويرات، وليقول له: إنها مجرد تخيلات وأوهام لا واقع لها..

بل هو مقتول لا محالة، إن لم يتراجع، وإن نتيجة قتله ستكون وبالاً على محبيه قبل مناوئيه.. وقد جسد له ما ستؤول إليه الحال كما يلي:

ألف: إن ذلك سيكون سبباً في فتح باب القتل والقتال في الأمة إلى يوم القيامة..

وهذا يعني: أن الأمور سوف لا تستتب لبني أمية ولا لغيرهم.
كما أن ذلك يعني: أن يكون الذين يحبهم سيكونون في معرض القتل بيد الآخرين، وأن العداوات سوف تستمر.

وهو يعني أيضاً: أن يعتبر قتله باب شؤم على الأمة..

ب: إن أمر قتل عثمان سيبقى ملتبساً على الناس، ولن يكون عثمان ذلك الرجل المعترف بشهادته، وبأنه قد قتل مظلوماً، والذي سيترحم عليه الناس من بعده، بل سيكونون من الشامتين، والأكثر جرأة على إشاعة أجواء النفور منه. وإظهار العيوب ونشر ما يعرف وما لا يعرف عنه، وعن كل حزبه..

ج: إنه لن ينال الإعجاب على صبره ورجولته، ولن يعتبر ذلك من البطولة والرجولة في شيء..

د: إن أحداً لن يستطيع أن ينتقم له من أعدائه..

هـ: إن قتله سوف يتسبب بتمزيق أوصال الأمة، ويترك الناس شيعاً.. ولن يصل أحد من بني أمية إلى شيء ذي بال.

و: إن قتله سيوجب إثارة الشبهات، والتباس الأمور في جهات أخرى أيضاً.

ز: إن قتله سيزيد من علو الباطل على الحق، إلى الحد الذي لا يرى فيه الحق بسبب علو الباطل..

13 - ثم إنه «عليه السلام»: أشار إلى أمر آخر، تأباه النفوس، وتنفر منه الطباع، وهو أن ينظر الناس إلى الشخص على أنه العوبة بيد شخص آخر يحركه كيف يشاء، فقال له: فلا تكون لمروان سيقة يسوقك حيث شاء..

14 - ثم أعطاه نفحة من الإباء، والترفع، حين أشار إلى جلال السن.. فإن الرجل المسن يأنف عادة من أن يكون من هم بمثابة أبنائه أعرف منه، فكيف إذا أرادوا أن يحركوه حسب أهوائهم..

ويلاحظ هنا: اختياره «عليه السلام» التعبير بكلمة (جلال) المشعرة بالوقار والمهابة، وهذا لا يتلاءم مع الإنقياد الأعمى للآخرين..

جواب عثمان:

وقد اختلفت النصوص في حقيقة موقف عثمان، فطائفة من

المصادر ومنها نهج البلاغة تقول: إن عثمان قال لعلي «عليه السلام» كلم الناس أن يؤجلوني حتى أخرج إليهم من مظالمهم..

فقال «عليه السلام»: ما كان بالمدينة فلا أجل فيه، وما غاب فأجله وصول أمرك إليه..

زاد المفيد قوله: فقال له عثمان: والله، قد علمت ما تقول، أما والله لو كنت بمكاني ما عنفتك، ولا ثلبتكَ، ولا عبت عليك، ولا جئت منكراً، ولا عملت سوءاً، إن وصلت رحماً، أو سدّدت خلة..
وبعض المصادر تذكر النص وفق ما جاء في تاريخ الطبري، حسبما ذكرناه آنفاً..

ولعل الحقيقة هي صحة جميع ما ورد، فقد عرفنا أن عثمان كان يعد بالإصلاح، ثم سرعان ما يتراجع عثمان عن رأيه، ويتخذ موقفاً مضاداً.

والظاهر: أن هذا هو ما حدث هنا، فإنه خطب الناس وتهدهم وعنفهم حسبما تقدم، وسارت الأمور بعد ذلك في هذا الاتجاه..

جواب عثمان النهائي:

ولا نريد أن نفيض في شرح جواب عثمان على نصيحة علي «عليه السلام» المتقدمة له، بعد أن كان قد وعده بالإصلاح، ثم أخلف وعده، واتخذ موقفاً قوياً وشرساً، وسارت الأمور باتجاه التصعيد والتحدي كما تقدم.. ونستخلص من خطاب عثمان ما يلي:

1 - أراد أن يستفيد من عناوين براقعة، وشعارات رنانة لا تسمن ولا تغني من جوع، فهو يقول:

أولاً: إنه لم يأت منكراً حين وصل رحمه بعطاياه الجزيلة لأقربائه، ونقول:

ألف: إنه كان يعلم: أن أحداً لا يلومه على صلة رحمه لو أنه وصلهم من ماله.. ولكنهم يلومونه على إعطاء أقاربه مئات الألوف من بيت مال المسلمين..

ب: إن سد خلة المحتاج إنما تكون بما يساويه بسائر الناس من أقرانه، لا بإعطائه مئات آلاف الدراهم والدنانير من بيت المال، والمئات من إبل الصدقة، ثم بأن يحمي الحمى لأقاربه دون سائر المسلمين!!

ج: هل كان الذين أعطاهم تلك العطايا الجزيلة والجليلة من أهل الخلة؟! الذين لا يملكون قوت يومهم؟! أم أنهم كانوا يملكون الأموال الطائلة، ولديهم منها الأكداس الهائلة، وعندهم من الأراضي، والدور والقصور، ما لا يمكن إخفاؤه، أو التستر عليه؟!

ثانياً: بالنسبة لإيوائه الضائع.. والمقصود به إرجاع الحكم بن العاص، نقول:

ألف: إن سكنى الحكم في بلاد ثقيف لا يعني أنه كان ضائعاً..

ب: إن الذي يطرده رسول الله «صلى الله عليه وآله» بسبب أفاعيله، وما ظهر من عداوته لا يحق لأحد أن يدفع أو أن يرفع

العقوبة عنه، سواء أضاع أم لم يضع، وإن كان قد ضاع حقاً، فإنما على نفسها جنت براقش.

مع أن عقوبته بالنفي كانت تخفيفاً عليه من الرسول «صلى الله عليه وآله» ألجأته إليه الظروف.

ج: هل يصح لأحد أن يؤوي الضائع بعصيان أمر الله تعالى؟! ونقض فعل رسوله «صلى الله عليه وآله»؟!!

ثالثاً: بالنسبة لاختيار الولاية، نقول:

لقد أجابه علي «عليه السلام» بما هو كاف وشاف.. ولعله «عليه السلام» ترك التعرض للأميرين الأولين، لأن الأمر فيهما من الواضحات، ولكنه تعرض لهذا الأمر الأخير، ليحصن الناس من الشبهة التي أثارها عثمان.

ولاه لقرابته:

واللافت هنا: أن عثمان يريد أن لا يلومه أحد على توليته ابن عامر لأجل رحمه وقرابته منه!!

ونقول:

1- هل كان عثمان يرى أن الولايات هي من الأمور التي يوصل بها الرحم؟! وهل يصح الإستفادة منها لجلب المنافع الشخصية للمتولي؟!!

2- وهل رأى رسول الله «صلى الله عليه وآله» يصل رحمه

بتولية أهل بيته البلاد والعباد؟!..

3- إن علياً «عليه السلام» قد ولى أبناء عباس في عهده، فلماذا لم يعترض أحد من الناس عليه في ذلك طيلة فترة حكمه..

بل لماذا لم يعترض عليه أحد في أي من عماله الذين نصبهم أيام خلافته.. أليس لأنه كان يحاسب أولئك العمال حساباً دقيقاً، ويراقب أعمالهم، ولا تصدر أية هنات منهم مهما صغرت إلا ويطالبهم بها، ويعاقبهم عليها؟!..

ولكن الفضل في غيرهم:

وقد قال عثمان لعلي «عليه السلام» عن أولئك العمال الذين يعترض الناس عليهم: «هم أقرباءك أيضاً» وكأنه يريد أن يتهم علياً «عليه السلام» بأنه لا يرق على أقربائه، ولا يصل رحمه.. ولعله لأجل أن يبلغهم ذلك، ويحركهم ضد علي «عليه السلام»..

أو لعله أراد أن يبطل اعتراض علي «عليه السلام» على عثمان بمحابة الأقرباء، ويظهره على أنه إنما يعترض لمصلحته الشخصية التي يقدمها على مصلحة الأقارب.

فأجابه «عليه السلام»: بأن المعيار عنده ليس هو القرابة، وإنما هو الفضل والصلاح، بما أن الفضل كان في غير أقاربه، فلا يجوز له تولية الأقارب، وترك الأفاضل، فإن هذا ليس من النصيحة للأمة في شيء..

عثمان يصر ويتهدد:

إن علياً «عليه السلام» واجه عثمان بأنه ضعف ورق على أقربائه، فلم يحاسبهم على مخالفاتهم، فلم ينكر عثمان ذلك..

واعترف عثمان أيضاً: بأن معاوية كان أخوف من عمر من يرفأ غلام عمر..

واعترف: بأنه يعلم بأن معاوية يقطع الأمور دونه، ثم يقول للناس هذا أمر عثمان، فيبلغ ذلك عثمان، ولا يغير على معاوية..

ولكنه بالرغم من ذلك كله يخرج مباشرة إلى المسجد، ويبدأ بمهاجمة منتقديه حتى اعتبرهم آفة الأمة وعاهتها..

وهذا من قبيل تطبيق نظرية الإسقاط، لأن انتقادات أولئك الناس قد كانت لأجل تخليص الأمة من الفساد والعاهات والآفات، التي يتهمون بها عثمان وأعوانه.. وإذ بعثمان يصفهم بأنهم هم الفساد بعينه، وهم العاهة والآفة..

كما أنه أصر على تكرار نفس الأمور التي قالها لعل «عليه السلام»، وفندها «عليه السلام» له..

والتأمل في كلمات عثمان يبين للناظر أموراً كثيرة لا حاجة لنا إلى الإفاضة فيها، وإنما ذكرنا هنا ما يتصل بأمر المؤمنين «عليه السلام».. ولا نريد محاكمة تصرفات عثمان وسياساته..

الفصل الثاني:

مما جرى في الحصار..

تحرك الأشر في أهل الكوفة:

وكان الأشر وجماعة معه يعيشون في منفاهم بالشام، فكتب جماعة من أهل الكوفة إلى الأشر، وهو في منفاه يطلبون منه القدوم عليهم، فقدم هو وأصحابه، فاستولوا على الكوفة.

قال ابن أعثم:

ثم خرج الأشر فعسكر بالجرعة بين الكوفة والحيرة، وبعث بعائذ بن حملة الظهري، فعسكر في طريق البصرة في خمسمائة فارس، وبعث حمزة بن سنان الأسدي إلى عين التمر فعسكر هنالك، ليكون مصلحة (مصلحة) فيما بينه وبين أهل الشام في خمسمائة فارس، وبعث بعمر بن أبي حنة الوداعي إلى حلوان وما والاها في ألف فارس، وبعث يزيد بن حجة التيمي إلى المدائن وكوخى وما والاها في سبعمائة فارس.

كما أرسل كعب بن مالك الأرحبي إلى مكان يدعى العذيب مع خمسمائة فارس وأمره قائلاً، إن جاء سعيد بن العاص من المدينة أميراً على الكوفة فأعده، ولا تسمح له بدخول الكوفة، وخذ كل ما معه من مال ومتاع، وضعه أمانة في منزل الوليد بن عقبة في الكوفة.

فتقدم الأشر (عند ما سمع الخبر) ومعه ثلاثمائة فارس، وجاء إلى باب المنزل، (لعل المقصود منزل والي الكوفة) وأمرهم بأن يذهبوا ما في البيت.

فدخل الناس وأخذوا كل ما وجدوه وأخرجوه، ثم قلعوا الأبواب وأحرقوها حتى احترق كل ما بقي في البيت.

وحين علم عثمان بذلك (وقد بلغه ما صنعه الأشر) ضاق صدره بذلك، واعتبر أن هذا العمل كان بتحريض أو تأييد من علي «عليه السلام» وقال: لا أعلم ماذا أفعل مع علي الذي يظهر محاسني للناس على شكل نقائص، ويحرض الناس علي وعلى عمالي (1).

ثم ذكر ابن أعثم: أن عثمان عاد فأرسل سعيد بن العاص إلى الكوفة، فلم يستطع أن يدخلها، وعاد إليه خائفاً.

ونقول:

1 - إن هذا الذي جرى بين لنا الموقع المتميز للأشر لدى أهل العراق، حتى إن أهل الكوفة لم يقدموا على أي تحرك ذي بال باتجاه والي الكوفة إلا بعد أن كتبوا إلى الأشر رضوان الله تعالى عليه ليقدم من منفاه بالشام..

فلما قدم عليهم وأصحابه كان هو القائد والمدبر، والمهيمن على الأمور..

(1) الفتوح لابن أعثم (ط دار الأضواء) ج 2 ص 398.

فلما بلغ عثمان ما صنعه الأشر ضاق صدره، واتهم علياً «عليه السلام» بأنه هو المحرّض على ذلك.. دون أن يكون لديه حجة أو شاهد على ما يتوهمه فيه.

ومعنى ذلك أن عثمان لم يراعي في اتهاماته هذه حدود الشرع الشريف!!

2 - إن عثمان كان يعلم بما يرضي علياً «عليه السلام» وغيره من صحابة الرسول، وهو أن يكف أيدي الظلمة والفساق من عماله عن الناس، ويصلح الأمور، ويقيم حكم الله، ويعطي كل ذي حق حقه.. ولكنه يصر على عدم الإستجابة لهذه المطالب، ولم يزل يشكو ويتظلم، ويتوب، ويتراجع ويتعهد، وينقض تعهداته، ويضرب المعترضين عليه ويؤذيهم و.. و.. الخ..

ولو فرضنا: أنه كان لا يعلم بما يريدون في أول الأمر، فإن علياً «عليه السلام» قد أعلمه به مرات عديدة، فلماذا لم يحاول تصديقه والإستجابة له، والوفاء بوعوده ولو مرة واحدة منها؟!

3 - وأما إظهار علي «عليه السلام» المحاسن بصورة المساوي، فهو يخالف ما ورد عن الرسول «صلى الله عليه وآله» في حق علي «عليه السلام» من أن علياً «عليه السلام» مع الحق، والحق مع علي. إلا إن كان عثمان يرى كونه مع الحق، والحق معه من المعاييب التي يأخذها عليه، أو أن أفعال عثمان نفسها عند الله ورسوله من المعاييب والنقائص. ولكن عثمان يراها محاسن.. فيرى الظلم عدلاً، والرذيلة

فضيلة، والباطل حقاً، وفق ما ورد عن رسول الله «صلى الله عليه وآله» مخاطباً أصحابه: كيف بكم إذا رأيتم المعروف منكراً، والمنكر معروفاً⁽¹⁾.

الثورة على عثمان: نصوص.. وآثار:

قالوا:

1 - وفي عهد عثمان ظهرت أمور كثيرة، أنكرها صحابة رسول الله «صلى الله عليه وآله» وسائر الناس عليه، ولم يطيقوها منه.. ومنها تولية عبد الله بن سعد بن أبي سرح مصر عدة سنين، فتولاهم بالعسف والظلم.

وقدم أهل مصر إلى عثمان يشكونه، ويتظلمون منه، فأرسل إليه ينهاه عن الإستمرار في سياسته تلك، فأبى ابن أبي سرح الإنتهاء عما نهى عنه، وضرب رجلاً ممن أتوا عثمان فقتله.

فخرج من أهل مصر سبع مئة رجل إلى المدينة، فنزلوا المسجد، وشكوا إلى الصحابة ما صنع ابن أبي سرح..

(1) راجع: قرب الاسناد للحميري القمي ص 55 والكافي ج 5 ص 59 وتحف العقول لابن شعبة الحراني ص 49 وتهذيب الأحكام للشيخ الطوسي ج 6 = ص 177 وروضة الواعظين للفتال النيسابوري ص 365 ووسائل الشيعة (ط مؤسسة آل البيت) ج 16 ص 122 مستدرك الوسائل ج 12 ص 331 وغير ذلك من المصادر.

فقام طلحة وتكلم بكلام شديد..

وأرسلت عائشة إلى عثمان تقول: قد تقدم إليك أصحاب رسول «صلى الله عليه وآله»، وسألوك عزل هذا الرجل، فأبيت أن تعزله. فهذا قد قتل رجلاً، فأنصفهم من عاملك.

ودخل عليه علي «عليه السلام»، وكان متكلم القوم، وقال: إنما سألوك رجلاً مكان رجل، وقد ادعوا قبله دماً، فاعزله عنهم، واقض بينهم.

وانتهى الأمر بصرف ابن أبي سرح، وتولية محمد بن أبي بكر، فأرسله إلى مصر، ومعه جمع من الصحابة، فلما كانوا على مسيرة ثلاثة أيام من المدينة إذا هم بسلام أسود على بعير، ففتشوه، وأخرجوا منه كتاباً من عثمان إلى ابن أبي سرح يأمره فيه بقتل محمد بن أبي بكر ومن معه، وقطعهم، وصلبهم.

فرجعوا به إلى المدينة، فاغتم أصحاب رسول الله «صلى الله عليه وآله» من ذلك.

ودخل علي «عليه السلام» وجماعة على عثمان، ومعهم الكتاب والسلام، والبعير..

إلى أن تقول الرواية:

فقال له علي «عليه السلام»: هذا الغلام غلامك؟! قال: نعم.

والبعير بعيرك؟!

قال: نعم..

والخاتم خاتمك؟!

قال: نعم.

قال: فأنت كتبت الكتاب؟

قال: لا.

إلى أن قالت الرواية: فعرفوا أنه خط مروان، وسألوه أن يدفع إليهم مروان، فأبى (1).

2 - وفي نص آخر عند الطبري وغيره: أنهم قالوا له: فالكتاب كتاب كاتبك؟

قال: أجل، ولكنه كتبه بغير أمري؟

قالوا: فإن الرسول الذي وجدنا معه الكتاب غلامك؟

قال: أجل، ولكنه خرج بغير إذني.

قالوا: فالجمل جملك.

قال: أجل، ولكنه أخذ بغير علمي.

(1) راجع: الغدير ج 9 ص 179 - 181 والثقات لابن حبان ج 2 ص 256 - 259 وتاريخ مدينة دمشق ج 39 ص 416 - 417 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1157 - 1160 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج 2 ص 270 و 271 ودلائل الصدق ج 3 ق 1 ص 148.

قالوا: ما أنت إلا صادق أو كاذب، فإن كنت كاذباً فقد استحققت الخلع، لما أمرت به من سفك دماننا بغير حقها.

وإن كنت صادقاً، فقد استحققت أن تخلع، لضعفك، وغفلتك، وخبث بطانتك، لأنه لا ينبغي لنا أن نترك على رقابنا من يقتطع مثل هذا الأمر دونه لضعفه وغفلته.

إلى آخر ما ذكرته الرواية من احتجاجات لهم عليه⁽¹⁾.

3 - وفي نص ثالث يفصل ما جرى فيقول:

فأرسل عثمان إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فدعاه فقال: يا أبا الحسن، أنت لهؤلاء القوم، فادعهم إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه، واكفني مما يكرهون.

فقال له علي «عليه السلام»: إن أعطيتني عهد الله وميثاقه أنك توفي لهم بكل ما أعطيتهم فعلت ذلك.

فقال عثمان: نعم يا أبا الحسن، اضمن لهم عني جميع ما يريدون.

قال: فأخذ علي «عليه السلام» عليه عهداً غليظاً، وميثاقاً مؤكداً، ثم خرج من عنده فأقبل نحو القوم، فلما دنا منهم قالوا: ما وراءك يا

(1) تاريخ الأمم والملوك ج4 ص375 و 376 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج3 ص408 حوادث سنة 35 والغدير ج9 ص183 ودلائل الصدق ج3 ق1 ص149.

أبا الحسن فإننا نجلك.

فقال: إنكم تعطون ما تريدون، وتعافون من كل ما أسخطكم، ويولى عليكم من تحبون، ويعزل عنكم من تكرهون.

فقالوا: ومن يضمن لنا ذلك؟!!

قال علي «عليه السلام»: أنا أضمن لكم ذلك.

فقالوا: رضينا.

قال: فأقبل علي «عليه السلام» إلى عثمان، ومعه وجوه القوم وأشرافهم، فلما دخلوا عاتبوه، فأعتبهم من كل ما كرهوا، فقالوا: اكتب لنا بذلك كتاباً، وأدخل لنا في هذا الضمان علياً بالوفاء لنا بما في كتابنا.

فقال عثمان: اكتبوا ما أحببتهم، وأدخلوا في هذا الضمان من أردتم.

قال: فكتبوا:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا كتاب من عبد الله، عثمان بن عفان أمير المؤمنين لجميع من نقم عليه من أهل البصرة، والكوفة، وأهل مصر، أن لكم علياً أن أعمل فيكم بكتاب الله عز وجل وسنة نبيه محمد «صلى الله عليه وآله»، وأن المحروم يعطى، والخائف يؤمن، والمنفي يرد، وأن المال يرد على أهل الحقوق، وأن يعزل عبد الله بن سعد بن أبي سرح عن أهل مصر، ويولى عليهم من يرضون.

قال: فقال أهل مصر: نريد أن تولي علينا محمد بن أبي بكر.

فقال عثمان: لكم ذلك.

ثم أثبتوا في الكتاب: وأن علي بن أبي طالب ضمين للمؤمنين بالوفاء لهم بما في هذا الكتاب.

شهد على ذلك الزبير بن العوام، وطلحة بن عبيد الله، وسعد بن أبي وقاص، وعبد الله بن عمر، وزيد بن ثابت، وسهل بن حنيف، وأبو أيوب خالد بن زيد.

وكتب في ذي الحجة سنة خمس وثلاثين.

قال: فأخذ أهل مصر كتبهم وانصرفوا، ومعهم محمد بن أبي بكر أميراً عليهم، حتى إذا كانوا على مسيرة ثلاثة أيام من المدينة، وإذا هم بغلام أسود على بعير له، يخطب خطباً عنيفاً، فقالوا: يا هذا! اربع قليلاً ما شأنك؟! كأنك هارب، أو طالب، من أنت؟!!

فقال: أنا غلام أمير المؤمنين عثمان، وجهني إلى عامل مصر.

فقال له رجل منهم: يا هذا! فإن عامل مصر معنا.

فقال: ليس هذا الذي أريد.

فقال محمد بن أبي بكر: أنزلوه عن البعير، فخطوه، فقال له

محمد بن أبي بكر: أصدقني غلام من أنت؟!!

قال: أنا غلام أمير المؤمنين.

قال: فإلى من أرسلت؟!!

قال: إلى عبد الله بن سعد عامل مصر.

قال: وبماذا أرسلت؟!

قال: برسالة.

قال محمد بن أبي بكر: أفعك كتاب؟!

قال: لا.

قال: فقال أهل مصر: لو فتشناه أيها الأمير، فإننا نخاف أن يكون صاحبه قد كتب فينا بشيء، ففتشوا رحله، ومتاعه، ونزعوا ثيابه حتى عروه، فلم يجدوا معه شيئاً، وكانت على راحلته إداوة فيها ماء، فحركوها فإذا فيها شيء يتقلقل، فحركوه ليخرج فلم يخرج.

فقال كنانة بن بشر التجيبي: والله! إن نفسي لتحدثني: أن في هذه الإداوة كتاباً.

فقال أصحابه: ويحك! ويكون كتاب في ماء؟

قال: إن الناس لهم حيل، فشقوا الإداوة، فإذا فيها قارورة مختومة بشمع، وفي جوف القارورة كتاب، فكسروا القارورة، وأخرجوا الكتاب، فقرأه محمد بن أبي بكر، فإذا فيه:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله عثمان أمير المؤمنين، إلى عبد الله بن سعد.

أما بعد.. فإذا قدم عليك عمرو بن يزيد بن ورقاء، فاضرب عنقه صبراً.

وأما علقمة بن عديس البلوي، وكنانة بن بشر التجيبي، وعروة

بن سهم الليثي، فاقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف، ودعهم يتسحطون في دمائهم حتى يموتوا، فإذا ماتوا فاصلبهم على جذوع النخل.

وأما محمد بن أبي بكر فلا يقبل منه كتابه، وشد يدك به، واحتل في قتله، وقر على عملك حتى يأتيك أمري إن شاء الله تعالى..

قال: فلما قرأ محمد بن أبي بكر الكتاب رجع إلى المدينة هو ومن معه، ثم جمع أصحاب النبي «صلى الله عليه وآله» وقرأ عليهم الكتاب، وأخبرهم بقصة الكتاب.

قال: فلم يبق بالمدينة أحد إلا حنق على عثمان، واشتد حنق بني هذيل خاصة عليه لأجل صاحبهم عبد الله بن مسعود، وهاجت بنو مخزوم لأجل صاحبهم عمار بن ياسر، وكذلك غفار لأجل صاحبهم أبي ذر.

ثم إن علياً «عليه السلام» أخذ الكتاب وأقبل حتى دخل على عثمان، فقال له: ويحك لا أدري على ماذا أنزل! استعتبك القوم فأعتبتهم بزعمك، وضمننتني، ثم أخفرتني وكتبت فيهم هذا الكتاب!

قال: فنظر عثمان في الكتاب، ثم قال: ما أعرف شيئاً من هذا.

فقال علي «عليه السلام»: الغلام غلامك أم لا؟!

قال عثمان: بل هو والله غلامي، والبعير بعيري، وهذا الخاتم خاتمي، والخط خط كاتبني.

قال علي «عليه السلام»: فيخرج غلامك على بعيرك بكتاب

وأنت لا تعلم به؟!!

فقال عثمان: حيرتك يا أبا الحسن! وقد يشبه الخط الخط، وقد تختتم على الخاتم، ولا والله ما كتبت هذا الكتاب، ولا أمرت به، ولا وجهت هذا الغلام إلى مصر.

فقال علي «عليه السلام»: لا عليك فمن نتهم؟!!

قال: أتهمك، وأتهم كاتبني.

قال علي «عليه السلام»: بل هو فعلك وأمرك، ثم خرج من عنده مغضباً.

قال: وعرف الناس الخط أنه خط مروان، وإنما كتبه عن غير علم عثمان، ومروان كان كاتب عثمان، وخاتم عثمان في إصبع مروان. وشك الناس في مروان.

قال: ثم خرج عثمان بن عفان إلى المسجد، وصعد المنبر، فحمد الله وأثنى عليه، ثم قال:

أيها الناس! لا تتهموني في هذا الكتاب، ولا تظنوا أنني كتبت، فإنكم إن قلتم ذلك أثمتكم، فوالله ما كتبت، ولا أمرت به، والآن فإنكم تعطون الحق، ويعمل فيكم بكتاب الله وسنة نبيه محمد «صلى الله عليه وآله»، حتى ترضوا وتعتبوا.

قال: فوثب إليه كنانة بن بشر التجيبي، فقال: يا عثمان! إننا لا نرضى بالصفة دون العمل، قد عاتبناك فأعتبتنا بزعمك، فكتبت لنا بالوفاء إلى ذلك كتاباً، وأشهدت شهوداً، وأعطيتنا عهد الله وميثاقه، ثم

إنك كتبت فينا ما كتبت!

فقال عثمان: إني لم أكتب، وقد حلفت لكم، وليس يجب علي شيء هو أكبر من اليمين.

فقال كنانة بن بشر: إننا لا نصدقك على يمينك.

قال: ثم وثب كثير بن عبد الله الحارثي، فقال: يا عثمان! أتظن أنك تنجو منا وقد فعلت ما فعلت؟

فقال عثمان: يا سبحان الله! أما لهذا أحد يكفينيه؟

قال: فقام إليه موالي عثمان فأثخنوهم ضرباً، ثم إنهم حصبوا عثمان من كل جانب حتى نزل عن المنبر، وقد كاد أن يغشى عليه، فحملوه حملاً حتى أدخلوه إلى منزله.

قال: ودخل عليه نفر من الصحابة يتوجعون له لما نزل به، وفي جملة من [دخل] عليه علي بن أبي طالب، فقالت له بنو أمية: يا بن أبي طالب! إنك كدرت علينا العيش، وأفسدت علينا أمرنا، وقبحت محاسن صاحبنا، أما والله لئن بلغت الذي ترجو لنجاهدك أشد الجهاد.

قال: فزبرهم علي «عليه السلام» وقال: أعزبوا فما بلغ الله لكم من القدر ما تحابون! فإنكم سفهاء وأبناء سفهاء، وطلقاء وأبناء طلقاء، إنكم لتعلمون أنه ما لي في هذا الأمر ناقة ولا جمل.

ثم خرج علي من عند عثمان مغضباً.

قال: فلما كان من غد جلس عثمان وكتب إليهم كتاباً، نسخته:

بسم الله الرحمن الرحيم

من عبد الله عثمان أمير المؤمنين إلى المؤمنين المسلمين، سلام عليكم..

أما بعد.. فأني أذكركم الله الذي أنعم عليكم بالإسلام، وهداكم من الضلال، وأنقذكم من الكفر، وأراكم اليسار، وأوسع عليكم في الرزق، وبصركم من العمى، {وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعْمَهُ ظَاهِرَةً وَبَاطِنَةً} (1)، {وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ} (2)، فاتقوا الله! {وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ} (3)، {وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ} (4)، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا {وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمِيثَاقَهُ الَّذِي وَاثَقَكُمْ بِهِ إِذْ قُلْتُمْ سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ} (5)، {يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا

(1) الآية 20 من سورة لقمان.

(2) الآية 34 من سورة إبراهيم.

(3) الآية 102 من سورة آل عمران.

(4) الآية 105 من سورة آل عمران.

(5) الآية 7 من سورة المائدة.

عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ} (1)، {إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلًا أُولَئِكَ لَا خَلَاقَ لَهُمْ فِي الْآخِرَةِ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ وَلَا يَنْظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلَا يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ} (2).

ألا! وقد علمتم أن الله تعالى رضي لكم السمع والطاعة، وحذركم المعصية والفرقة، وتقدم إليكم في ذلك لتكون له الحجة عليكم إن عصيتموه، فاقبلوا نصيحة الله واحذروا عذابه، فإنكم لم تجدوا أمة هلكت من قبلكم إلا من بعد ما اختلفت، ولم يكن لها رأس يجمعها، ومتى تفعلون بي ما قد أزمعتم عليه فإنكم لا تقيمون صلاة جميعاً، ولا تخرجون زكاة جميعاً، ويسلط عليكم عدوكم، ويستحل بعضكم حرمة بعض، ثم تكونوا شيعاً، كما قال الله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا أَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ} (3).

ألا وإني أوصيكم بما أوصاكم الله به، وأحذركم بما حذركم الله به من عذابه، فقد علمتم أن شعيباً «عليه السلام» لما نسبه قومه إلى الشقاق قال الله تعالى: {لَا يَجْرِمَنَّكُمْ شِقَاقِي أَنْ يُصِيبَكُمْ مِثْلُ مَا أَصَابَ

(1) الآية 6 من سورة الحجرات.

(2) الآية 77 من سورة آل عمران.

(3) الآية 159 من سورة الأعراف.

قَوْمَ نُوحٍ أَوْ قَوْمَ هُودٍ أَوْ قَوْمَ صَالِحٍ وَمَا قَوْمَ لُوطٍ مِّنْكُمْ بَبَعِيدٍ { (1).

واعلموا أيها الناس! أنني قد أنصفتكم وأعطيتكم من نفسي الرضا، على أن أعمل فيكم بالكتاب والسنة، وأسير فيكم بالسيرة، وأعزل عن أمصاركم من كرهتم، وأولي عليكم من أحببت، وأنا أضمن لكم من نفسي أن أعمل فيكم بما كانا يعملان الخليفتان من قبلي جهدي وطاقتي، فقد علمتم أن من تولى أمر الرعية يصيب ويخطئ، وكتابي هذا معذرة إلى الله وإليكم، ويتصل إليكم مما كرهتم { وَمَا أَبْرَأُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَّحِيمٌ } (2).

فاكتفوا مني بهذا العهد { إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا } (3)، وإني أتوب إلى الله من كل شيء كرهتموه، وأستغفره من ذلك، فإنه لا يغفر الذنوب إلا الله، وقد تبت إلى الله من كل ما كرهتموه، فإن رحمته وسعت كل شيء.. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

قال: فلما جاءهم كتاب عثمان، وقرأوا لم يقبلوا شيئاً مما وعظهم به، ثم نادوا من كل ناحية، وأحاطوا بداره وخاصموه، وعزموا على قتله وخلعه.

قال: وخشي أن يعالجه القوم فيقتل، فكتب إلى عبد الله بن عامر

(1) الآية 89 من سورة هود.

(2) الآية 53 من سورة يوسف.

(3) الآية 34 من سورة الإسراء.

بن كريز، وهو الأمير بالبصرة، وإلى معاوية بن أبي سفيان، وهو أمير الشام بأجمعها، فكتب إليهم عثمان نسخة واحدة:

بسم الله الرحمن الرحيم

أما بعد.. فإن أهل البغي، والسفه، والجهل، والعدوان من أهل الكوفة، وأهل مصر، وأهل المدينة قد أحاطوا بداري، ولم يرضهم شيء دون قتلي أو خلعي سربالاً سربلنيه ربي.

ألا! وإني ملاق ربي فأعني برجال ذوي نجدة ورأي، فلعل ربي يدفع بهم عني بغي هؤلاء الظالمين الباغين علي، والسلام.

قال: وأما معاوية، فإنه أتاه بالكتاب المسور بن مخرمة، فقرأ لما أتاه ثم قال: يا معاوية! إن عثمان مقتول، فانظر فيما كتبت به إليه.

فقال معاوية: يا مسور! إني مصرح أن عثمان بدأ بعمل بما يحب الله ويرضاه، ثم غير فغير الله عليه، أفيتهيأ لي أن أرد ما غير الله عز وجل.

قال: وأما عبد الله بن عامر فإنه لما ورد عليه كتاب عثمان نادى في أهل البصرة، فجمعهم ثم قال:

أيها الناس! إن أمير المؤمنين كتب إلي يخبرني أن شزيمة من أهل الكوفة، وأهل المدينة، وأهل مصر نزلوا بساحته، فأعطاهم من نفسه النصفة، ودعاهم إلى الحق، فلم يقبلوا ذلك منه. وإنه كتب إلي يسألني أن أبعث إليه منكم نفرًا من أهل الدين والصلاح، فلعل الله أن يدفع بكم عنه ظلم الظالمين، وعدوان المعتدين.

قال: فأمسك الناس عنه ولم يجبه أحد منهم بشيء.

قال: وعلم أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل مصر: أن عثمان قد كتب إلى أهل الشام وأهل البصرة يستتجدهم، فكبس عليهم، فلجوا في حصاره، ومنعوه من الماء، فأشرف عليهم من جدار داره.

ثم قال: أيها الناس! هل فيكم علي بن أبي طالب؟!

قالوا: لا، فسكت ونزل.

قال: وبلغ ذلك علياً «عليه السلام» وهو في منزله، فأرسل إليه بغلامه قنبر، فقال: انطلق إلى عثمان فسله ماذا يريد.

فجاء قنبر إلى عثمان، فدخل وسلم ثم قال: إن مولاي أرسلني إليك يقول لك: ما الذي تريد؟

فقال عثمان: أردته أن يوجه إلي بشيء من الماء فأني قد منعتة، وقد أضر بي العطش، وبمن معي في هذه الدار!

فرجع قنبر إلى علي فأخبره بذلك، فأرسل إليه علي ثلاث قرب من الماء مع نفر من بني هاشم، فلم يتعرض لهم أحد حتى دخلوا على عثمان، فأوصلوا إليه الماء، فشرب وشرب من كان معه في الدار.

قال: ودخل عمرو بن العاص على عثمان مسلماً، فقال له عثمان: يا بن العاص! وأنت أيضاً ممن توليت على الناس فيما بلغني، وتسعى في الساعين علي حتى قد أضرمتها وأسعرتها ثم تدخل مسلماً علي!

فقال عمرو بن العاص: يا أمير المؤمنين! إنه لا خير لي في جوارك بعد هذا، ثم خرج عمرو من ساعته، ومضى حتى قد صار

إلى الشام، ونزل بأرض فلسطين، وكان بها مقيماً.

قال: ثم أقبل عثمان حتى أشرف على الناس ثانية فسلم عليهم، فردوا عليه سلاماً ضعيفاً، فقال عثمان: أفیکم طلحة؟

قال: نعم ها أنا ذا.

فقال عثمان: سبحان الله! ما كنت أظن أن أسلم على جماعة أنت فيهم، ولا ترد علي السلام.

فقال طلحة: إني قد رددت عليك.

فقال عثمان: لا والله ما ذلك لك يا أبا محمد! إني أسمعك السلام، ولم تسمعني الرد.

قال: وسمع عثمان بعضهم يقول: لا نقتله ولكننا نعزله.

فقال عثمان: أما عزلي فلا يكون، وأما قتلي فعسى، وأنا أرجو أن ألقى الله وبأسكم بينكم.

قال: وتكلم رجل من الأنصار يقال له: مجمع بن جارية، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون، أخاف والله أن يقتل هذا الرجل.

فقال له رجل من الصحابة: وإن قتل، فماذا والله نبي مرسل، ولا ملك مقرب!

قال: وعثمان مشرف من جدار داره يسمع ذلك.

فقال عثمان: أهنا سعد بن أبي وقاص؟ أهنا الزبير بن العوام؟

فقالا: نعم، نحن ههنا فقل ما تشاء!

فقال: ناشدtkم الله تعالى جميعاً بالذي لا إله إلا هو، هل تعلمون أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال يوماً: «من يبتاع لي مربد بني فلان غفر الله له».

فابتعته ثم أتيت النبي «صلى الله عليه وآله»، فقلت: يا رسول الله! إني قد ابتعت لك مربد فلان.

فقال: «اجعله في المسجد وأجره لك»، ففعلت ذلك؟!

فقالوا: قد كان ذلك.

قال عثمان: اللهم اشهد!

ثم قال: أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو، هل تعلمون أن النبي «صلى الله عليه وآله» قال يوماً: «من يبتاع بئر رومة غفر الله له»، فابتعتها، فقال النبي «صلى الله عليه وآله»: «اجعلها سقاية للمسلمين وأجرها لك»، ففعلت ذلك؟!

فقالوا: قد كان ذلك.

قال عثمان: اللهم اشهد! ثم قال: أنشدكم بالله الذي لا إله إلا هو. هل تعلمون أن النبي «صلى الله عليه وآله» نظر ذات يوم في وجوه أصحابه وذلك في يوم جيش العسرة، فقال: «من جهز هؤلاء غفر الله له»، فجهزتهم حتى ما فقدوا خطاماً ولا عقلاً؟!

فقالوا: قد كان كل الذي ذكرت، ولكنك غيرت وبدلت.

فقال عثمان: يا سبحان الله! أستم تعلمون أنكم دعوتم الله ربكم يوم توفي عمر بن الخطاب أن يختارني لكم؟

قالوا: بلى.

قال عثمان: فما ظنكم بالله تبارك وتعالى، أتقولون: إنه لم يستجب لكم وهنتم عليه؟

أم تقولون: إنه هان عليه هذا الدين فلم يبال من ولاه أمره؟!

أم تقولون: إن الله لم يعلم ما في عاقبة أمري، حين كنت في بعض أمري محسناً، ثم إنني أحدثت من ذلك ما أسخط الله عز وجل؟ فهل لا عافاكم الله؟ فقد تعلمون ما لي من الفضائل الشريفة، والسوابق الجميلة مع رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فارتدعوا عما قد أزمعتم عليه من قتلي، فإنكم إن قتلتموني وضعتم السيف على رقابكم، ثم لم يرفعه الله عز وجل عنكم أبداً إلى يوم القيامة.

فاتقوا الله، فإنني أدعوكم إلى كتاب الله عز وجل وسنة نبيه محمد «صلى الله عليه وآله»، وهذه مفاتيح بيوت أموالكم ادفعوها إلى من شئتم، وأمروا على أمصاركم من أحببتهم، وأنتم معتبون من كل ما ساءكم.

وأما ما ادعيتم علي أنني كتبت فيكم فهاتوا بينتكم، وإلا فأنا أحلف لكم بالله العظيم أنني ما كتبت هذا الكتاب، ولا أمرت به.

قال: فنادته قوم من المصريين: يا هذا، إننا قد اتهمناك، فاعتزلنا وإلا قتلناك.

قال: فسكت عثمان، وتكلم زيد بن ثابت، وكان إلى جانب عثمان، فقال: { إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا

أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ { (1).

قال: فصاح به الناس: يا زيد! إن عثمان قد أشبعك من أموال الأرامل، ولا بد لك من نصره.

قال: فنزل عثمان من موضعه ذلك إلى داره، واقتبل إليه عبد الله بن سلام، فقال: يا أمير المؤمنين! إن حقك اليوم على كل مسلم كحق الوالد على الولد، فأمرني بأمرك!

فقال له عثمان: تخرج إلى هؤلاء القوم تكلمهم، فعسى الله تبارك وتعالى أن يجري على يدك خيراً، أو يدفع بك شراً.

قال: فخرج عبد الله بن سلام إلى الناس، فلما نظروا إليه ظنوا أنه إنما جاء ليكون معهم، فرحبوا به وأوسعوا له في المجلس، فلما جلس حمد الله وأثنى عليه وصلى على نبيه محمد «صلى الله عليه وآله»، ثم وعظهم وذكرهم وقال:

أيها الناس! إن الله تبارك وتعالى اختار من الأديان كلها دين الإسلام، ثم اختار لدينه رسولاً جعله بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيراً، ثم اختار له من البقاع المدينة، فجعلها دار الهجرة ودار الإسلام، فلم تنزل الملائكة تحف بها منذ سكنها رسوله محمد «صلى الله عليه وآله» إلى يومكم هذا، وما زال سيف الله مغموداً عنكم.

(1) الآية 159 من سورة الأعراف.

فأنشدكم الله أن لا تطردوا جيرانكم من الملائكة، وأن لا تسلوا سيف الله المغمود، فإن الله عز وجل سيفاً لم يسله قط على قوم حتى يسلوه على أنفسهم، فإذا سلوه لم يغمده عنهم إلى يوم القيامة.

فياكم وقتل هذا الشيخ! فإنه خليفة، والله! ما قتل نبي قط إلا قتل به سبعون ألفاً من أمتة عقوبة لهم، ولا قتل خليفة من بعده إلا قتل به خمسة وثلاثون ألفاً، فاتقوا الله ربكم في هذا الشيخ.

قال: فنادوه من كل جانب: كذبت يا يهودي!

فقال عبد الله بن سلام: بل كذبتم أنتم، لست بيهودي، ولكني تركت اليهودية وتبرأت منها، واخترت الله ورسوله، ودار الهجرة والسلام، وقد سماني الله تبارك وتعالى بذلك مؤمناً، فقال عز وجل فيما أنزل على نبيه محمد «صلى الله عليه وآله»: {قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كَانَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَكَفَرْتُمْ بِهِ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى مِثْلِهِ فَأَمَنَ وَاسْتَكْبَرْتُمْ} (1).

ولقد أنزل الله تعالى آية أخرى إذ يقول الله عز وجل: {قُلْ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ} (2).

قال: ثم وثب عبد الله بن سلام من عند القوم، فصار إلى عثمان، فأخبره بذلك، فبقي عثمان لا يدري ما يصنع.

(1) الآية 10 من سورة الأحقاف.

(2) الآية 43 من سورة إبراهيم.

قال: وعزمت عائشة على الحج، وكان بينها وبين عثمان قبل ذلك كلام، وذلك أنه أخر عنها بعض أرزاقها إلى وقت من الأوقات فغضبت، ثم قالت: يا عثمان! أكلت أمانتك وضيقت رعيّتك، وسلّطت عليهم الأشرار من أهل بيتك، لا سقاك الله الماء من فوقك، وحرّمك البركة من تحتك! أما والله لو لا الصلوات الخمس لمشى إليك قوم ذو ثياب وبصائر يذبّحوك كما يذبّح الجمل.

فقال لها عثمان: {ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ كَفَرُوا امْرَأةَ نُوحٍ وَامْرَأةَ لُوطٍ كَانَتَا تَحْتَ عَبْدَيْنِ مِنْ عِبَادِنَا صَالِحَيْنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا وَقِيلَ ادْخُلَا النَّارَ مَعَ الدّٰخِلِيْنَ} (1).

قال: وكانت عائشة تحرض على قتل عثمان جهدها وطاقتها وتقول:

أيها الناس! هذا قميص رسول الله «صلى الله عليه وآله» لم يبيل وبليت سنته، اقتلوا نعثلاً، قتل الله نعثلاً.

قال: فلما نظرت عائشة إلى ما قد نزل بعثمان من إحصار القوم له قربت راحلتها، وعزمت على الحج. فقال لها مروان بن الحكم: يا أم المؤمنين! لو أنك أقمت لكان أعظم لأجرك، فإن هذا الرجل قد حوَصر فعسى الله تبارك وتعالى أن يدفع بك عن دمه!

فقالت: الآن تقول هذا وقد أوجبت الحج على نفسي، لا والله لا

(1) الآية 10 من سورة التحريم.

أقمت، وجعل مروان يتمثل بهذا البيت:
 ضرم قيس عليّ البلاد دماً إذا اضطرمت يوم به
 أحجما(1)

فقالت عائشة: قد فهمت ما قلت يا مروان!

فقال مروان: قد تبينت ما في نفسك.

فقالت: هو ذاك.

ثم إنها خرجت تريد مكة، فلقبها ابن عباس، فقالت له: يا بن عباس! إنك قد أوتيت عقلاً وبياناً، فإياك أن ترد الناس عن قتل هذا الطاغي عثمان، فإني أعلم أنه سيشأم قومه، كما شأم أبو سفيان قومه يوم بدر.

ثم إنها مضت إلى مكة، وتركت عثمان على ما هو فيه من ذلك الحصار والشدة.

قال: وأقبل سعيد بن العاص على عثمان فقال: يا أمير المؤمنين! أرى لك من الرأي أن تخرج على القوم، وأنت ملب كأنك تريد الحج، فإني أرجو أن لا يتعرضوا لك إذا نظروا إليك ملبياً، ثم تأتي مكة، فإذا أتيتها لم يقدم عليك أحد بما تكرهه.

(1) هذا بيت من الشعر، والظاهر أن أصله:

وضرم قيس عليّ البلا د حتى إذا اضطرمت أحجما

فقال عثمان: لا والله، لا أختار على هذه المدينة التي أختارها الله تعالى لرسوله محمد «صلى الله عليه وآله».

قال: فقال له سعيد بن العاص الثقفي: يا أمير المؤمنين! فإني أخيرك بثلاث خصال فاختر واحدة.

قال عثمان: وما ذلك؟

قال: إما أن تقاتل القوم وتجاهدهم، فنقاتل معك حتى نفني أرواحنا.

قال عثمان: ما أريد ذلك.

قال: فتركب نجائبك حتى تأتي الشام، فإن بها معاوية، وهو ابن عمك، وبها شيعتك وأنصارك.

قال عثمان: والله لا أريد ذلك!

قال: فأقلك على نجائبي حتى أقدم بك البصرة، فإن بها قوماً من الأزد، وفيهم معروف لي، وهم لي شاكرون، فتنزل بين أظهرهم فيمنعوك.

فقال عثمان: لا والله لا خرجت من المدينة كائناً في ذلك ما كان.

قال: وأقبل أسامة بن زيد إلى علي بن أبي طالب «عليه السلام»، فقال: يا أبا الحسن! والله لإنك أعز علي من سمعي وبصري، وإنني أعلمك أن هذا الرجل ليقتل، فأخرج من المدينة، وسر إلى ضيعتك ينبع، فإنه إن قتل وأنت بالمدينة شاهد رماك الناس بقتله، وإن قتل وأنت غائب لم يعدل بك أحد من الناس بعده.

فقال له علي: ويحك! والله إنك لتعلم أنني ما كنت في هذا الأمر إلا كالأخذ بذنب الأسد، وما كان لي فيه من أمر ولا نهى.

قال: ثم دعا علي بابنه الحسن، (وقال:) انطلق يا ابني إلى عثمان، فقل له: يقول لك أبي: أفتحب أن أنصرك!

فأقبل الحسن إلى عثمان برسالة أبيه، فقال عثمان: لا ما أريد ذلك، لأنني قد رأيت رسول الله «صلى الله عليه وآله» في منامي، فقال: يا عثمان! إن قاتلتهم نصرت عليهم، وإن لم تقاتلهم فإنك مفطر عندي.

وإني قد أحببت الإفطار عند رسول الله «صلى الله عليه وآله».

فسكت الحسن، وانصرف إلى أبيه، فأخبره بذلك.

قالوا: قد كان طلحة بن عبيد الله قد استولى على حصار عثمان مع نفر من بني تيم، وبلغ ذلك عثمان فأرسل إلى علي بهذا البيت:

فإن كنت مأكولاً فكن أنت آكلي وإلا فأدركني ولما أمزق

أترضى أن يقتل ابن عمك وابن عمتك، ويسلب نعمتك وأمرك؟

فقال علي «عليه السلام»: صدق والله عثمان! لا والله لا نترك ابن الحضرمية يأكلها.

ثم خرج علي إلى الناس، فصلى بهم الظهر والعصر، وتفرق الناس عن طلحة، ومالوا إلى علي، فلما رأى طلحة ذلك أقبل حتى دخل على عثمان فاعتذر إليه مما كان منه.

فقال له عثمان: يا بن الحضرمية! وليت على الناس ودعوتهم إلى قتلي، حتى إذا فاتك ما كنت ترجو وعلاك علي «عليه السلام» على الأمر جئتني معذراً، لا قبل الله ممن قبل منك.

قال: فخرج طلحة من عنده، وأشرف عثمان على الناس، فقال: أيها الناس! إن لي من رسول الله «صلى الله عليه وآله» نصيباً جليلاً وسابقة في الإسلام، وأنا وال مجتهد، وإن أخطأت في الاجتهاد أو تعمدت فأقبلوا مني، فإني أتوب إلى الله تعالى وأستغفره مما كان مني.

قال: فشتمه المصريون خاصة شتماً قبيحاً.

فتكلم زيد بن ثابت، وقال: يا معشر الأنصار! إنكم قد نصرتم النبي «صلى الله عليه وآله»، فكنتم أنصار الله، فانصروا خليفته اليوم لتكونوا أنصار الله مرتين، فتستحقوا الأجرين.

قال: فناداه جبلة بن عمرو الساعدي وقال: كلا والله يا زيد! لا يقبل ذلك منك، ولا نحب أن نكون عند الله غداً من أولئك الذين قالوا: { إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلًا } (1)، والله يا زيد! إذا لم يبق من عمره إلا من بين العصر إلى الليل، لتقربنا إلى الله بدمه.

قال: وصاح الحجاج بن غزية الأنصاري بالقاعة من أهل مصر، فقال: لا تسمعوا من هذا القائل ما قال، واعزموا على ما أنتم عليه عازمون، فوالله ما تدري هذه البقرة ما تقول.

(1) الآية 67 من سورة سبأ.

قال: فسب القوم زيد بن ثابت. وبادر رجل من القوم إلى شيء من الحطب، فأضرم فيه النار، وجاء به حتى وضعه في إحدى البابين، فاحترق الباب وسقط.

ودفع الناس الباب الثاني فسقط أيضاً.

فأنشأ المغيرة بن الأحنس بن شريق يقول:

لما تهدمت الأبواب واحترقت تمت منهن بابا غير
محترق

شدا أقول لعبد الله أمره إن لم تقاتل لذي عثمان
فانطلق

هو الإمام فلست اليوم تاركه إن الفرار علي اليوم
كالسرق

فلست أتركه ما دام بي رمق حتى يفرق بين الرأس
والعنق

قال: فلما نظر عثمان إلى الباب وقد احترق، قال لمن عنده في الدار: ما أحرق الباب إلا لأمر هو أعظم من إحراقه.

ثم اقتحم الناس الدار على عثمان وهو صائم، وذلك في يوم الخميس أو يوم الجمعة لثمانية عشرة أو سبع عشرة خلت من ذي الحجة سنة خمس وثلاثين على رأس إحدى عشرة سنة وأحد عشر شهراً خلت من مقتل عمر بن الخطاب.

قال: والتفت عثمان إلى الحسن بن علي وهو جالس عنده، فقال:

سألتك بالله يا بن الأخ إلا ما خرجت! فأني أعلم ما في قلب أبيك من الشفقة عليك.

فخرج الحسن بن علي «عليه السلام»، وخرج معه عبد الله بن عمر (1).

ونقول:

لا بد من بيان بعض ما تعرضت له النصوص المتقدمة، وسنقتصر منها على ما يرتبط بعلي أمير المؤمنين «عليه السلام»، أو ما له مساس قريب به، فلاحظ ما نذكره من العناوين التالية:

مقارنة بين الوليد وابن أبي سرح:

قلنا في بعض فصول هذا الكتاب: إنه حين شرب الوليد بن عقبة الخمر في الكوفة، طلب علي «عليه السلام» من عثمان أن يعزله، وأن يقضي بينه وبين الذين يدعون عليه شرب الخمر، فإن شهدوا عليه في وجهه، ولم يأت بما يدحض حجتهم جلده الحد..

وها هو «عليه السلام» يطلب من عثمان هنا أيضاً نفس هذه المطالب، بالنسبة لسعد بن أبي سرح، فقد طلب من عثمان أن يعزله عن مصر، وأن يقضي بينه وبين الذين يدعون عليه أنه قتل رجلاً

(1) الفتوح لابن أعمش ج 2 ص 410 - 425 وراجع: الأمالي للطوسي ص 712 - 715 وبحار الأنوار ج 31 ص 485 - 488 وتاريخ المدينة لابن شبة ج 4 ص 1158 - 1160 و (طدار الفكر) ج 3 ص 1137 - 1139.

كان قد اشتكى عليه عنده..

والسبب في هذا وذلك هو أن تشابه بين الحادثتين قد اقتضى وحدة الإجراءات فيهما معاً..

فأولاً: إن ابن أبي سرح حين يتهم بسفك الدماء البريئة، وبارتكاب المخالفات في سياسته للرعية، وبأنه لم يكن أميناً على ما تحت يده.. لا يعود صالحاً لتولي أمر ذلك البلد، لانعدام الثقة به.. ولحصول النفرة بينه وبين أهل تلك البلاد.

وبالتالي.. فإن ذلك سيفتح باب الطعن بصحة تصرفات، وسلامة سياسات، ورعاية جانب العدل والإنصاف وتنامي حالة الشك والتهمة لمن نصب ذلك الحاكم، ويرفض التخلي عنه..

ثانياً: إنه «عليه السلام» قد حفظ لابن أبي سرح حقه، حيث لم ينسب إليه القتل بصورة قاطعة.. بل أحال ذلك إلى القضاء، والحكم وفق ما يتوفر للقاضي من أدلة وشواهد، وإثباتات بعد ملاحظة دفاعات المتهم، وتقدير مدى قيمتها وصحتها..

ولكننا نجد في مقابل ذلك: أن طلحة وعائشة قد سجلا إدانة صريحة لابن أبي سرح، حيث صرحت عائشة بارتكابه جريمة القتل بالفعل، لمجرد إخبارها بذلك من قبل المدعين عليه به، ومن دون سماع أي شيء من ابن أبي سرح نفسه حول هذا الموضوع..

دلالات استجواب عثمان:

إن علياً «عليه السلام» وجه أسئلة عديدة لعثمان، فلما أجاب عنها وضعه أمام النتيجة المخرجة..

فقد اعترف بأن الغلام غلامه، والجمل جملته، والخاتم خاتمه.. ثم أنكر أن يكون هو الذي أرسل ذلك الكتاب، فلم يبق إلا أن يكون الذي كتب الكتاب هو ذلك الذي يحمل ختم عثمان، ويستطيع أن يأمر غلام عثمان فيطيعه، ويقرر الاستفادة من جمل عثمان فينفذ قراره.. وهذا كله منحصر بمروان..

فإن صح أن عثمان لم يكتب ولم يعلم.. فإن هذا الاستجواب يكون قد أظهر الكاتب، والأمر للغلام، والمتصرف بالجمل، والمستعمل للختم الذي ختم به ذلك الكتاب الذي لم يكتبه عثمان. وهو مروان بالتحديد..

وبما أن تصرف مروان هذا كان بالغ الخطورة، فقد كان ينبغي لعثمان أن يتخذ موقفاً منه، ولو بأن يسترد منه خاتمه، ويحد من تصرفاته، ويبعده عن موقعه، ولا يشركه في الأمور، ولا يجعله من أهل مشورته وبطانته.. وهذا أضعف الإيمان بالنسبة لمن يرتكب هذا الجرم الخطير..

ملاحظة حول تصرف مروان:

ويلاحظ هنا:

1 - أن الغلام الذي أرسله مروان، والجمال الذي أركبه إياه كانا لعثمان، فمن يرى هذا الغلام، وذلك الجمال لا بد أن يعرف أن لعثمان غرضاً من السماح للغلام بركوب ذلك الجمال، والكون في تلك المنطقة، وفي المقصد الذي سينتهي إليه..

2 - إنه أرسل الجمال والغلام في نفس الوقت الذي يخرج فيه وفد مصر.

3 - أن محمد بن أبي بكر، وجماعة من الصحابة الذين كانوا يعرفون الغلام والجمال.. كانوا مع ذلك الوفد..

4 - أن الغلام لا يستطيع أن يسافر من المدينة إلى مصر وحده، أو فقل إن ذلك سيكون صعباً عليه، وفيه أخطار ومشقات يصعب عليه مواجهتها.. فكان من المتوقع أن يبحث عن ركب يضم نفسه إليه في ذلك السفر الطويل..

5 - كان بإمكان مروان أن يدس إلى ابن أبي سرح وصية بقتل ابن أبي بكر أو غيره.. وسيرى أنه سيكون على استعداد لتنفيذ تلك الوصية، من أي جهة جاءت.. فلماذا أراد أن يكون عثمان طرفاً فيها؟ وأن تكون على يد غلامه وعلى جملة وبخاتمه، وعلى لسانه وباسمه.

وهل كان يريد من ابن أبي سرح أن ينفذ الوصية معلناً: أن ذلك كان بأمر عثمان؟! وأن يظهر للناس ذلك الكتاب المختوم بخاتمه.. وماذا سيكون موقف عثمان حين يطلع على هذا الأمر؟!

ولماذا أقر لهم ذلك الغلام بمهمته بمجرد سؤالهم إياه؟! وهل

سألوه عن مضمون الرسالة التي يحملها لوالي مصر.. وبماذا أجابهم.

أم يعقل أن يكون ذلك كله خافياً على مروان؟!!

ألم يكن يتوقع أن يتعرف على هذا الغلام وعلى هذا الجمل أحد ممن كان في ذلك الركب؟! ثم أن يشك في سبب وجوده معهم، وأن يتساءل عن سبب مسيره معهم إلى مصر؟!..

وإذا كان يعلم ذلك، فهل أراد أن تنكشف الرسالة، وأن تتأزم الأمور، وأن يعود المصريون إلى عثمان، وييدهم حجة كبيرة ضده، وأن ينتهي الأمر بقتل عثمان، لأن ذلك يعطي مروان وحزبه فرصة لتكريس الأمر لصالحهم، بعد اتهام علي «عليه السلام» بالممالة على قتله، أو بالمشاركة فيه؟!!

6 - إن الفقرة الأخيرة التي تحدثت عن استحقاق عثمان للخلع كانت هي الأشد وقعاً عليه، والأكثر إيلاماً لقلبه، فإن عثمان كان شديد التعلق بمنصبه، يدللنا على ذلك: أنه تشبث به إلى أن صافح الموت الزوأم.. من دون أي داع إلى ذلك سوى هذا التعلق، الذي يجعل أية إشارة لانتزاع الخلافة منه بمثابة الضرب بالسيوف، والطعن بالرماح..

أسباب حدة موقف عائشة:

وقد رأينا: أن موقف عائشة من عثمان قد جاء قوياً وحاداً للغاية، وكذلك كان موقف طلحة، وقد بدت عائشة قاطعة باتهام عامله بقتل الرجل.. كذلك كان حال طلحة أيضاً..

فهل كان الدافع لها وله هو الغيرة على مصالح العباد، والحرص على العمل بأحكام الشرع؟! أم أنه كان وراء الأكمة ما وراءها؟! **قد يقال:** إن الثاني هو الصحيح، فإنها إنما غضبت من عثمان، لأنه منعها العطاء الذي كان عمر يعطيها إياه⁽¹⁾. وعلى حد تعبير الرواية المتقدمة: إنه آخر عنها بعض أرزاقها. وروي أن عائشة جاءت إلى عثمان، فقالت: أعطني ما كان يعطيني أبي وعمر.

قال: لا أجد له موضعاً في الكتاب ولا في السنة. ولكن كان أبوك وعمر يعطيانك عن طيبة أنفسهما، وأنا لا أفعل. **قالت:** فأعطني ميراثي من رسول الله «صلى الله عليه وآله»؟! **قال:** أو لم تجي فاطمة «عليها السلام» تطلب ميراثها من رسول الله «صلى الله عليه وآله»، فشهدت أنت ومالك بن أوس البصري: أن النبي «صلى الله عليه وآله» لا يورث، وأبطلت حق فاطمة وجئت تطلبينه؟! لا أفعل. **وفي نص الطبري:** وكان عثمان متكئاً، فاستوى جالساً، وقال:

(1) راجع: الأمالي للمفيد ص125 وبحار الأنوار ج31 ص295 و 483 وكشف الغمة ج2 ص107 وتقريب المعارف لأبي الصلاح ص286 واللمعة البيضاء ص800 وبيت الأحزان ص156 والخصائص الفاطمية للكجوري ج1 ص509.

ستعلم فاطمة أي ابن عم لها مني اليوم؟! ألسنت وأعرابي يتوضأ ببوله شهدت عند أبيك؟! الخ..

فكان إذا خرج عثمان إلى الصلاة أخرجت قميص رسول الله «صلى الله عليه وآله» وتنادي أنه قد خالف صاحب هذا القميص(1).

ويدل على أن دوافع عائشة لم تكن متوافقة مع سائر المعترضين رغم حدتها في مواجهة عثمان، وأمرها الناس بقتله في قولها المشهور: اقتلوا نعتلاً فقد كفر(2)، وإظهار فرحها بقتله حين بلغها

(1) راجع: الأمالي للمفيد ص 125 وبحار الأنوار ج 31 ص 295 و 483 وكشف الغمة ج 2 ص 107 وتقريب المعارف لأبي الصلاح ص 286 واللمعة البيضاء ص 800 وبيت الأحزان ص 156 والخصائص الفاطمية للكجوري ج 1 ص 510.

(2) بحار الأنوار ج 32 ص 143 و 167 والغدير ج 9 ص 80 والفتنة ووقعة الجمل لسيف بن عمر الضبي ص 115 وقاموس الرجال للتستري ج 10 ص 40 = = وج 11 ص 590 وتاريخ الأمم والملوك ج 4 ص 459 و (ط مؤسسة الأعلمي) ج 3 ص 477 والكامل في التاريخ ج 3 ص 206 والفتوح لابن أعثم ج 2 ص 437 والسيرة الحلبية (ط دار المعرفة) ج 3 ص 356 و (ط المطبعة البهية بمصر سنة 1320 هـ) ج 3 ص 286 وتذكرة الخواص ص 61 و 64 والخصائص الفاطمية للكجوري ج 2 ص 157 وحياة الإمام الحسين للقرشي ج 2 ص 25 وصلاح الحسن «عليه السلام» للسيد شرف الدين ص 313 وعن العقد الفريد ج 3 ص 300 والفصول المهمة للسيد شرف الدين ص 126 وشرح إحقاق الحق (الملحقات) ج 32 ص 442

ذلك، انقلب موقفها رأساً على عقب في نفس اللحظة، حين علمت أن علياً «عليه السلام» هو الذي تولى بعده، فإنها كانت تظن أن طلحة سيفوز بهذا الأمر، ثم جمعت الجيوش هي وطلحة والزبير، وخرجت لحرب علي «عليه السلام» بحجة الطلب بدم عثمان..

ابن العاص يحرض على عثمان:

ولم يقتصر الأمر على عائشة، وابن عوف، وابن مسعود، والزبير، وطلحة، وسعد، وأبي ذر، وعمار، وسواهم بل كان لعمر بن العاص موقف مماثل أيضاً، فقد روى الواقدي في تاريخه:

أن عثمان عزل عمرو بن العاص عن مصر واستعمل عليها عبد الله بن سعد بن أبي سرح، فقدم عمرو المدينة فجعل يأتي علياً «عليه السلام» فيؤلبه على عثمان، ويأتي الزبير، ويأتي طلحة، ويلقى الركبان يخبرهم بإحداث عثمان.

فلما حصر عثمان الحصار الأول خرج إلى أرض فلسطين، فلم يزل بها حتى جاءه خبر قتله، فقال: أنا أبو عبد الله، إني إذا أحل قرحة نكأتها، إني كنت لأحرص عليه، حتى أني لأحرص عليه [من] الراعي في غنمه.

والغدير ج9 ص80 و 85 و 145 و 279 و 323 و 351 وج10
ص305 والإمامة والسياسة (تحقيق الزيني) ج1 ص51 و (تحقيق
الشيري) ج1 ص72.

فلما بلغه بيعة الناس علياً «عليه السلام» كره ذلك، وتربص حتى قتل طلحة والزبير، ثم لحق بمعاوية (1).

ونقول:

1 - إن محاولة عمرو بن العاص تأليب علي «عليه السلام» وتحريض طلحة والزبير، على عثمان، وكان يلقي الركبان يخبرهم بأحداثه.. لمجرد أنه عزله عن مصر، واستبدله بقرشي آخر هو عبد الله بن سعد بن أبي سرح.. يشير إلى أن الملتفين حول عثمان، والمساعدين له الذين كان الناس يعترضون على توليتهم، وعلى عطايا عثمان لهم، إنما كانوا يدافعون عن مصالحهم، وعن امتيازاتهم ومواقعهم..

2 - إن النصوص لم تذكر لنا جواب علي «عليه السلام» لعمرو بن العاص حين كان يؤلبه على عثمان.. ولكن الأحداث أجابت وبيّنت بوضوح أن مسعى عمرو بن العاص قد باء بالفشل، لأنه «عليه السلام» بقي يمارس قناعاته، ويلتزم بحدود التكليف الشرعي، الذي كان يفرض عليه أن يدفع عن عثمان تلك الممارسات التي تخرج عن حدود الشرع.. وأن يطلب من عثمان أن ينصف الناس، ويعيد الأمور

(1) راجع: بحار الأنوار ج 31 ص 291 وتقريب المعارف لأبي الصلاح الحلبي ص 283 ونهج السعادة ج 2 ص 62 وتاريخ مدينة دمشق ج 55 ص 26 وتاريخ الأمم والملوك ج 3 ص 392 والكامل في التاريخ ج 3 ص 163 والغدير ج 2 ص 154 وج 9 ص 136.

إلى نصابها..

3 - إن طلحة والزبير، قد أغرقا في عداهما لعثمان، حتى أتيا على نفسه، ومعهما جماعات كثيرة من الصحابة وغيرهم من الناس الذين حضروا إلى المدينة من سائر البلاد..

وقد نسب عمرو بن العاص ما جرى لنفسه، زاعماً أنه هو السبب في قتل عثمان.. ولعله أراد بذلك أن يجد لنفسه موقفاً، ويحصل على حصته في الواقع المستجد، وربما كان يظن أن الأمر سيصل إلى طلحة وأضرابه..

ولكنه حين بلغه أن الأمر قد انتهى إلى علي «عليه السلام» علم أنه لن يحصل على ما كان يصبو إليه، فكره ذلك وتربص.

لماذا لم يرفض علي × طلب عثمان؟!!

تقدم عن ابن أعثم: أن عثمان طلب من علي «عليه السلام» أن يتدخل مع الثائرين عليه، ويدفعهم عنه، ويحل المشكلة. فبادر «عليه السلام» إلى ذلك، ولم يمتنع، لأن امتناعه سوف يذكي أوهام عثمان، ومن يريدون استغلال قميص عثمان، ويستثير بلابل صدره وصدورهم..

نعم.. لقد بادر إلى ذلك، مع أنه يصرح بأنه عالم بأخلاق عثمان، وأحواله وطريقته، كما ذكرناها في موضع آخر من هذا الكتاب.

حديث أسامة موضع ريب:

وذكر ابن أعثم حديث أسامة بن زيد مع علي «عليه السلام» ونصيحته له بأن يخرج إلى ينبع، وجواب علي «عليه السلام».

ولكننا نشك في ذلك:

أولاً: لأن أسامة كان في ذلك الحين منحرفاً عن علي «عليه السلام».. وقد حبس عنه علي «عليه السلام» عطاءه⁽¹⁾. وإن كانت الروايات تذكر: أنه صلح بعد ذلك..

ثانياً: إن خروج علي «عليه السلام» من المدينة وبقائه فيها لا يقدم ولا يؤخر في اتهامه «عليه السلام» بذلك وعدمه.. فإن براءته من دم عثمان كانت كالنار على المنار، والذين اتهموا علياً «عليه السلام» إنما اتهموه لمرض في أنفسهم، ولأنهم اتخذوا ذلك ذريعة لابتزاز الأمة أمرها، ولأجل إثارة الفتنة، وإلقاء الشبهة، وهؤلاء سوف يفعلون ذلك سواء حضر علي «عليه السلام» أو غاب..

بل إن غيبته ستسهل عليهم اتهامه على قاعدة: (رمتي بدائها وأنست).

ثالثاً: إن جواب علي «عليه السلام» أوضح أن أسامة يعلم أن علياً «عليه السلام» كان كالأخذ بذنب الأسد، مع أن أسامة لم يكن يتحدث عن نفسه، ولا ظهر من كلامه أنه يتهم علياً في أمر عثمان..

(1) راجع: قاموس الرجال للتستري ج 11 ص 68.

وإنما هو يحاذر من أن يتمكن الناس من توجيه اتهام لعلي «عليه السلام».

وما أحسن تعبيره «عليه السلام»: أنه كالأخذ بذنب الأسد، فإنه يريد أن يحد من جماحه ومن انطلاقته نحو فريسته، وإذ به لا يسلم من أنيابه التي تنوشه تارة من هذا الجانب، وأخرى من ذلك الجانب.

الخط خط كاتبني:

وقد تضمن النص الذي ذكره ابن اعثم قول عثمان أولاً: «الخط خط كاتبني»، لكنه عاد فقال لعلي بعد ذلك مباشرة: «أتهمك وأتهم كاتبني»، فكيف يجزم بنسبة الخط إلى كاتبه ثم يتهم علياً بالكتاب؟! إلا إن كان يقصد: أنه يتهم علياً بالتواطؤ مع مروان على هذا الأمر، ولو بأن أشار علي «عليه السلام» وكتب مروان.. ولكن كيف يصح هذا الإحتمال وعداوة مروان لعلي «عليه السلام» ونفور علي «عليه السلام» من ممارسات مروان كالنار على المنار، وكالشمس في رابعة النهار؟!!

أتهمك وأتهم كاتبني:

ونذكر ابن أعثم: أنه بعد أن قرر عثمان أن الغلام والجمل، والختم، وخط الكاتب كلها تعود إليه، ثم أنكر أن يكون هو الذي كتب الكتاب، قال له علي «عليه السلام»: لا عليك، فمن نتهم؟! قال: أتهمك، وأتهم كاتبني.

قال علي: بل هو فعلك، وأمرك. ثم خرج من عنده مغضباً.
ثم زعم ابن أعثم: أن الناس عرفوا أن الخط خط مروان، وأنه
كتبه بدون علم عثمان.. ومروان كان كاتب عثمان، وخاتم عثمان في
أصبع مروان. وشك الناس في مروان (1).

ونقول:

1 - إننا في نفس الوقت الذي نتعجب ونستغرب، ويفاجؤنا أن
نرى عثمان يواجه علياً «عليه السلام» باتهامه إياه بأنه هو كاتب
الكتاب المختوم بخاتمه الذي وجد مع غلامه، الراكب على جملة؟!
وما هي المبررات التي يمكن أن يسوقها في اتهمه هذا..
فإننا نجد علياً «عليه السلام» جازماً بأن الكتاب من فعل عثمان،
وقد كتب بأمره.. فدلنا ذلك على أنه لم يصدق ما ادعاه عثمان من عدم
اطلاعه على هذا الأمر.

يضاف إلى ذلك:

أن من لا يطلع على هذا الأمر لا يحق له أن يرمي التهم على
الآخرين جزافاً، ومن دون تثبت، ثم من دون أن يأتي بشاهد.
2 - كيف يمكن لعثمان أن يتهم علياً: والجمل جمل عثمان،
والغلام غلامه، والختم ختمه، والخط خط كاتبه؟!

(1) الفتوح لابن أعثم (ط الهند) ج 2 ص 212 و 213 و (ط دار الأضواء) ج 2
ص 413.

وما هي المبررات لجعله علياً «عليه السلام» شريكاً لمروان في
التهمة؟!!

هل كان خاتم عثمان عند علي «عليه السلام»، كما كان عند
مروان؟! وهل كان علي «عليه السلام» كاتباً عند عثمان، وله سلطة
على غلامه؟!!

وإذا كانت الخطوط قد تتشابه، فماذا يصنع بالختم، والغلام
والجمل؟!.. هل تتشابه هي الأخرى؟!!

3 - لماذا لم يقرر عثمان الغلام، ولم يسأله عن الذي سلمه
الكتاب، وأرسله. ألا يشير ذلك إلى أنه كان يخشى من أن يقر الغلام
عليه بما يسوؤه؟! وأن يظهر ما كان يسعى عثمان لكتمانه؟!!

4 - لماذا لم يقرر عثمان مروان أيضاً.. ويسأله عن الخاتم الذي
كان في أصبعه، كيف خرج منها ليختم به الكتاب؟! ومن الذي
أخرجه؟!!

5 - ألا يكفي عثمان دليلاً على براءة علي «عليه السلام» كل هذه
المعونة منه له، ومساعي التهذئة، التي قام بها «عليه السلام» لدفع
الأخطار عنه، وكان عثمان هو الذي يتخلف عن الوفاء بعهوده، والبر
بإيمانه؟!

6 - إذا كان الناس قد عرفوا أن الخط خط مروان، فلماذا ادعى
عثمان أن الخطوط تتشابه؟! أليس اعتذاره هذا يدل على صحة قول
علي «عليه السلام»: «بل هو فعلك وأمرك»؟!!

وما معنى قول ابن أعثم أولاً: عرف الناس أن الخط خط مروان.. ثم قوله بعد سطر واحد: وشك الناس في مروان؟! فضلاً عن قوله: إن علياً قال له - بجزم وحزم: بل هو فعلك وأمرك.

عثمان يخبر عن الغيب:

وقد أظهرت النصوص المتقدمة عثمان وهو يخبر الناس عما يحصل لهم لو أنهم قتلوه. وكان يريد محاكاة علي «عليه السلام» في ذلك.. ولعل هدفه هو تخويف الناس من الإقدام على قتله.. إلا إذا كان يخبرنا بما سمع من النبي «صلى الله عليه وآله»: أنه سيحصل بعد قتل أحد الخلفاء.

ولكن من الذي أخبر عثمان بأنه هو المقصود وليس علياً «عليه السلام» الذي استشهد بيد ابن ملجم «لعنه الله»، وجرى ما جرى بعده لولده الإمام الحسن، ثم تحكم بنو أمية بالناس، وارتكبوا الجرائم والعظائم في حق الدين وأهل البيت والأمة. وكل ذلك معروف ومشهور وفي كتب المسلمين مسطور.

مناشدة عثمان:

وزعموا: أن عثمان ناشدهم فأقروا له بابتياح بئر رومة، وتجهيز جيش العسرة، وبأنهم دعوا الله يوم قتل عمر أن يختار عثمان لهم. وقد تكلمنا عن بئر رومة، وعن تجهيز جيش العسرة في موضع

آخر من هذا الكتاب، وأثبتنا أن ذلك غير صحيح.

وأما بالنسبة لدعائهم الله أن يختاره لهم، فهو غير مقبول، فإن الله لم يختار لهم عثمان للخلافة، بل اختار لهم علياً «عليه السلام»، وقد بايعوه ونكثوا ببيعته.

كما أن خلافة عثمان ليست خاضعة للجبر الإلهي، ولا هي من فعل الله بصورة مباشرة. بل هي تدبير بشري، كان عبد الرحمان بن عوف قد تولاه وأنجزه وفق خطة وضعها عمر بن الخطاب.. وقد ذكرنا ذلك فيما سبق.

مشاركة ابن سلام:

وقد شارك ابن سلام في الإخبارات الغيبية، وأوعد الناس بأن يقتل منهم خمسة وثلاثون ألفاً..

ولكن ابن سلام قد نسي أن جبله قد تمخض فأولد فأرة ميتة، فإن عمر بن الخطاب قتل قبل أكثر من عشر سنوات - وهو خليفة عنده - ولم يقتل بسببه خمسة وثلاثون ألفاً. وقتل عثمان وخلفاء كثيرون بعد ذلك، ولم يقتل هذا العدد.

على أن هذا الحديث لو صح فإنما يقصد به الخليفة المنصوب من قبل الله ورسوله لا الذي ينصبه عبد الرحمان بن عوف، أو يوصي إليه أبو بكر، وما إلى ذلك..

لا نترك ابن الحنظلية يأكلها:

وقد صرحت الرواية المتقدمة: بأن عثمان أرسل إلى علي «عليه السلام»: يسأله إن كان يرضى أن يقتل ابن عمه وابن عمته، ويسلب نعمتك.

فقال «عليه السلام»: صدق والله عثمان، لا نترك ابن الحنظلية يأكلها.

ثم تذكر الرواية: أنه «عليه السلام» خرج فصلى بالناس، فتفرق الناس عن طلحة.. فبادر طلحة واعتذر من عثمان.. فلم يقبل عذره.

ويقصد بهذا الكلام: إظهار أن علياً «عليه السلام» كان طامعاً بهذا الأمر، ويتصرف بهذه الخلفية، وسعى لمنع طلحة من أن يأكلها، وليفوز هو «عليه السلام» بأكلها..

ومن الواضح: أن علياً «عليه السلام» لا يفكر بهذه الطريقة، وإنما هذا مدسوس عليه «صلوات الله وسلامه عليه».. واعتذار عثمان من طلحة إنما هو حين امتنع طلحة من السماح بوصول الماء إلى عثمان، فعمل «عليه السلام» على تفريق الناس عنه، فلما حصل ذلك بادر طلحة للاعتذار؛ فلم يقبل عثمان منه ذلك.

الفهارس:

1. الفهرس الإجمالي

2. الفهرس التفصيلي

1. الفهرس الإجمالي

ا

الفصل الثالث: محاولة نفي عمار..... 5 - 38

الفصل الرابع: ابن مسعود.. وابن حنبل.. 40 - 54

الباب الرابع عشر: إضطهاد أبي ذر..

الفصل الأول: أبو ذر: إلى الشام.. أسباب وممهدات.. 59 - 92

الفصل الثاني: إن كان لك بالشام حاجة.. 97 - 108

الفصل الثالث: أبو ذر إلى المدينة.. نصوص وآثار.. 115 - 130

الفصل الرابع: وقفات مع نصوص الفصل السابق.. 138 - 162

الفصل الخامس: لهذا أعيد أبو ذر.. 173 - 178

الفصل السادس: علي × في وداع أبي ذر.. 191 - 218

الفصل السابع: إشتراكية.. أم مزدكية؟!.. 234 - 268

الباب الخامس عشر: علي × في حصار عثمان..

الفصل الأول: لا تجدي النصائح.. بدء التحرك.. 288 - 300

الفصل الثاني: مما جرى في الحصار.. 321 - 346

الفهارس: 347 - 360

2. الفهرس التفصيلي

ا

الفصل الثالث: محاولة نفي عمار..

- 7 هل ضرب عمار مرة أخرى؟!:
- 10 لماذا لم يدافع علي عليه السلام عن عمار؟!:
- 11 عثمان يحاول نفي عمار بن ياسر:
- 13 الألفاظ الفاحشة:
- 16 حتى نبرات الصوت:
- 16 ما الذي جناه عمار؟!:
- 18 تهديد هشام بن الوليد لا قيمة له:
- 18 بنو مخزوم أخوال أبي طالب:
- 19 إستجابة علي × عملاً بالواجب:
- 19 الحق مع عمار:
- 24 التتكيل بخصوص الأخيار والكبار:
- 25 كف عن عمار وغير عمار:
- 26 من الذي أفسد عماراً على عثمان؟!:

- 29 انحسار الظل الطويل:
- 30 إجلس في بيتك، والمسلمون معك:
- 32 يا ابن اللعين الأبتى:
- 36 رواية المعتزلي:

الفصل الرابع: ابن مسعود.. وابن حنبل..

- 42 علي × يدافع عن ابن مسعود:
- 44 لماذا ضرب ابن مسعود؟!:
- 50 صاحب النبي ﷺ في بدر وفي بيعة الرضوان:
- 51 ابن حنبل يستنجد بعلي × و عمار:

الباب الرابع عشر: إضطهاد أبي ذر..

الفصل الأول: أبو ذر: إلى الشام.. أسباب وممهدات..

- 61 أبو ذر.. والمال الحرام:
- 62 هل أعطى أحداً غيري؟!:
- 63 إنما أنا رجل من المسلمين:
- 63 الخليفة والمال الحرام:
- 64 أبو ذر من أغنى الناس:
- 65 الغنى بولاية علي ×:
- 66 من هم عترة علي ×؟!:

67	بمن يعرض أبو ذر؟!:
68	عهد رسول الله ﷺ لأبي ذر؟!:
72	ممهّدات.. ودواع:
87	السبب المباشر:
91	بشر الكافرين بعذاب أليم:
92	فتاوى كعب الأحبار:
الفصل الثاني: إن كان لك بالشام حاجة..	
100	تأثير أبي ذر في أهل الشام:
104	التطاول في البنيان:
105	رشوات معاوية لأبي ذر:
106	أحدنا فرعون الأمة:
107	على باب قصر معاوية:
108	من هو عدو الله وعدو رسوله!:
108	بماذا استحق أبو ذر القتل؟!:
109	لتأخذ الأمة حذرها:
110	تزوير المفاهيم:
112	التوفيق الجبري لأصحاب علي ×:
الفصل الثالث: أبو ذر إلى المدينة.. نصوص وآثار..	
117	بداية:

- 117 من الشام إلى المدينة:
- 132 إعادة أبي ذر إلى المدينة:
- الفصل الرابع: وقفات مع نصوص الفصل السابق..**
- 140 بداية:
- 140 كتاب.. أو كتب معاوية؟:
- 140 إفساد أهل الشام على عثمان:
- 141 مقارنة ذات مغزى:
- 143 الحكم بالنفي غيابياً:
- 143 الإبعاد من الشام كان متوقعاً:
- 144 أبو ذر لا يشتم عثمان. بل يظهر الحقائق!!:
- 145 ذكر الشيخين بالجميل:
- 148 مرجعية أبي ذر لأهل الشام:
- 149 المسارعون إلى الفتنة والشبهات:
- 150 ليسوا بأهل طاعة ولا جماعة:
- 150 ينسيه ذكرى وذكرك:
- 151 الحكم بدون محاكمة:
- 151 عثمان يصدق قول معاوية:
- 152 لا بد لي من قول الحق:
- 153 كذبت على نبينا:

- 154 طعنت في ديننا:
- 155 فارقت رأينا:
- 155 ضغنت قلوب المسلمين علينا:
- 156 أدع لي قريشاً:
- 157 أجمع رأينا على قتل أبي ذر:
- 158 استدراج عثمان للبوح بما يضره:
- 158 موقف علي ×:
- 160 أبو ذر أسلم قبل أبي بكر:
- 163 شهادة علي × حدث، ودلالة:
- 164 أبو ذر على بينة من أمره:
- 165 اليهود هم الداء الدوي!!:
- 166 تعدد الوقائع:
- 166 هل هذا تقصير أم قصور؟!
- 167 تأسف أبي ذر:
- 168 علم علي عليه السلام:
- 169 إساءة أدب:

الفصل الخامس: لهذا أعيد أبو ذر..

- 175 سر إعادة أبي ذر من الشام:

- 179 أحاديث العترة أخرجته من الشام:
- 181 إجتماع الناس على أبي ذر:
- 182 أخرج أبو ذر إلى الشام غضباً:
- 182 إخراج أبي ذر من الشام كان عبثاً:
- 183 خطبة أبي ذر:
- 184 رد أبي ذر على تزلف كعب الأحمار:
- 185 أبو ذر أعرف بكعب الأحمار:
- 186 أبو ذر خرف ومجنون:
- 187 البركة بالرؤية:
- 188 أبو ذر يحبهم ولو قطع إرباً إرباً:

الفصل السادس: علي × في وداع أبي ذر..

- 193 أبو ذر إلى الربيعة:
- 200 وفي نص آخر:
- 203 إساءات مروان:
- 204 إليك عنا يا ابن الزرقاء:
- 211 لفتات لا بد منها:
- 214 هل هي إجراءات رادعة؟!:
- 215 لو أن الناس قاموا بما يجب:
- 216 فارج من غضبت له:

- 218 الغربة سعادة.. والغنى في الفقر:
- 218 من الرابع.. والأكثر حُسْداً؟!:
- 219 التقوى تحل العقدة:
- 222 غضب الخيل على اللحم:
- 222 علي × ليس بأفضل من مروان:
- 224 إنما هو شتم بشتم!!:
- 226 لمن شكا عثمان علياً ×:
- 226 بنو هاشم حضروا مع علي ×:
- 227 الخطاب.. والعتاب:
- 229 عثمان يعفو حيث لا يحق له:
- 230 عليكم بالشيخ علي بن أبي طالب ×:
- الفصل السابع: اشتراكية.. أم مزدكية؟!!**
- 236 بداية:
- 237 جهل أم تجاهل؟!:
- 237 هذه هي آراؤهم!!:
- 244 حقيقة موقف أبي ذر:
- 245 دليلنا على ما نقول:
- 264 خطط الأمويين في مواجهة أبي ذر:

276 موقف أبي ذر:

277 خلاصة.. وبيان:

279 رأي عمر في الأموال:

280 ملاحظات أخيرة لبعض الأعلام:

284 خاتمة واعتذار:

الباب الخامس عشر: علي × في حصار عثمان..

الفصل الأول: لا تجدى النصائح.. بدء التحرك..

291 عثمان لا يقيم كتاب الله:

292 عثمان لا يريد سماع الشكوى:

294 ينصح عثمان بالعمل بسنة الشيخين:

297 عثمان في المأزق:

302 عندنا الجهاد:

304 الذابون عن عثمان:

305 ما أعرف شيئاً تجهله:

306 صهر عثمان:

308 عناصر إقناع اعتمد عليها علي ×:

313 جواب عثمان:

314 جواب عثمان النهائي:

- 316 ولاه لقرابته:
- 317 ولكن الفضل في غيرهم:
- 318 عثمان يصبر ويتهدد:
- الفصل الثاني: مما جرى في الحصار..**
- 323 تحرك الأشتري في أهل الكوفة:
- 326 الثورة على عثمان: نصوص.. وآثار:
- 352 مقارنة بين الوليد وابن أبي سرح:
- 354 دلالات استجواب عثمان:
- 354 ملاحظة حول تصرف مروان:
- 356 أسباب حدة موقف عائشة:
- 359 ابن العاص يحرض على عثمان:
- 361 لماذا لم يرفض علي × طلب عثمان؟!:
- 362 حديث أسامة موضع ريب:
- 363 الخط خط كاتبني:
- 363 أتهمك وأتهم كاتبني:
- 366 عثمان يخبر عن الغيب:
- 366 مناشدة عثمان:
- 367 مشاركة ابن سلام:

لا نترك ابن الحنظلية يأكلها: 368
الفهارس:

1 - الفهرس الإجمالي 372

2 - الفهرس التفصيلي 373